وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور – خنشلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلـــــوم السياســـــــة

الأزمة المصرية الإثيوبية من منظور الأمن المائي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر ل م د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية
دفعة 2022

إعداد الطالب:
منير غريس

إشراف الأستاذ:
أ-سعيد حفظاوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة في البحث
د-عزيز نوري	أستاذ محاضر قسم-أ-	جامعة خنشلة	رئيسا
أ-سعيد حفظاوي	أستاذ محاضر قسم-أ-	جامعة خنشلة	مشرفا ومقررا
أ-ريمة كاية	أستاذ مساعد قسم-أ-	جامعة خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية
2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ
وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ
ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۚ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾﴾

الأنبياء: ٣٠

شكر وعرفان

قال تعالى:(وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ) لقمان: 12

وقال رسوله الكريم-ص-: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل"

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السماوات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

الدكتور / حفظاوي السعيد، حفظه الله وأطال في عمره لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمه بنصحي وتوجيهي حتى إتمامها.

أعضاء لجنة المناقشة، حفظهم الله لتفضلهم قبول مناقشة هذه الدراسة.

الأخوين: بوجيل هشام، لعبيدي حسين رفيقا الدرب لجهودهما المبذولة من عطاء وحماس وتوجيه.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا

هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالد رحمه الله

والوالدة حفظها الله

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني

وكل أصدقائي ورفقاء دراستي لطور الماستر وأخص بالذكر

أخوي: بوجيل هشام، لعبيدي حسين

إلى كل من أصدقائي: عادل نسيب، منصر الحسين،

بن ضيف الله عيسى، منصر موسى

الطالب: غريس منير

2022

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للنزاعات الدولية.

المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للنزاعات الدولية.

المطلب الأول :مفهوم النزاعات الدولية والتمييز بينها وبين المفاهيم الأخرى.

المطلب الثاني :أسباب وعوامل قيام النزاعات الدولية.

المبحث الثاني :المداخل المفسرة ومستويات تحليل النزاعات الدولية

المطلب الأول :المداخل المفسرة للنزاعات الدولية

المطلب الثاني :مستويات تحليل النزاعات الدولية.

المبحث الثالث :النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

المطلب الأول :النظريات الوضعية المفسرة للنزاعات الدولية.

المطلب الثاني :النظريات ما بعد الوضعية المفسرة للنزاعات الدولية.

الفصل الثاني: مستقبل الأمن المائي بحوض النيل في ظل في النزاع الإثيوبي المصري

المبحث الأول: الاتفاقيات المائية المصرية مع دول حوض النيل

المطلب الأول: اتفاقيات مياه النيل قبل سنة 1929م

المطلب الثاني: اتفاقية تقاسم مياه النيل سنة 1929م.

المطلب الثالث: اتفاقيات مياه النيل ما بعد سنة 1929م.

المبحث الثاني: تبلور أزمة سد النهضة

المطلب الأول: سد النهضة وبداية تبلور الأزمة بين مصر وإثيوبيا.

المطلب الثاني: أبرز محطات أزمة سد النهضة وموقف الأطراف أثناء المفاوضات.

المبحث الثالث: تأثير أزمة سد النهضة على الأمن القومي المصري

المطلب الأول: تداعيات أزمة سد النهضة على الأمن القومي المصري.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المصرية لمواجهة الأزمة.

المبحث الرابع: سيناريوهات حل الأزمة بين مصر وإثيوبيا

المطلب الأول: سيناريو التعاون.

المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي.

المطلب الثالث: سيناريو التدخل العسكري.

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

الفهرس

مقـــدمـــــة

مقدمة:

يستحوذ حوض نهر النيل على أهمية متميزة في الدراسات الأمنية المائية ولعل ما يؤكد هذه الأهمية هو الصراعات والنزاعات القائمة بين بعض الدول النيلية حول قضايا الانتفاع المشترك العام والتقاسم العادل والمنصف لمياه النيل، لاسيما ما تعلق منها بعدم اعتراف بعض الدول المنبعية بالاتفاقيات التاريخية المنظمة لعملية تقاسم المياه، والمتمثلة أساسا في المعاهدات والاتفاقيات الاستعمارية الموروثة منذ العهد الاستعماري، فضلا عن عدم وجود معاهدة شاملة بين جميع دول نهر النيل تنظم العلاقات المائية فيما بينها.

وفي ظل الخلافات المائية القائمة بين دول المنبع ودول المصب وما ترتب عنها من مشاكل دبلوماسية بين دول النيل، حيث كادت أن تؤدي لصراعات عنيفة ونزاعات مسلحة بين دول نهر النيل، وبالتالي تجسيد المفهوم الحقيقي لعسكرة المياه، خاصة مع الندرة الفعلية الراهنة والمتوقعة للموارد المائية، ومن بين أبرز النزاعات المائية بين الدول النيلية النزاع المائي المصري الإثيوبي، إذ عرفت مواقف الدولتين استقطابا حادا، لاسيما ما يتعلق بتباين الرؤى فيما بين دول النهر حول قضايا تقاسم المياه وسبل تسوية هذه القضايا، حيث ترى مصر بوجوب التمسك بحقها في الانتفاع التام والمطلق بمياه النيل وهي صاحبة السيادة في إدارة مياه النيل، في حين ذهب الموقف الإثيوبي عكس التيار المصري مطلقا إذ تعتبر أن الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل غير ملزمة لها، باعتبار أنها الدول الأكثر إمدادا للنيل بالمياه وأقل المنتفعين بموارده المائية، الأمر الذي أدى إلى تعرضها لموجات جفاف طويلة عبر فترات زمنية مختلفة.

نظرا للأهمية الاستراتيجية للمياه في تقدم وتطور الدول إضافة إلى ندرته ظهر الصراع والتنافس الدولي على مصادر هذا المورد الحيوي من أجل تحقيق التنمية والأمن الغذائي، وتعتبر الأنهار من أهم المصادر المائية على سطح الأرض سواء كانت داخلية أو دولية، فالداخلية تخضع لسيادة الدولة الكاملة عليها، أما الأنهار الدولية فهي التي تشترك في استغلالها مجموعة من الدول حيث أنها مصدر النمو والازدهار.

يعد النيل من أبرز الأنهار العالمية حيث يكاد أن يكون أساس الحياة في إفريقيا باعتباره المورد الأساسي للمياه في المنطقة، حيث أن حوضه يضم إحدى عشرة دولة إفريقية وهي: أوغندا، إثيوبيا، إيريتريا، السودان، جنوب السودان، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا ومصر، وتعتبر هاته الأخيرة المنبع، الممر والمصب.

سعت دول الحوض إلى استغلال هذا المنبع الحيوي من خلال إقامة السدود لتخزين المياه بغية إنعاش الاقتصاد والزراعة، من أبرز المشاريع التي أنشأت نجد سد النهضة والسد العالي.

سد النهضة، أو سد الألفية الكبرى، يعد أهم مشاريع دول الحوض لاستغلال مياه النيل، أنشئ من طرف إثيوبيا بداية من سنة 2011، يقع في منطقة بنيشنقول قماز الإثيوبية على

بعد 15 كلم شرقا من الحدود الإثيوبية السودانية بتكلفة إنشاء بلغت 4 مليارات دولار أمريكي، وبسعة 74 مليار م^3.

إن استغلال إثيوبيا وملئها لسد النهضة لا يراعي مصالح دول المصب خاصة مصر والذي سيمكن الأولى من التحكم الكامل في إيرادات النيل الأزرق، ما يتسبب في تهديدات اقتصادية واجتماعية تواجه مصر، كنقص حصتها المائية مما يؤدي إلى انخفاض الكهرباء المولدة ونقص المياه المتاحة لقطاعات الفلاحة، الري والشرب، كما سيؤثر هذا أيضا بشكل كبير على الأمن الغذائي مع زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وارتفاع معدلات البطالة.

من هذا المنطلق تبرز أهمية ومخاطر سد النهضة وما تثيره من مخاوف عميقة في الوجدان المصري، فلأول مرة في التاريخ تقريبا تكون مصر مهددة فعليا في مياه نيلها لأسباب غير طبيعية.

أهمية الدراسة:

- ترجع أهمية الموضوع لأهمية المياه كإحدى أهم الموارد الاجتماعية والاقتصادية.
- تعتبر أزمة سد النهضة حدث أثار جدلا واسعا مما لها من تأثير على حياة الشعوب في مختلف المجالات.
- أثر سد النهضة على حصص الشركاء في مياه نهر النيل.
- إظهار أسباب النزاع القائم بين إثيوبيا ومصر وباقي دول الحوض.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها ما يلي:

- إعداد دراسة شاملة عن أزمة سد النهضة ومختلف تداعياتها على مصر.
- إبراز منافع سد النهضة وتأثيراته على دول الحوض.
- التعرف على أهم الاتفاقيات المائية الموقعة بين دول الحوض.
- التطرق إلى النبذة التاريخية لسد النهضة وأهم المحطات التي مر بها المشروع.
- تشخيص وتحليل الوضعية المائية لمصر في ظل ملء خزانات السد.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع إلى:

المبررات العلمية:

لقد توسع حقل الدراسات الأمنية ليشمل مواضيع عديدة ومتشعبة، وانطلاقا من أهمية الإلمام بمختلف المجالات والقطاعات خاصة مع تعدد أبعاد الأمن وتشعبها لتشمل قطاعات واسعة لتتجاوز القطاع العسكري وأنصب اهتمامنا على جانب الأمن المائي نظرا لأهميته وتداعياته وتأثيره على الأبعاد الأخرى للأمن، كالأمن القومي والإنساني، وتحول إلى معضلة العصر وما يبرزه من تعاون وصراع بين وحدات النظام الدولي.

المبررات الشخصية:
تتمثل في الرغبة الشخصية الملحة في تناول هذا الموضوع الذي يعتبر الأكثر أهمية في الوقت الراهن، باعتبار أن مشكلة المياه من أهم أسباب النزاعات الناشئة بين الدول لما له من أهمية في استقرار الأمن القومي للدول.

إشكالية الموضوع:
كما هو معلوم أن مصر تعدُّ دولة مصبّ بينما تعدُّ إثيوبيا دولة منبع وتريد أن تتحكم بمياه نهر النيل دون أي اعتبار للاتفاقيات السابقة الموقعة من قبل حكوماتها المتعاقبة التي اشترطت إعلام دول المصب بأي تغيّرات على نهر النيل، فقضية المياه للمصريين تعد مسألة وجودية تتعلق بوجودهم منذ القدم ومن هذا المنطلق تعد مسألة بناء سد النهضة من الموضوعات ذات التأثير المباشر على الأمن القومي المصري، إذ تعاني دول حوض نهر النيل من مخاطر مستقبلية حول كمية المياه الواصلة إليها ولاسيما مصر، وإن أي تغيير في حجم تدفق المياه قد يغيّر من طبيعة مجرى النيل ويهدد حاجتها المتصاعدة للمياه وتلبية متطلبات التنمية الزراعية والصناعية فيها.
ومن هنا تبرز لنا إشكالية الدراسة للبحث كالآتي :

ما مدى تأثير أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا على الأمن المائي في حوض النيل؟

ولإدراك هذه المشكلة البحثية يمكن طرح عدة أسئلة فرعية لتحليل وفهم أدق للموضوع:
- كيف فسرت النظريات والمداخل النزاعات الدولية؟
- ما هي أبرز اتفاقيات المياه الموقعة بين مصر ودول حوض النيل؟
- ما مدى تأثير أزمة سد النهضة على المستوى المعيشي والاستقرار السياسي في مصر؟
- ما أبرز مخاطر أزمة سد النهضة؟

الفرضيات:
انطلاقا من المشكلة البحثية والتساؤلات الفرعية تمت صياغة مجموعة من الفرضيات التي بدت بأنها مناسبة للإجابة على التساؤلات من جهة وموجهة لمسار البحث من جهة أخرى، وهي كما يلي:
- إذا ما استمر استخدام بعض الأطراف الموارد المائية كورقة ضغط ومساومة سيؤدي ذلك إلى زيادة حدة النزاع حولها في المنطقة.
- هناك ارتباط وثيق بين أزمة المياه والنزاع حولها بتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي.
- تحسين مصر لعلاقاتها مع دول الحوض يؤدي ذلك إلى تحقيق وحماية أمنها القومي بشكل أفضل.
- كلما كان الاتفاق على الأسلوب الأمثل لاستغلال مياه نهر النيل عاد ذلك على مصر ودول الحوض بالنفع.

أدبيات الدراسة:

1-دراسة للكاتب محمد سالمان طايع بعنوان" **مصر وأزمة مياه النيل :آفاق الصراع والتعاون "صادرة عن دار الشروق بالقاهرة سنة 1012** ، حيث ينطلق الكاتب متحدثا عن مصر والنيل، أين حصرها في علاقة احتياج أبدية بين دولة تعتمد على نهرها في تأمين احتياجاتها المائية السنوية بما يقارب 96.5 بالمئة، وتحديات للحفاظ على هذه النسبة من المياه، كما يستعرض الكتاب احتياجات مصر عبر الأزمنة للنيل، ويبنى عليها صورة مستقبلية، حتى يصل إلى لب المشكلة، وهي حوض النيل وما به من صراعات، كما جاء في دراسته عرض للوضع القانوني بشأن الانتفاع بمياه حوض نهر النيل، وكذا تاريخ اتفاقيات حوض النيل، وتدخل القوى الخارجية
وغيرها، منتهيا باقتراحات لسبل الخروج من الأزمة، وتطوير فرص التعاون مشترك بين دوله.

2-دراسة جماعية من تحرير الكاتب أيمن السيد عبد الوهاب بعنوان" **الأمن المائي في حوض النيل :إشكاليات التنمية والاستقرار "صادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية سنة 2011** ، حيث تطرق فيها الكتاب إلى اعتبار التعاون الجماعي هدف في حوض النيل، حرصت دول الحوض على تحقيقه عبر سلسلة من المبادرات والأفكار والتدخلات الدولية، وإن كان من الواضح أن صياغته كرؤية وإستراتيجية وآليات ظلت حبيسة تباين الرؤى والدوافع الداخلية لدول الحوض التي لم تفلح في فك شفرة الوصول إلى اتفاق قانوني ومؤسسي لتنظيم عملية إدارة المياه في الحوض حسب ما جاء به الكتاب.

3-دراسة للكاتب زكي البحيري بعنوان" **مصر ومشكلة مياه النيل :أزمة سد النهضة" صادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة سنة 2016** ، حيث تناول الكاتب مسألة مياه النيل، واعتبرها مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر، أين أخذت المسألة أبعادا جديدة في العقود الأخيرة بين دول حوض النيل، كما تعرضت الدراسة إلى الظروف الطبيعية لحوض النيل واتفاقيات المياه، والتغلغل الصهيوني في المنطقة، وأثره على تعقيد المسألة المائية إلى غاية التوقيع المنفرد على اتفاقية **عنتيبي** عام 2010 مع التجاهل التام لحقوق مصر والسودان في مياه النيل .كما ذهبت الدراسة إلى مناقشة مخاطر سد النهضة والمشروعات الأخرى على منابع النيل ومحاولات مصر في الوقت الحاضر معالجة تلك المخاطر والدفع بالبلاد نحو مستقبل أفضل رغم المخططات والحروب المحيطة بها، وتبنت الدراسة الاستراتيجية الأنسب لحل مشكلة سد النهضة وقضايا المياه في حوض النيل لا تقوم إلا على التفاهم والتنمية، والعمل المشترك، لأن أي صراع أو صدام بين دول الحوض هو ضد مصالح هذه الدول وضد عمليات التنمية، ولا
يخدم سوى مصالح القوى الخارجية المعادية.

منهج الدراسة:

إن الدراسة العلمية للبحث تتطلب وجود منهج ملائم مع طبيعة موضوع الدراسة، ليكون مناسب له وكفيلا للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، باعتبار أن المنهج هو الطريق التي يتبناه الباحث للوصول إلى هدفه، فوظيفته في العلوم الاجتماعية يرتكز على الأساس في اكتشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية من أجل تفسيرها وضبط نتائجها والتحكم بها.

ومن أجل وضع هذه الدراسة في صورة واضحة وإعطائها قدرا من الواقعية والتجسيد، لابد من الاعتماد على مجموعة من المناهج وهي كالآتي:

المقاربة التاريخية:

لا يمكن فهم الحاضر إلا بدراسة الماضي وتطوراته لكي يمكن فهم الوضع الراهن والتنبؤ بما يحدث في المستقبل، وتتمثل ميزة هذا المنهج في كونه يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها، ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا إلى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها استخدمنا هذا المنهج في دراسة أزمة سد النهضة وتأثيره على الأمن القومي المصري وذلك بالرجوع لأسباب نشوب الأزمة بالإضافة إلى التطرق إلى الاتفاقيات السابقة بين دول حوض النيل لتفادي مثل هذه الصراعات.

المنهج الوصفي:

هو من المناهج العلمية الأكثر شيوعا، يتم استخدامه بغية معرفة كل حيثيات وجوانب ظاهرة موضوع الدراسة والتحليل بواسطة الاعتماد على دراسات استطلاعية سابقة ودراسات شاملة حول الظاهرة من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة وبنود من التفصيل عن مختلف مكونات الظاهرة، تمكننا من التنبؤ لما ستؤول إليه نفس الظاهرة مستقبلا بحكم أن الظاهرة تتميز بتغيير زماني ومكاني مستمر، هو ما يسمى بالدراسة المسحية الشاملة.

إن في دراسة أزمة سد النهضة يمكن تطبيق هذا المنهج من خلال جمعنا لمجموعة من المعلومات والحقائق المفصلة لهذا الصراع وتحليله، وإبراز تأثيره على الأمن القومي المصري.

منهج تحليل المضمون:

هو من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الإعلامية والسياسية والعلوم القانونية، فهو يهدف إلى إجراء وصف منظم وموضوعي لبعض المجالات مثل تحليل النصوص القانونية والوثائق السياسية.

ومن خلال دراستنا لموضوع أزمة سد النهضة تم التطرق إليه من خلال تحليل نصوص بعض الاتفاقيات المائية الموقعة بين أطراف النزاع.

منهج دراسة حالة: تم استخدام هذا المنهج من خلال تسليط الضوء على تداعيات الأزمة الاثيوبية المصرية على الأمن القومي المصري ومخاطر سد النهضة على دول المصب مصر والسودان وتم استخدامه عبر دراسة وتفكيك وتحليل المعاهدات الدولية لمياه النيل بين مصر ودول حوض النيل.

صعوبات الدراسة: خلال دراستنا تلقينا بعض الصعوبات أهمها:

- عدم توفر المراجع الا باللغات الأجنبية.
- المواقع الإلكترونية لا تتسم بالموضوعية وتميل الى وجهة جانب على حساب آخر.
- معظم المراجع متوفرة في ولايات بعيدة عنا مما جعلنا نتنقل لجلبها مما أدى الى ضياع الوقت الكثير في ذلك.

تقسيم الدراسة:

تم في هذه الدراسة تناول الموضوع في فصلين:

أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار مفاهيمي ونظري لدراسة من أجل فهم وتفسير هذه الظاهرة، وتم التركيز في هذا الفصل على ثلاث أطر تمثل أبعاد النزاعات الدولية التي يقوم عليها الموضوع من خلال التركيز على مفهوم النزاعات والمداخل ومستويات تحليل النزاعات الدولية وأيضا التعرف إلى النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

وفي الفصل الثاني تم تقسيمه إلى أربعة مباحث

تم التطرق إلى الاتفاقيات المائية المصرية مع دول حـوض النيــل كمبحث أول، وتبلور أزمة سد النهضة وموقف مصــر وإثيوبيا منها كمبحث ثان.

رغم كل المفاوضات التي جرت بين مصر وأثيوبيا، إلا أنها لم تثمر باتفاق بينهما لحل هاته الأزمة، وكلما زاد الوقت دون اتفاق تعقدت الأمور أكثر، هذا ما يؤثر سلبا على مصر في جميع قطاعاتها خاصة الجانب الاقتصادي وهذا ما تطرقنا له كمبحث ثالث.

لهذا سوف تسعى مصر لحل لهذه الأزمة ورسم مسار ووضع عدة سيناريوهات للوصول إلى مبتغاها، والحفاظ على أمنها المائي، تدريجيا دون التسرع وهذا ما تطرقنا له في المبحث الرابع والأخير.

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للنزاعات الدولية

المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للنزاعات الدولية.

المبحث الثاني :المداخل المفسرة ومستويات تحليل النزاعات الدولية

المبحث الثالث :النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تتماشى مع فترة ما بعد الحرب الباردة. بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولية، ساهم في بروز نظريات ومقاربات جديدة من أجل خلق بناء تصور لفهم وتفسير الظواهر السياسية، خاصة ما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل .فالنزاع موجود في حياة الإنسان حتى في زمن السلم، وهو يحمل في طياته بعض العناصر البناءة جانب العواقب الوخيمة والقوى المدمرة الأليمة، خصوصا الإفرازات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي بعد الحرب الباردة من سباق التسلح والأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، التي تفتك بحياة البشرية واختلاف الأسباب المؤدية لقيام النزاعات.

ولهذا أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار مفاهيمي ونظري لدراسة من أجل فهم وتفسير هذه الظاهرة، وتم التركيز في هذا الفصل على أربع أطر تمثل أبعاد النزاعات الدولية التي يقوم عليها الموضوع من خلال التركيز على مفهوم النزاعات والمداخل ومستويات تحليل النزاعات الدولية وأيضا التعرف إلى النظريات المفسرة للنزاعات الدولية والأمن المائي.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنزاعات الدولية.

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية، لذا نجد بعض الباحثين يستعملون مثلا مصطلح النزاع لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو الحرب أو التوتر، وذلك دون أي انتباه لمدلول هذه المصطلحات، مما يؤدي أحيانا إلى الالتباس والخلط بين هذه المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم النزاعات الدولية والتمييز بينها وبين المفاهيم الأخرى

اختلف الباحثون والعلماء في تحديدهم لمفهوم واحد للنزاعات الدولية، وذلك أيضا بسبب وجود مفاهيم أخرى متداخلة لهذا المفهوم الذي أصبح من الصعب تحديده بدقة.

الفرع الأول: مفهوم النزاعات الدولية

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد -سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر -تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو كذلك.[1]

قد ذكر جوزيف ناي في كتابه المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ أن المنازعات الدولية لابد أن تكون جزء أساسي يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسية الدولية حتى يمكن الوقوف وفهم الظاهرة التنازعية[2]

. ويمكن أن تعرف **النزاع " conflict بأنه تسلسل يطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري ، أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية ، أمنية أو إعلامية**[3]

أما النزاع الدولي" **خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما**" [4]

---

[1]- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، وليد عبد الحي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع،ط1985،1،ص140.

[2] -جوزيف ناي ، احمد أمين الجمال، مجدي كمال، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، مصر،الجمعية المصرية،1997،ص15.

[3] -حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل،باتنة، منشورة خير جليس، 2007،ص11.

[4] - كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية، لبنان ،الدار الوطنية لدراسات والنشر ،1997،ص17.

الفرع الثاني : التمييز بين مفهوم النزاع والمفاهيم الأخرى .

لابد من التطرق للمصطلحات الأخرى التي تتقاطع مع النزاع الدولي و تصب في سياق هذا الموضوع كالأتي :

الحرب : إن الحرب ليست بظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم الإنسان إلا أن أشكالها اختلفت مع تطور السنين يعرف روسو الحرب بأنها " عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول يهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية وهناك من يعرف الحرب على أساس أنها الصراع المسلح بين الدولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية ويكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع في المصالح الوطنية للدول الأطراف في هذا النزاع .[1]

أما **كينت والتز Kinth Waltz** تذهب إلى وضع نقاش يدور حول مصدر الحروب حيث حددها في ثلاث مصادر وهي:

-الطبيعة الشريرة للإنسان .

-النظام الاقتصادي والسياسي.

-النظام الدولي .[2]

التنافس : فنجد أن الأفراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس عكس الصراع ، لهذا التنافس هو مستوى أقل من الصراع حيث تجد أن أفراد الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس يتنافسون دون أن يسعى أحدهم إلى منع الأخر.

التوتر : يشير إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وتهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض وهنا التوتر حالة سابقة على النزاع " [3].

الأزمة : يقول **ألان فيرغيسو " Allen Vergison** إن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى[4]

[1] - حسين قادري، المرجع السابق نص13.

[2] - stefan wolff, ethnic conflist, new yourk:oxford press,2006,p26

[3] - فاطمة الزهراء حشاني ، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية الاتصال والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2008/2007،ص20.

[4]- محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الجزائر ، دار هومة، ج 2006،1،ص237.

وتتميز الأزمة حسب هيرمان بثلاث خصائص رئيسية :

-المفاجئة : حيث تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار أو حتى للملاحظ البسيط.

-التهديد العالي للأهداف : إي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر .
-ضيق الوقت المتاح للتصرف :أي أن صانع القرار لديه اهتمامات أخرى و ليس له الوقت و المعلومات الكافية .

كما يمكن تعريفها على أنها وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد و الوصول إلى مرحلة تنذر بالانفجار الشديد في العلاقات بين الدول وهي طور متقدم من أطوار الصراع . [1]

المطلب الثاني: أسباب و عوامل قيام النزاعات الدولية.

الفرع الأول: أسباب النزاعات الدولية. تعد من بين الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات الدولية مايلي:

1- المصلحة و الشرف : نجد أنه عند قيام دولة معينة بتصرف ما يكون ذلك بناء على مصلحتها اتجاه هذه الحالة مثال على ذلك النزاع الذي وقع بين أيسلندا و بريطانيا 1958 عندما وسعت حدود مياهها الحالة الإقليمية إلى 12 ميلا بدل 4 ، اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في المنطقة خاصة أنه يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الأيسلندي غير أنه بالنسبة لبريطانيا فالأمر يتعلق بسمعة وشرف بريطانيا أقوى قوة بحرية ولذا نجد أن سبب النزاع بالنسبة لأيسلندا كان اقتصاديا أما بريطانيا فكان معنويا " الشرف والسمعة " وهذا ما قاله توكيديدس أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة .[2]

2-القوة : إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات و الأوضاع الدولية بناء على عامل هام و أساسي لبقاء الدولة و تطورها وهو عامل القوة لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية الدولة ومن قوتها و الزيادة في قوة دولة أخرى وهذا ما نجده خاصة في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية [3]

3-الأمن : تجد أن العديد من النزاعات يكون سببها اعتقاد دول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى ومثال على ذلك أن احد أسباب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي لأنها تراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمن الدولة ، وهو ما اعتبر مبرر النزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة .

1 - عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى الدراسات الإستراتجية، الأردن،دار محدلاوي للنشر ،2006،ص221.
2 - محمد رفعت اجلال، إبراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، القاهرة ، دار النهضة العربية ،ص111.
3 - أحمد محمد عبد الغفار، مرجع سابق ،ص187.

4-الإيديولوجية : نظرا لوجود أيديولوجيات مختلفة أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن أيديولوجيتها أو محاولة نشرها

5-العدالة والمساواة: تحدث النزاعات نتيجة أن الدول تشعر بأنها مظلومة من طرف ثاني فتوفر المساواة والعدل بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي في النهاية إلى إزالة أسباب حدوث نزاعات مثل (معاهدة فرساي.

الفرع الثاني: العوامل المؤدية للنزاعات الدولية

العوامل الداخلية: نجد من بينها

1-العامل الجغرافي: تضم الجغرافيا بمعناها الواسع ، مجموع العوامل الطبيعية ، ففيما يتعلق بالعوامل الطبيعية فقد اعتبر **Huge Ellingsen** أن تراجع مستويات خصوبة التربة و استنزاف الغابات (التصحر ، تراجع مستويات تساقط الأمطار) لها علاقة بتفجير النزاعات ، وهذا ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد **PRIO** ، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي و ندرة الموارد في القرن الإفريقي و حوض النيل .[1]

2- العامل الاقتصادي : من أكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي العلاقات بين السياسات العدوانية للدول و بين الحالة التي عليها اقتصادها . فالاقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية ، والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن

منافسات اقتصادية : صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية ، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية ، صراع من أجل السيطرة على الأسواق .

3- العوامل السياسية : تؤثر العوامل السياسية ، ولعل أهم هذه العوامل طبيعة النظام السياسي الذي يعد مصدرا مهما للاستقرار في العلاقات الدولية ، ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات.

ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار و تفادي الصراعات والانشقاقات الداخلية ر لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل " الدولة المنسجمة " ، أي الدولة التي في المجتمعات ، فالشرعية السياسية الضامن يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف.[2]

1 - زقاع عادل، المداخل النظرية لدور التنافس على الموارد في إذكاء الصراعات : تم تصفح الموقع يوم2022/05/31 على الساعة21.00متحصل عليه من الرابط .
http//www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsanflict1.ppt·
2 - كولار دانيال ، تر: خضر خضر ، العلاقات الدولية ، بيروت ، دار الطباعة والنشر ، ط1980،1،ص37.

4- العامل الديموغرافي : يكتسب العامل الديموغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب و السلام ، فقد عملية طبيعة بيولوجية في الأساس ، و أن . Paul Ribot-عالم الاجتماع الفرنسي - أن الحروب الحديثة هي عنف هذه الحروب يتناسب طرديا مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع أعتبر و وفقا لـ - Thomas Homer - Dixon الأستاذ بجامعة تورنتو الكندية- فإن تضافر عدة عوامل منها تزايد عدد السكان ، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة ، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة و بالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة ، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المحاولة للأجانب .[1]

العوامل الخارجية :

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة وخصائصها البنيوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى . فقد توصل David singer , Gellerإلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب و الظروف المتصارعة ، مثل ضغوط مساحتها الجغرافية ، ومستوى سكانها ، التنمية ر الاقتصادية فيها ، و المرحلة التي مر بها في الدورة التجارية ، وثقافتها الوطنية ، و شكل النظام السياسي فيها . وفي المقابل وحدوا علاقة احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى و عدة عوامل خارجية ، و تشمل:

العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة ، وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية و سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية . و بمعنى أخر فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية و أوضاعها و التغيرات التي تطرأ و تنقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية و العوامل الدولية ،

***فعلى المستوى الإقليمي** يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملا مهما في الصراعات وفي إمكان حلها ، فقد يكون التجاور سببا في نزاع ما كما في نزاعات الحدود ، فهناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين وهي التجاور أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما) ، و مستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصاديا) ، و التوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما و تراجع قوة الأخرى (أنهما في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها) . و أشارت دراسة Gurr إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرqية سياسية مشتركة في الدولة و الدولة المجاورة لها ، وترتبط فيها بينهما بروابط اللغة ، وأن اندلاع نزاع في دولة ما

1 - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص202.162.

يكون له انعكاسات و آثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين و حركة اللاجئين عبر الحدود و عملية الشحن و الحشد العربي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية. [1]

و يمكن للتكامل و الاستقرار الإقليمي أن يؤثر على السياسات الداخلية للدول و يسهم في احتواء النزاعات الداخلية و الحد منها و يعمل على تقوية التعاون عبر الحدود و تقليل أهميتها ، فأن النزاعات آثار إقليمية ذات خاصية نحو الخارج تتمثل في تأثيرها على المتعلقة بما يشبه العدوى و الانتشار ، فللحروب الداخلية آثار خارجية و على الإقليم ككل ، وهذه الآثار تنتج عن انتشار الأسلحة و التفكك الاقتصادي و تدفقات اللاجئين ، و تلقي بظلالها على السياسات الإقليمية عندما تنجر الدول المجاورة إلى المواجهة بسبب وجود قبائل مشتركة بين أكثر من دولة.[2]

***أما على المستوى الدولي** : فإن السمات المختلفة للنظام الدولي ، وكذلك بنية النظام و طريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام . فلقد لخص John Vasquez خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية ، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي ميولا لخوض الحروب ، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادية حتى تقترب من درجة التعادل ، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب ، أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية و الأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة ، يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض . ولقد اعتبر David Singer , Geller أن نظام القطب الواحد ، مع ضعف ذلك القطب و تراجع مكانته ، ونذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي ، و زيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية . و على خلاف ذلك اعتبر K Waltz أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا و الأقل نزاعات ، ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين و القوى الكبرى. [3]

المبحث الثاني : المداخل المفسرة و مستويات تحليل النزاعات الدولية .

اختلفت المداخل المفسرة للنزاعات الدولية و يعود سبب هذا الاختلاف إلى وجود عدة اختلافات داخل البيئة الدولية و أيضا أسباب قيام النزاعات الداخلية و الخارجية بل حتى النزاعات الداخلية تميزت بأبعادها الخارجية سواء من خلال الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية أو تأثير هذه النزاعات على الأمن و السلم الدوليين

1 - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق ،ص177.
2 - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق ،ص184-185.
3 - يوسف ناصيف ،النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، دار الكتاب العربي،1985

المطلب الأول : المداخل المفسرة للنزاعات الدولية .

الفرع الأول : المدخل البيولوجي : سنتناول هذا المدخل من خلال نظريتين (النظرية الديمغرافية ونظرية الاحتياجات الإنسانية) .

1-النظرية الديموغرافية : انطلاقا مسلمة مالتوس " حول عدم التناسق بين الإمكانيات الطبيعية و الزيادات السكانية الهائلة يدفع بالدول لغزو دول أخرى تجاورها (نزاع) ، فالدول قليلة السكان عبر التاريخ تكون مهددة من طرف دول أخرى ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، كما يشكل العامل الديمغرافي مصدر استقرار أو تجديد أمن دولة معينة ، مثل حالة النزاع الإيراني الإماراتي . وقد أعاد طرح فكرة **مالتوس " بول كينيدي** في كتابه (الاستعداد للقرن ال 20) قال بأن الهجرة الدول المتخلفة إلى الدول المتقدمة فيؤدي ذلك إلى خلق حالة النزاع ،

2-**نظرية الاحتياجات الإنسانية** : من أهم الباحثين في هذه النظرية (John Burton) هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها .

ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويورون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية . على سبيل المثال ، إن الحاجة للطعام هي احتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياجاً . فالحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن تجد لها بديلاً.

تشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي ، فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للانتماء والهوية والحاجة للعدالة . وفقاً لهذه النظرية فإن النزاعات تحدث عندما يشعر الفرد أو الجماعة بأن أحد هذه الاحتياجات غير مشبعة ، وعليه فإن حل المنازعات هو أسلوب يسعى إلى إيجاد مشبعات لهذه الاحتياجات وطبعاً قد تكون هذه المسألة في غاية الصعوبة عندما يتنازع الأفراد على نفس المصدر لإشباع احتياجاتهم[1] .

يعتبر من نموذج النزاع المثلث من أبرز النماذج التي حاولت إعطاء تفسير المراحل النزاع عن طريق ثلاثية العناصر الممثلة في أطراف مثلث ، فأساس النزاع هو عنصر التناقض و الخلاف بين أطراف النزاع ، كما أن المواقف تتحول إلى سلوكيات ، و التلوك النزاعي هذا النموذج يعبر عنه عنف مباشر . وهذا فإن ابوهان غالتونع " أعطى لنا نموذجا مترابطا و متماسكا و شاملا للنزاعات المتماثلة غير المسائلة . ومن ضمن المدخل البيولوجي بعد المدخل السيكولوجي المرتبط بالنزعة إلى العدوان الموجودة لدى الإنسان من خلال غريزة حب التسلط والسيطرة من جهة ومن جهة أخرى ينسب دعاة هذا الاتجاه

1 - د بن عربية عبد اللطيف، النزاع المثلث، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2011،ص93.

الدافع إلى الصراع يعود إلى عامل الإحباط و الشعور بعدم الرضا الشيء الذي يدفع إلى العنف والعدوانية كما يقول اريك فروم- Eric Fromm -[1].

الفرع الثاني: المدخل الإيديولوجي

1-**مفهوم الإيديولوجية :** هي منظومة معرفية صارمة في الميدان السياسي ، الأخلاقي ، الديني والاقتصادي ، تبني رؤية وتصور دولة ما لذاتها ولبيئتها الخارجية . ووظيفتها كمنظومة معرفية هي تفسير ذاتي ورؤية للآخر مثل : في فترة الحرب الباردة أين كان يسيطر العامل الإيديولوجي ، كان الاتحاد السوفياتي يتحرك وفق منظومة معرفية مما تعطيه رؤية للداخل وتصور للخارج أي بناء مجتمع اشتراكي في الداخل أما على المستوى الخارجي فيؤمن أنه في صراع بين الاشتراكية والامبريالية أين يمكن نشر الاشتراكية . أما الو م أ تؤمن بإيديولوجية خاصة بها محورها الفرد والحرية.[2]

2-**تأثيرات العامل الإيديولوجي في النزاعات الدولية :** يمكن قياس تأثير النزاعات في النزاعات الدولية بكم النزاعات الدولية التي تكون محورها الإيديولوجية ، في فترة الحرب الباردة (1945 كان أكبر العوامل للنزاعات تفسر بالإيديولوجية . العامل الإيديولوجي من حيث النقل يفسر أنه عامل محرك للنزاعات وعامل معبئ بالإضافة إلى أنه عامل غطاء للنزاعات كما هو عامل محرك ومعبئ له .

3 - **نهاية الإيديولوجيات :** الإيديولوجية لم تنتهي " كإيديولوجية بسقوط الاتحاد السوفياتي ، بل هناك عولمة إيديولوجية القيم العامل الإيديولوجي في فترة الحرب الباردة كان واضح في تفسير النزاعات بين الو م أ والاتحاد السوفياتي . فالدولة التي تمتلك الإيديولوجية يمكن أن تعبئ وتحفز في الدخول في النزاعات ، ولكن من الواضح أن العامل الإيديولوجي غير كاف لتفسير النزاعات الدولية . و هذه نظرا لوجود إيديولوجيات مختلفة و متعددة في العالم فإن النزاعات الدولية غالبا ما تمكن أسبابها وراء رغبة الدول في الدفاع عن أيديولوجياتها أو محاولة نشرها . ويستند رواد هذا التيار إلى اعتبار التناقضات الأيديولوجية بين القوى العالمية تأتي وراء الصراعات الدولية خاصة الماركسيون الذين يقيمون تحليلهم على حتمية الصراع الطبقي الذي يعكس حسب اعتقادهم الحياة الدولية من خلال النظامين الاشتراكي و الرأسمالي" [3]

الفرع الثالث : المدخل الاقتصادي

يقوم هذا المدخل على تفسيرات اقتصادية أساسها محدودية الموارد و قيام النزاعات على أساس الأطماع الاقتصادية للدول فحسب هذا المدخل كل الحروب و الصراعات تحركها أسباب و دوافع اقتصادية ، فالتناقضات الموجودة داخل الأنظمة سواء اشتراكية أو رأسمالية تسبب نزاعات ، فسيطرة الدولة أو جماعة معينة على معظم الموارد يسبب

1 - بن عربية عبد اللطيف، مرجع سابق ص 105
2 - حسين قادري ، المرجع السابق ،ص87
3 - حسين قادري ، المرجع السابق ،ص88.

نقص أو محدودية للجماعات الأخرى و هنا تقوم نزاعات أساسها اقتصادي و السعي لتحرير تلك الموارد يولد لدينا نزاعات ، فاشتباك الدول في صراعات تصل بها أحيانا إلى العدوان ، تكمن في رغبتها في الحصول على موارد اقتصادية جديدة أو البحث عن مناطق نفوذ و أسواق اقتصادية ، كما أن التوزيع غير المتكافئ للثروة الاقتصادية يشكل في عصرنا الراهن الأزمات و الصراعات بين الدول الفقيرة.[1]

الفرع الرابع : نظرية الحرمان النسبي

Relative Dépravation :تهدف هذه النظرية إلى فهم الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التمرد الاجتماعي والسياسي والتي قد تصل إلى درجة الثورة و مؤسس هذه النظرية (**Ted Gurr**)في كتابه (Why Men Rebel) يشرح أن كل لديه نوعيتين من الآليات التي تؤثر في حالة الرضا أو الإحساس بالحرمان لدى الشعوب الآلية الأولى : التوقعات أو التطلعات Value Capabilities. الآلية الثانية : الإمكانيات Value Expectations وعادة ما تمر المجتمعات مراحل فيها ترتفع مستويات التوقعات والتطلعات على سبيل المثال بعد الانتصار في حرب أو تغيير اجتماعي أو سياسي كما يمكن أن تنخفض تلك التوقعات عندما يمر المجتمع مجردة أو يواجه كارثة طبيعية وفى الوقت نفسه فإن كل مجتمع لديه إمكانيات فعلية لتحقيق تلك التطلعات ، وهذه الإمكانيات تتفاوت بناء على عوامل كثيرة من مرحلة إلى أخرى ، وطبقاً لهذه النظرية فإنه طالما أن مستوى الإمكانيات المتاحة لدى الأفراد والمجموعات يسمح لهم بتحقيق التطلعات التي تبدو مناسبة فإن مستوى الإحساس بالحرمان يكون منخفضاً بدرجة لا يتوقع معها حدوث حالات تمرد جماعية أو ثورة ، ولكن احتمالات التمرد تتزايد عندما تتسع الهوة بين التوقعات والإمكانيات . و يرى (**Gurr**) أن احتمالات الثورة تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بشأن حياة أفضل آخذة في التعاظم بينما تكون الإمكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة وإما أخذة في التناقص[2].

المطلب الثاني : مستويات تحليل النزاعات الدولية

أولا : الفرد كمستوى تحليل للنزاعات الدولية أعتبر الفلاسفة الكلاسيكيون أن الإنسان يحكمه عاملان هما العاطفة والعقل ، ويفترض العامل التالي أن الإنسان عندما يختار سلوكية معينة فهو يفعل ذلك بناء على حسابات قد تكون صحيحة أو خاطئة ولكنها تعبر بالنتيجة عن سلوكية عقلانية ، فالإنسان محكوم بالعقل والعواطف حيث كانوا يعتقدون أن المثقفين وأبناء المتعلمين يأخذون بأحكام العقل ، في حين أن غير ذلك العكس . حتى 354 قبل الميلاد **أكزينوفون** Xenspho.

ركز على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل وأن الحرب تهدف إلى انتزاع الإعجاب والتقدير الشخصي من قبل الغير ، ويرى أن الحصول على إعجاب

[1] -د زياد الصمادي، حل النزاعات برنامج السلام الدولي ، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة ،2009-2010، ص14.
2 - د زياد الصمادي ، مرجع سابق ،ص 18

وتقدير الغير هي رغبة متأصلة في الإنسان ، فإن الدخول في حرب والانتصار وإظهار الشجاعة نصبح إحدى وسائل تبقيق ذلك التقدير .

أفلاطون : أن هناك سلسلة من الدوافع البشرية تبدأ بالرغبة وتصل إلى العقل ، ويعتمد أن الديمقراطية الشعبية مثلا تحارب بسبب سيطرة الدوافع العنيفة على أصحاب القرار أما الدول التي تحكمها الطبقة المتوسطة فيدفعها للحزب حسابات الربح والخسارة عند صناع القرار ، وهنا يكون العقل قد خدم الرغبة ، فيعتبر أن التربية الوسيلة للتخلص من حسابات الغ

أرسطو : تحصل الحرب العدوانية نتيجة تغلب الأهواء والرغبات على العقل . و بصفة عامة يمكن وضع مجموعة من الملامح التي يمكن الحكم من خلالها على شخصية ذات ميل نزاعى :

- مستوى علمي وثقافي متدني.

(يعطي هنا مثال صدام حسين حيث كان شخصية منغلقة على العالم الخارجي فلم يجد اللغات الأجنبية كما أن زياراته خارج العراق كانت محدودة .

- طبقة اجتماعية دنيا
- دوغماتيكي

- سلطوي فعبر التاريخ أثبتت السلطوية الديكتاتورية تؤدي للنزاع مثل نابليون هتلر.

- التمركز الثقافي أي التأثر بالعاطفة وتقويم المجتمعات الأخرى من منظور القيم والمفاهيم الخاصة بمجتمع الشخص مما يؤدي عادة إلى كراهية وازدراء المجتمعات المختلفة أي اتخاذ القرارات انطلاقا من الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين .

-اتجاه محافظا سياسيا واقتصاديا . تعصب قومي درجة عالية من العدوانية .

-عالم تقبل الغموض (في حالة عدم توفر المعلومات وعياب الاتصال يفصل الحرب العنيف الهجوم).[1]

-ميل إلى الاستحواذ .

- تأييد زيادة الإنفاق.

- مشاركة سياسية منخفضة.

1 - د ناصيف يوسف ، مرجع سابق ، ص321

الفرع الثاني: الدولة كمستوى تحليل في النزاعات الدولية

إن مستوى الدولة يختلف عن المستويات الأخرى وذلك يرجع أساسا لكثر عدد الدول داخل النظام الدولي واختلافها فيما بينها في عدة جوانب مما يجعل إمكانية تحديد خصائص الدولة ذات الميل النزاعي إلا أن باحثين أمريكيين حاولوا وضع مجموعة الخصائص في الدول من استقرار نظامه الداخلي، مستواه الصناعي، منحاه الديمغرافي، نوع النظام السياسي. كما أنهم وصلوا إلى انه بإمكان دول تبين مشاريع وطنية متوحشة وعنيفة لأجل تقوية وحدتهم الداخلية وإعطاء دفعة لسلطة نظامها

أهم خصائص الدول النزاعية:

يدخل هنا اتخاذ القرار حيث أن هذه العملية تأثر بالبيروقراطيات داخل الدولة وتنوع الغدارة الخاصة بهذه القضية حيث أن الدول ذات النزعة المسالمة نلاحظ تعدد الإدارات الخاصة باتخاذ قرار نزاعي فالمرور على عدة إدارات من إمكانية تنقيص من فكرة قرار نزاعي أن كمثال السياسة الخارجية لبريطانيا بالشرق الأوسط في فترة الحرب العالمية الأولى ، نلاحظ اختلاف الاستراتجيات بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوزارة المختصة بقضايا الهند والمستعمرات حيث إن البيروقراطية تؤثر في مصداقية القرار وقد قام Graham Alison بدراسة ذلك في كتابه The essence of Decision حول أزمة كوبا كيف تأثرت عملية اتخاذ القرار بسبب البيروقراطية وذلك بسبب نقص التواصل والتنسيق من جهة بين هذه الإدارات والمنافسة من جهة أخرى ، حيث في حالة أزمة يتصرفون من منطلق أولوياتهم البيروقراطية الخاصة نوع النظام السياسي : فإن دراسات عديدة انطلقت أن السلوك النزاعي هو سلوك خاص بالدول التي تفتقر لأرضية ديمقراطية شعبية ، أي أين تكون المشاركة الشعبية غير متوفرة . مستوى المعيشة (الرفاهية) : أيضا إن الدول ذات النزعة النزاعية هي الأكثر فقرا وتدنيا نتيجة إحباط ، في حين نجد أنه حاليا الدول القوية هي التي تسيير الحروب .

النسبة الديموغرافية تلعب أيضا دورا سلبيا مثل حالة الصين أفكار النخبة الحاكمة (نزاعية أو لا)[1].

1 - د ناصف يوسف ، مرجع سابق ، ص 48.

الفرع الثالث : دور مستوى النظام الدولي في تحليل النزاعات الدولية :

في بداية الثمانينات قام دافيد سينغر بدفع مشروع ذو أهمية كبيرة لمحاولة فهم مجموعة الخصائص الموجودة في النظام الدولي ذو الطابع النزاعي من خلال نوع العلاقات بين الدول ، عدد المنظمات الدولية المصادر الديمغرافية والاقتصادية والعسكرية هذا المشروع الذي يدوم منذ 25 سنة لم يحصل لنتائج معتبرة

فقد توصل إلى :

-أن معظم الحروب بدأت في الربيع أو الخريف .

- الحرب احتمالها أكبر حين يكون النظام متعددة الأقطاب .

-حين التحالف احتمال الحرب يكون أكثر .

إلا أنه وبصفة عامة يمكن تحديد خصائص النظام الذي يؤدي لنزاعات من خلال دراسة نسبية النظام وطريقة توزيع القوى ، نوع العلاقات فيه نوع الوحدات الفاعلة .

بنية النظام : يؤكد " سنايدر " و " Die sting في) Conflict among Nations (1977أن العلاقات النزاعية غير متوترة جدا بنسبة ، في حين Robert Gilpin في War and change in world politicsقد حاول إثبات أن الحروب أخذت من طرف القوى الكبرى لتحقيق هيمنتهم نتيجة اللاتوازن بين النظام وتوزيع القوى داخله هذه النزاعات غير محدودة لأنها لها علاقة بالإقليم والسياسة.

إلا أن البعض يعتبر أن أكثر النظم السلمية تلك التي تسيطر عليها قوة واحدة أي النظام الذي يتخذ شكلا هرميا وأهم الأمثلة على ذلك النظام الصيني في القرن 7 ق.م حين تخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فيدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض كما يرتبط الأفراد في دولة واحدة . وقد أخذ كثير من كتاب المدرسة المثالية بنظرية **روسو و دانتي** . في حين يرى آخرون ومنهم **كينيت والتز** أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا والأقل نزاعات مثل نظام الحرب الباردة التي تغيب فيه النزاعات العسكرية المباشرة . في حين أن أكثر المهتمين بدراسة تطور النظام الدولي أمثال **ريتشارد روزكرنس وكارل دوتش وديفيد سينغر ، مورتن كابلن** ، اعتبروا أن النظام المتعدد الأقطاب هو الأكثر سلما ، نتيجة مرونة التحالفات . شكلت مصدر النزاع في النظام الدولي ما تحدث عنه **برتراند راسل** عام 1917 من عندما لاحظ استحالة قيام نظام دولي جيد إلا في حالة تطابق حدود الدول قدر الإمكان مع حدود الأمم ، فوجد قوميات مختلفة ضمن دول واحدة تطالب باستقلالها أو الانضمام إلى دولة أخرى سيبقى دائما سمة نزاعية رئيسية في النظام الدولي كلما ازداد الاندماج في النظام الدولي الذي من أبرز سماته حاليا ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول وازدياد الاتصال بينها في مختلف الميادين ، كلما ازدادت احتمالات النزاع . فالاحتكاك بين دول ذات مصالح عديدة متفقة حينا ومختلفة أحيانا لابد أن يولد النزاعات كما يولد التعاون طبيعة النظام : يفترض أن تنظم علاقات وحداته بعضها بالبعض قوانين وأعراف دولية هو مجتمع فوضوي نتيجة

الاختلاف الكبير بين الدول من حيث مفاهيمها وقيمها وثقافتها وتجربتها ، وكذلك غياب الآليات التنفيذية القادرة مثلا على تنظيم علاقاتها بشكل فعال ، حيث أنه كانت المنظمات الدولية أكثر كلما اعتماد القوانين أكثر[1] .

السباق نحو التسلح : في محاولة للوصول لنظرية رياضية للسباق على التسلح حيث Richardson Ams and security بين العلاقة بين السباق نحو التسلح والنزاعات ، حيث أن السباق نحو التسلح بين بريطانيا وألمانية كان أحد أهم أسباب الحرب العالمية الأولى وتراكم السلاح أيضا سبباً مهما في قيا م النزاعات .[2]

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية

. إن استعراض النظريات المفسرة للنزاعات الدولية سوف يكشف لنا عن وجود عدد من الملاحظات تمثل الأولى الأدب المكتوب حول طبيعة و نظرية النزاع ، خاصة فيما يتعلق بالحروب ، و يكشف لنا في وجود كم هائل من التباين و الاختلاف في أفكار و تفسيرات نظريات النزاعات الدولية و أن هناك انقسامات داخل الأدبيات المتعلقة بالتنظير في العلوم السياسية.

المطلب الأول : النظريات الوضعية المفسرة للنزاعات الدولية

الفرع الأول : النظرية الواقعية ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية و دائمة في العلاقات الدولية ، عادة ما يتم تقليد **Thucydides** لقب أول كاتب في النظرية الواقعية الأب المؤسس لحقل العلاقات الدولية ، Thucydidesو مورخ الحروب البولوبونيزية التي جرت بين القوتين العظمتين في العالم الإغريقي القديم (أثينا و اسبارتا) ، وقد كانت خلاصته من دراسة هذه الحروب أن " القوي دائما يفعل ما تمكنه قوته من فعله و الضعيف يقبل ما يجب عليه قبوله ، وبذلك فهو أول من لفت الانتباه إلى عنصر القوة كمحرك لسلوك الدول.

وقد اتبع منهجه كل من مكيافيللي فقد كتب عن القوة ، ميزان القوى ، تشكيل الأحلاف والأحلاف المضادة ، وأسباب الصراع بين مختلف الدول المدن الإيطالية ، ويعتبر كتيبه الشهير **The Prince** الموجه أساسا لحاكم فلورنسا المعاصر له **Lorenzo di Midici**دليلا عمليا لاكتساب القوة ، و الحفاظ عليها وتوسيعها . يمكن الاستدلال على واقعية الإسهام مكيافيللي من خلال:

- تأكيده على حاجة الحاكم إلى مبادئ أخلاقية تخلف عن تلك التي يتحلى بها الأفراد العاديون من أجل ضمان أمن دولته وبقائها
- اهتمامه بالقوة.
- افتراضه أساسا أن السياسة تتميز بصراع المصالح.
- ومن خلال نظرته التشاؤمية لطبيعة البشرية

1 - جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص217.
2 د ناصيف يوسف ، مرجع سابق ،ص322-323

ونجد أن النظرية الواقعية لها العديد من المفكرين الذين ساهموا في تطويرها من بين هم المفكرين نجد **هانس مورغانتو** لقد ألقى بظلاله الفكرية على النظرية الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد .

و تبقى أن أعماله مثل المرجع الأساسي للانتقادات التي عادة ما ينطلق منها المنظرون الواقعيون لتكييف النظرية الواقعية في إطار إعادة صياغة البناء ألمفاهيمي للواقعية الجديدة بالنسبة لنظرية Morgenthau الواقعية ، هناك ستة مبادئ أساسية :

- العلاقات السياسية محكومة بقواعد ، موضوعية مغروسة بعمق في الطبيعة البشرية .

- الفاعلون / القادة السياسيون يفكرون ويعملون وفقا لمفهوم المصلحة الوطنية المطابقة للقوة ، وبذلك السياسة ، التي يمكن تعريفها على أنها الصراع من أجل القوة

-في عالم تتنافس فيه الدول لتحصيل القوة ، تصبح كل دولة مدفوعة إلى حماية بقائها الفيزيقي ، السياسي والثقافي في مواجهة الدول الأخرى .

الدول -الأمم ، في سعيها لتحقيق مصلحتها الوطنية ، لا تحكمها نفس المبادئ الأخلاقية التي تحكم العلاقات الشخصية للأفراد [1].

-الواقعية السياسية لا تطابق بين الطموحات الأخلاقية لدولة معينة و القوانين الأخلاقية التي تحكم العلاقات الشخصية للأفراد.

- التأكيد على استقلالية لحقل السياسة عن الحقول الأخرى ، وبالتالي ضرورة احتكام الأفعال السياسية إلى معايير سياسية في الأساس ، يقول " : Morgenthau الاقتصادي يسأل : **كيف تؤثر سياسة ما على رفاهية المجتمع؟ والواقعي يسأل : إلى أي مدى تتفق سياسة ما مع قواعد القانون ؟**

- وتعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية ، وهي " أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب ، والصراع و الحرب هما أساس العلاقات الدولية " وأن لكل دولة من دول العالم مجموعة من القومية ، يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية:

مصلحة البقاء :وهي المصلحة الأساسية الدولية وتعني أن تظل موجودة ماديا و يتم إلغاؤه.

مصلحة تعظيم القوة العسكرية : حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين .

مصلحة تعظيم القوة السياسية : يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي و التجاري في العلاقات الدولية.[2]

هذه المدرسة بأن توزيع القوة من أهم عوامل الصراع الدولي ، والقوة عندها موزعة بين ثلاث أشكال وتعتبر هي : : القوة العسكرية و القوة الاقتصادية و القوة التجارية و القوة

1 -د ناصيف يوسف ، مرجع سابق ،ص39-41.

2 - خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11 سبتمبر، مذكرة لنيل ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2008،ص35.

السياسية التي تعد محصلة القوتين الاقتصادية والعسكرية . كما يرى الواقعيون بأن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب ، كما تلعب الإمكانيات المتوفرة للدولة ، دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين ، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري إذ أن القوة هي مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية كالتطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية و الإيديولوجية ، فالصراع إذا حسب الواقعيين يعتبر حالة طبيعية ناتجة عن التضارب في المصالح بين الدول[1].

الفرع الثاني:

النظرية الليبرالية: هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة و الإقناع بدل اللجوء إلى استعمال القوة، و أن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي تسعى إلى البقاء والتوسع، أن الليبرالية تعتبر القيمة العليا و الهدف النهائي أن الدولة ليست سوى وسيلة و نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات التي تحكم علاقات الدول ، فإن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي ، والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الأفراد و الموازنة بينها . ير مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل: مثل النظم السياسية ، نوع النخبة ، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرار يجب أن لا تعمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.

كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الخارجية و السياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة و تغفل الاعتماد المتبادل و نشوء تطور المجتمع الدولي يعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون و زيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع [2] .

و حسب **جوزيف ناي** فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول ، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول ، أو بمعنى آخر أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الأول للفرص المتاحة ، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركية الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب و لقد افترض بعض الليبراليين و تحديدا أصحاب **نظرية السلام الديمقراطي** أن الدول الديمقراطية لا تحارب،و أنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها ، فالحروب حسب هؤلاء هي نتاج لتناقضات الفكرية والسياسية و الحضارية . لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة للمجازفات ، في حين أن الأنظمة الديكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات –بما في ذلك قرارات الحرب -

1 -خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة مابعد الحرب الباردة، مرجع سابق ، ص38

2 -جوزيف ناي، مرجع سابق ، ص64-65

بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية . فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من أمثال جيريمي بنتام ، و قضية الارتباط بين الديمقراطية و إرساء السلم **إيمانول كانط** و **توماس باين** . فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب نزاعات،و أكثر سلما لأنها تضمن حقوق و حرية الأفراد من خلال تأسيس نظام الحروب " ، والدول الديمقراطية برأيه هي سياسي يقوم على الفصل بين السلطات ، قواعد القانون و حكومة تمثيلية . و أن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجتمعها ، فعلى الصعيد الداخلي ، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام ، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام و المعاملة الحسنة [1].

و يمثل المؤسساتيون الاتجاه الثالث لليبرالية ، يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكيات الدولية ، فالبر غم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى ، إلا أن المؤسسات الدولة تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون و الاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام " . وحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات ، ففي المجموعة الأوروبية مثلا ، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء و اللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية ، فالمؤسسات تخلق متاحا تتحقق في ظله أحلام السلام المستقر ، وفي هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان يفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والناتو ، والجماعة الأوروبية للفحم و الصلب ، و المجموعة الاقتصادية الأوروبية و هو يرى أن تأثير هذه

المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الديمقراطية و الاعتماد المتبادل ، كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية استمرار نموذج التعاون المؤسساتي . للعقد القادم .

المطلب الثاني: النظريات ما بعد الوضعية المفسرة للنزاعات الدولية

بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت تظهر النظريات الابستمولوجية كالنظرية النقدية الاجتماعية والنظرية البنائية ، حيث اعتبرت في مجملها أن الواقع الاجتماعي ليس بشيء معطى ، ليبنى بالإرادة الإنسانية ، و الجديد بالنظرية التكوينية التي تتبنى عكس التفسيرية تفكيرا ما بعد وضعيا و نزعة ما بعد تجريبية.

1 جرجس فواز، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد 261 ، 2000 ، ص 175.

الفرع الأول: النظرية النقدية الاجتماعية

نتجت هذه النظرية عن أعمال مدرسة فرانكفورت إلا أن إسهاماتها في مجال السياسة الدولية يعود إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ، و يعتبر **روبرت كوكس** أكثر من ارتبط اسمه بهذه النظرية ، ومن أهم مفكري هذا التيار نجد **تيودور أدورنو ، ماركيز هاربيرت ، يورغن هابرماس ، ماكس هوركايمر** لو أردنا معرفة السياق الفكري الذي تطورت فيه النظرية النقدية لوجدناها قد استلهمت من طبوع فكرية و فلسفية عديدة ، الأمر الذي يشير إلى إثراء معرفي لهذه النظرية التي مثلت الفلسفة الماركسية مرحلة فارقة في تشكل إسهامها النقدي ، إذ تفترض وجود علاقة جدلية صراعية مستمرة تحكم السياسة الدولية كما تحكم السياسة الداخلية طرفاها الطبقة الأرستقراطية من جهة و الطبقة الدنيا اجتماعيا من جهة ثانية . وقد تمحورت الفلسفة الماركسية حول دور متغرب الإيديولوجيا في توجيه العلاقات الاجتماعية و أنماط صراع القوى . لذلك هناك من رأى أن النظرية الاجتماعية النقدية مجرد ماركسية متقدمة أو جديدة ، وهناك من يسميها الغرامشية المتجددة نسبة إلى المفكر الإيطالي **أنطونيو غرامشي** الذي طرح فكرة الهيمنة باعتبارها تعني فرض السيطرة على الغالبية و قبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة .

انطلق التقليديون من نقد التركيز النيوواقعي على فكرتي انعدام الثقة و الغش في تأصيلهم للمعضلة الأمنية عند الأمن الدولي ، ولعل ما لم يكترث له الواقعيون الجدد هو الإجابة عن سبب منشأ مبدأي انعدام الغش في توجيه التفاعلات الدولية ، فالواقعية الجديدة التي تتفق معها النقدية الاجتماعية في بغض الافتراضات الأساسية ، ترى بأن شعور الدول بوجود التهديدات الأمنية ، حتى و إن لم تكن هذه التهديدات موجودة على شكل ملموس ناتج عن الانطباع الغالب لديها وهو سوء النية أو الإدراك السيئ تجاه الدول الأخرى خاصة فيما يتعلق بتهديد البقاء كهدف أساسي للدول ، و لذلك تحتكم إلى مبدأ الاعتماد الذاتي كأداة فعلا لتحقيق هذا الهدف . لذلك فالتوجه الأمني للدول ليس ثابتا و لا مطلقا ، فهو يتغير بحسب طبيعة كل دولة ، فالدولة أ تدرك من خلال تجارب سابقة بأن الدولة ب هي دولة مسالمة ولم تدخل في نزاع مسبق لا يعقل لها أن تفسر سياساتها أنها تهديد أمني لها، بذات المسار الذي تقدمه لنا المعضلة الأمنية[1] .و عموما يجادل النقديون بأن معضلة الأمن و الحروب تنجم عن التنبوءات التي تحقق ذاتها فمنطق أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة و أنها تتصرف بناءا على ذلك ، كما أن في وسع سياسات الطمأنة أن تساعد أيضا على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة بالمثل يعني أمنية تتمتع بدرجة أكبر.

[1] - حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق ن ص69.

الفرع الثاني: النظرية البنائية للسلام .

ساهمت النهاية السلمية للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية لأن الواقعية والليبرالية في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة " كالأمن المشترك . " زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية ، فإنه ليس من المفاجئ الذي تتعرض أن تحدد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام ، ومن وجهة نظر بنائية ، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها . " ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة ، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات ، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض ، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف ، وتستجيب لها تبعا لذلك يرى البنائيون أن فشل النظريات التقليدية يرجع في جزءه الكبير إلى إهمالها لمتغير الهوية Identity وترى أن هذا الإهمال انعكس على عدم قدرة الواقعيين في فهم الأشكال الجديدة من النزاعات ، خاصة الداخلية منها باعتبار أن أغليها نزاعات يضبطها ويغذيها عنصر الهوية ، وهذا الأخير إلى جانب الأفكار والإدراك والمعايير يحدد طريقة تشكل مصالح الفواعل من جهة ، والاتجاه الذي يتخذون ضمنه سلوكياتهم الدولية إما تنافسا أو تعاونا . ووفقا لـ **Alexander wendt** فإن البنائية ، ويعرض تقليم فهم و إدراك أكثر للسياسة الدولية ، تنطلق من لافتراضات الأساسية التالية :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

- هويات ومصالح الدول تتشكل في معضمها بفعل البنى الاجتماعية.

- وبالإضافة إلى الدول كفواعل في النظام الدولي ، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية ، وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة ، و لكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية و صياغتها ، كما أن الدولة -عند البنائيين - لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق و افتراض أنها تعمل من أجل بقائها ، إنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية1 . و ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية ، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة ، فالمصلحة لم تعد البنائين تتحدد

[1] - خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، تم تصفح الموقع يوم 2022/06/05 على الساعة 09:42من الرابط التالي:www.arabeditor nevd .com

خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي ، وإنما تنبع من طبيعة البناء ألقيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.

- فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسة الفاعلين أنفسهم يوجهون و يتحكمون حسب مصالحهم و هوياتهم في القواعد و المصادر المتاحة من قبل بنية معينة ، يساهمون بهذا في تشكيل و إنتاج هذه الفوضى و كذا المساهمة في تحويلها أو تغييرها[1].

[1] - جرجس فواز، مرجع سابق، ص190.

خلاصة الفصل الأول:

و في نهاية هذا الفصل نستنتج أن مفهوم النزاعات الدولية هو مفهوم مركب و أن هناك تداخل بينه و بين مفاهيم عديدة مثل الصراع ، التوتر ، والحرب ، فقد فرقنا بينها حتى لا يكون هناك خلط بينهم ، وأيضا نجد أن هناك أسباب عوامل متعددة تساهم في تأجيج النزاعات منها المصلحة ، السعي لاكتساب القوة ،تحقيق الأمن ، و أيضا السباق نحو التسلح ، وكذا المداخل المفسرة منها المدخل الاقتصادي الذي قد يكون سببا في قيام نزاعات أو الانفجار الديمغرافي و اختلاف الإيديولوجيات ، ومستويات تحليل النزاعات مثل الفرد الذي يعتبر المتضرر الرئيسي من مختلف النزاعات و النظام الدولي و غيرها من المستويات . وكذا آليات التسوية والتي تمثلت في نظرية الردع، نظرية المساومة، والوساطة، وأيضا مختلف الآليات المتبعة في حل هذه النزاعات مثل التحكيم الدولي والتوفيق الدولي، وتطرقنا أيضا إلى مختلف النظريات الوضعية وما بعد الوضعية التي فسرت النزاعات منها الواقعية والليبرالية والبنائية.

الفصل الثانى: مستقبل الأمن المائى بحوض النيل فى ظل فى النزاع الإثيوبى المصرى

المبحث الأول: الاتفاقيات المائية المصرية مع دول حوض النيل.

المبحث الثاني: تبلور أزمة سد النهضة.

المبحث الثالث: تأثير أزمة سد النهضة على الأمن القومي المصري.

المبحث الرابع: سيناريوهات حل الأزمة بين مصر وإثيوبيا.

سعت مصر للحفاظ على حصتها من مياه النيل، من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات مع دول حوض النيل خاصة إثيوبيا، وربما يكون الهدف واحد وهو عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعه تقلل من نسبة تدفق المياه إلى مصر.

ولعل من أبرز هاته الاتفاقيات نجد اتفاقية تقاسم مياه النيل سنة 1929م التي تكتسب مصر حصة من النيل بعد إقرار من دول الحوض.

كما تعتبر **اتفاقية عنتيبي** نقطة التحول في العلاقات الإثيوبية المصرية، وبداية تفاقم أزمة سد النهضة، ونقطة انطلاق لعدة مفاوضات للوصول إلى حل يرضي جميع أطراف النزاع.

وعليه سيتم التطرق إلى الاتفاقيات المائية المصرية مع دول حـوض النيـل كمبحث أول، وأزمة سد النهضة وموقف مصـر واثيوبيـا منها كمبحث ثان.

رغم كل المفاوضات التي جرت بين مصر وأثيوبيا، إلا أنها لم تثمر باتفاق بينهما لحل هاته الأزمة، وكلما زاد الوقت دون اتفاق تعقدت الأمور أكثر، هذا ما يؤثر سلبا على مصر في جميع قطاعاتها خاصة الجانب الاقتصادي.

لهذا سوف تسعى مصر لحل لهذه الأزمة ورسم مسار ووضع عدة سيناريوهات للوصول إلى مبتغاها، والحفاظ على أمنها المائي، تدريجيا دون التسرع، والدخول في خيارات قد تؤدي إلى عدم استقرار المنطقة أمنيا، كالسيناريو العسكري.

المبحث الأول: الاتفاقيات المائية المصرية مع دول حوض النيل:

سنتطرق في هذا المبحث إلى اتفاقيات مياه النيل قبل سنة 1929م (المطلب الأول)، فيما نستعرض اتفاقية تقاسم مياه النيل سنة 1929م (المطلب الثاني)، وأخيرا نبرز اتفاقيات مياه النيل ما بعد سنة 1929م (المبحث الثالث).

المطلب الأول: اتفاقيات مياه النيل قبل سنة 1929:

عقدت كثير من الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية لكي تحدد القواعد، وتنظم العمل بين دول النهر الدولي الواحد في استخدام مياهه، ومن أمثلة تلك الاتفاقيات: الاتفاقية التي عقدت بين بلجيكا وهولندا بخصوص مياه نهر الموز، واتفاقية نهر الهندوس بين الهند وباكستان في سبتمبر 1960 واتفاقية نهر كولومبيا بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في 1961 واتفاقيتي نهر "ريوجراند" بين الولايات المتحدة والمكسيك، في عامي 1906 و1944 وهي من الاتفاقيات المعترف بها بخصوص مياه الأنهار الدولية، ويدخل في هذا النطاق اتفاقيات مياه النيل. ولذلك ينبغي أن نورد هنا الاتفاقيات الخاصة بدول حوض النيل، تلك التي حكمت العمل في مياه هذا النهر خلال القرن وربع القرن الأخير من عمر البشرية، والاتفاقيات التي عقدت بخصوص نهر النيل قبل 1929 هي[1]:

الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية:

1- بروتوكول 1891 بين بريطانيا وإيطاليا:

البروتوكول عبارة عن اتفاق عقد بين بريطانيا وإيطاليا 1891 لتحديد مناطق النفوذ لكل منهما في شرق أفريقيا، وينص البروتوكول في مادته الثالثة على أن: تتعهد الحكومة الإيطالية بألا تقيم على نهر عطبرة أية مشروعات للري يكون من شأنها أن تؤثر تأثيرا محسوسا على كمية مياه النهر التي تصب في نهر النيل[2].

2- اتفاقية 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا:

في 15 مايو 1920 أبرمت اتفاقية بين بريطانيا العظمى والحبشة إثيوبيا بشأن تخطيط الحدود بين إثيوبيا والسودان، وقد تطرقت تلك الاتفاقية التي حررت باللغتين الإنجليزية والأمهرية، والتي صدق عليها الطرفان بأديس أبابا في 28 أكتوبر 1902 إلى مسألة مياه النيل، وفيها تعهد إمبراطور الحبشة **منليك الثاني** للحكومة البريطانية التي كانت صاحبة السلطة في مصر والسودان في المادة الثالثة من الاتفاقية " بأن لا يصدر تعليمات أو أن يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى نهر النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا وحكومة السودان مقدما[3].

1 - زكى البحيرى، "مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 2016، ص 107.

2 - خليل خير الله، المرجع السابق، ص 60.

3 - أحمد السيد النجار، مياه النيل القدر والبشر، دار الشروق، القاهرة، ط 1، 2010، ص 219.

3- اتفاقية مايو1906:

عقدت هذه الاتفاقية في لندن في التاسع من مايو 1906 بين كل من بريطانيا العظمى، ويمثلها وكيل أول وزارة الخارجية البريطانية نيابة عن ملكة بريطانيا، ودولة الكونغو الحرة، وهي مستعمرة بلجيكية، ويمثلها وزير الدولة بالنيابة عن الملك البلجيكي **ليوبولد الثاني**، وهي تتعلق بحدود المناطق التابعة لكل من الدولتين في وسط أفريقيا، وقد تطرقت هذه الاتفاقية إلى مسألة المياه حيث ينص البند الثالث منها على: "أن تتعهد حكومة الكونغو الحرة بأن لا تقيم أو تسمح بإقامة أي أشغال على نهر السمليكي أو نهر أسانجو أو بجوار أي منهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة ألبرت ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة السودانية"، وكان السودان يحكم حكما ثنائيا بواسطة بريطانيا ومصر منذ 1899 ،على اعتبار أن هذه لمياه تذهب عبر بحيرة ألبرت وبحر الجبل إلى النيل الأبيض في السودان، ومنه إلى نهر النيل المتجه إلى مصر، وأي سحب من مياه الأنهار الفرعية المذكورة في الاتفاقية يؤدي إلى تناقص المياه المتدفقة في نهر النيل[1].

4- الاتفاق البريطاني الإيطالي ومشروع بحيرة تانا 1925:

كانت بريطانيا تريد إقامة سد على بحيرة تانا لكي تزيد من منسوب مياه النيل المتجهة إلى مصر والسودان، وكانت إيطاليا في نفس الوقت تحاول مد نفوذها إلى شرق أفريقيا في مناطق الصومال وإريتريا وإثيوبيا، وهي مناطق تضم الجزء الشرقي من منابع النيل الذي تقع فيه بحيرة تانا والنيل الأزرق، ولما كان لإيطاليا مصالح تتمثل في مد خط سكة حديد من إريتريا عبر الحبشة، فقد جرى تبادل للمذكرات بين إيطاليا وبريطانيا لتحقيق تلك الأهداف، وكانت المذكرة الأولى موجهة من السفير البريطاني في روما إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي **موسوليني** في 14 ديسمبر 1925، وأقرت المذكرة بأن تعمل الحكومتان لتحقيق المسعى المشترك لدى حكومة إثيوبيا لمنح الامتيازات التي تحقق هدف بريطانيا في إنشاء خزان على بحيرة تانا، وتحقق هدف إيطاليا في إنشاء خط حديدي يصل إريتريا بالصومال الإيطالي عبر إثيوبيا، مع اعتراف بريطانيا بالمصالح الحيوية والاقتصادية لإيطاليا في إثيوبيا. وكان شرط الاعتراف البريطاني هو: "اعتراف الحكومة الإيطالية، بالحقوق الهيدرولوجية الأولى لمصر والسودان، والتزامها بعدم إجراء أية أشغال على (مجرى) المياه الرئيسية للنيل الأزرق أو النيل الأبيض أو أي من روافدهما أو فروعهما من شأنها أن تعدل بصورة ملموسة تدفق المياه نحو النهر الرئيسي، ومن المفهوم أن الشرط أعلاه لا يحول دون استخدام أهالي المنطقة للمياه المذكورة استخداما معقولا.

1 - نفس المرجع، ص 219.

رد رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي على مذكرة السفير البريطاني في روما بتاريخ 20 ديسمبر 1925 بالموافقة على ما جاء بمذكرته لدى روما، والسعي من جانب كل من بريطانيا وإيطاليا لتحقيق مصالحهما المشتركة.

منحت الاتفاقية البريطانية الإيطالية 1925 المشار إليها بريطانيا الحق في بناء سد على بحيرة تانا، ولكن رفضت إثيوبيا هذه الاتفاقية، وقدمت احتجاجا عليها لعصبة الأمم في 1925 وقامت من جانبها بمنح امتياز بناء سد على بحيرة تانا لشركة "هوايت" الأمريكية، التي أجرت الدراسات الهندسية اللازمة لذلك خلال الفترة من 1930 وحتى 1934، غير أن المشروع لم يدخل حيز التنفيذ[1].

الفرع الثاني: الاتفاقيات الجماعية:

1- اتفاق ديسمبر 1906:

تم عقد ذلك الاتفاق في لندن بين بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا بشأن الحبشة (إثيوبيا) في 13 ديسمبر 1906، حيث وافقت الدول الثلاث في البند الأول منه على أن "تتعاون في حفظ الوضع الراهن في إثيوبيا، وفي منطقة القرن الأفريقي والصومال"، كما وافقت في البند الرابع من نفس الاتفاق على أنه "لو طرأ من الأحداث ما يعكر صفو الوضع الراهن، تبذل كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا قصارى جهدها في الحفاظ على سلامة إثيوبيا ووحدة أراضيها، وفي جميع الأحوال يتم التشاور فيما بينها من أجل الحفاظ على مصالح بريطانيا العظمى ومصر في حوض نهر النيل، وبوجه خاص ما يتعلق منها بتنظيم مياه هذا النهر وروافده مع مراعاة المصالح المحلية على النحو الواجب"، وقد وقع على ذلك الاتفاق **إدوارد جراي** عن إنجلترا، و**بول كامبون** عن فرنسا، **ديسان جيوليانو** عن إيطاليا[2].

2- اتفاق نوفمبر 1924:

في 23 نوفمبر 1924 عقدت بريطانيا وبلجيكا اتفاقا على اعتبار أن الأولى ممثلة لتنجانيقا (تنزانيا)، والثانية ممثلة لرواندا وبورندي، وقد قضى ذلك الاتفاق على أن كمية المياه التي تحول من أي من روافد النيل التي تجري بين الإقليمين يجب أن تعاد إلى نهر كاجيرا قبل وصولها إلى الحدود المشتركة، ويسمح بتحويل نصف كمية تصرف هذا النهر من أجل الأغراض الصناعية خلال الفترة التي يكون تصرف النهر فيها في حالته الدنيا[3].

1 - زكى البحيري، المرجع السابق، ص 112-113.
2 - أحمد السيد النجار، المرجع السابق، ص 219.
3 - زكى البحيرى، المرجع السابق، ص 112.

المطلب الثاني: اتفاقية تقاسم مياه النيل سنة 1929:

اتفاقية أبرمتها الحكومة البريطانية بصفتها الاستعمارية لعدد من دول حوض النيل (السودان، أوغندا، كينيا، تنزانيا)، في عام 1929م مع الحكومة المصرية.

تنظم تلك الاتفاقية العلاقة المائية بين مصر، ودول الهضبة الاستوائية، على النحو التالي في الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصري **محمد محمود** والمندوب السامي البريطاني **لويد**[1]:

- إن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان، وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل، دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه.

- توافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة 1925م، وتعتبره جزءا لا ينفصل من هذا الاتفاق.

- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري، أو توليد قوة أو أي إجراءات على النيل وفروعه، أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان، أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها، إنقاص مقدار المياه التي تصل لمصر، أو تعديل تاريخ وصولها أو تخفيض منسوبها على أي وجه يلحق ضرر بمصالح مصر.

- تقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية، لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان، ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية[2].

- لا يخلو الحال من أنه في سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق، قد يقوم من وقت لآخر شك في تفسير مبدأ من المبادئ، أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الإدارية. فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادلة، فإذا نشأ خلاف في الرأي فيما يختص بتفسير أي حكم من الأحكام السابقة، أو تنفيذ أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة.

بموجب هذه الاتفاقية تم إنشاء خزان سنار، لمصلحة السودان لري مشروع الجزيرة، وخزان جبل أولياء لمصلحة مصر، وكذلك تم تحديد نصيب السودان بمقدار 4 مليارات من الأمتار المكعبة، ونصيب مصر 48 مليار متر^3. تضمنت إقرار دول حوض النيل بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وأن لمصر الحق في الاعتراض (الفيتو) في إنشاء أي مشروعات جديدة على النهر وروافده[3].

1 - سيف الدين حمد عبد الله، "الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم استغلال مياه النيل"، الخرطوم ، 2004، ص 7.
2 - جلال الدين محمود يوسف، "مشروع الجزيرة القصة التي بدأت"، دار المركز الإسلامي، الخرطوم، ط 1، 1993، ص 43-44.
3 - نفس المرجع، ص 45.

كفل اتفاق 1929م لمصر حق الرقابة على النيل في السودان وفي البلاد الواقعة تحت النفوذ البريطاني فقد نص الاتفاق على الآتي:

- إن المفتش العام لمصلحة الري المصري في السودان، أو معاونيه أو أي موظف آخر يعينه وزير الأشغال، تكون له الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس المقيم لخزان سنار؛ لقياس التصرفات والأرصاد كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه.
- إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل، أو فروعه أو اتخاذ أي إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة لمصر، تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات؛ للمحافظة على المصالح المحلية. ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية، وتحت رقابتها رأسا[1].

وتشمل ترتيبات اتفاق سنة 1929م على قواعد تفصيلية؛ بشأن التخزين والسحب من مياه النيل. ويمكن إجمال بعض ما ترتب على هذه القواعد فيما يلي:

- يحفظ لمصر حق الانتفاع الكامل بجميع مياه النيل، وفروعه في الفترة من 19 يناير إلى 15 يوليو باستثناء ما تستهلكه طلبات الري في السودان.
- يحقق للسودان رفع منسوب التخزين بخزان سنار، بحيث يسمح بري ترعة الجزيرة في ظرف 10 أيام، ابتداء من 16 يوليو بشرط أن يكون متوسط مجموع تصرف المياه في ملكال والروصيرص قدر 160 مليون متر^3 يوميا، وذلك خلال الأيام الخمسة السابقة لهذا التاريخ مع مراعاة فترة انتقال من ملكال قدرها 10 أيام. ويعرف بالملء الأول.
- يحق للسودان ملء خزان سنار في المدة من 27 أكتوبر، إلى 30 نوفمبر. يعرف هذا بالملء الثاني[2].

خلاصة القول أن الخطابات المتبادلة بين الحكومة المصرية والبريطانية في هذه الإتفاقية، كأنها تمت لطرف واحد، بدليل أن المندوب السامي لم يبدي أي اعتراضات أو تحفظات بشأنها، بل أكد عليها وذكر أن الحكومة البريطانية تعتبر المحافظة على حقوق مصر الطبيعية، والتاريخية في مياه النيل، وهي مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية. ويعاب على هذه الإتفاقية أيضا بأنها أعطت حق أحادي لمصر، في الرقابة على النيل دون مراعاة لحقوق الدول الواقعة تحت الإدارة البريطانية، بما فيها السودان.

رغم ذلك لا ترحم قواعد القانون الدولي التي تنص على أن مثل هذه الاتفاقيات: هي اتفاقيات سارية المفعول بترتيبها للحقوق والالتزامات للدول الوارثة، فهي ملزمة لمصر

1 - عوض حسن محمد أحمد، مترجما، "الجزيرة قصة التنمية في السودان"، مركز الثقافة عبد الكريم ميرغني، السودان، ط 1، 2015، ص 144.

2 - اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان، 1929م، ص 4.

والسودان، وإن أبدى السودان بعض الاعتراضات عليها، وكذلك هذه الإتفاقية ملزمة لدول حوض النيل الواقعة تحت الانتداب البريطاني.

المطلب الثالث: اتفاقيات مابعد سنة 1929:

وقعت مصر العديد من الاتفاقيات المائية للحفاز على حصتها من مياه النيل، سواء كان ذلك إبان فترة الحكم الملكي (الفرع الأول)، أو خلال فترة النظام الجمهوري (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أبرز الاتفاقيات المائية المصرية إبان النظام الملكي:

تبودلت المذكرات بين مصر، وبريطانيا، نيابة عن أوغندا، عام 1949م وما تلاها بشأن اشتراك مصر في بناء سد وخزان على شلالات **أوين**، بغرض توليد الكهرباء لصالح أوغندا، وتعلية الخزان لرفع منسوب المياه وتخزينها لصالح مصر والسودان.

ففي خطاب السفارة البريطانية في القاهرة فى 5 يناير 1953م إلى وزير الخارجية المصري، يخص هذا الخطاب التنسيق بشأن تحمل الحكومة المصرية التكاليف والتعويضات، طبقا كما تم الاتفاق عليه في مرحلة سابقة، وأهم ما ورد بالخطاب الأتي:

- تتحمل مصر جزءا من تكلفة الخزان، الذي يتطلب رفع منسوب مياه بحيرة فيكتوريا، لاستخدامها لتخزين المياه.

- تتحمل مصر التعويضات الخاصة بالمصالح التي ستتأثر من تنفيذ المشروع، وكذلك تكاليف ما يلزم من أشغال، لإعادة الأوضاع الى ما كانت عليه قبل بدء تشغيل المشروع[1].

الفرع الثاني: أبرز الاتفاقيات المائية المصرية إبان النظام الجمهوري:

أولا: فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر:

في 8 نوفمبر 1959 وقعت مصر مع السودان اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل، وأهم ما جاء في تلك الاتفاقية هو التأكيد على الحقوق المكتسبة للدولتين في مياه النيل بواقع 48 مليار متر مكعب لمصر و4 مليارات متر مكعب للسودان والتي سبق إقرارها في اتفاقية عام 1929. كما تتضمن اتفاقية عام 1959، الموافقة على مشروع السد العالي وعلى إقامة السودان لمشروعات لإقامة خزانات لاحتجاز حصته من المياه.

وتضمنت الاتفاقية موافقة الدولتين مصر والسودان، على العمل من أجل زيادة الإيراد المائي من النيل، من خلال إقامة مشروعات لمنع ضياع الكميات الهائلة من المياه، على أن تقسم تكلفة هذه المشروعات بالتساوي بين مصر والسودان مناصفة، ويقسم العائد المائي منها مناصفة أيضا. ويحق لمصر إذا دعت الحاجة، أن تبدأ بشكل منفرد في إقامة مشروعات زيادة إيراد النيل المشار إليها آنفا بعد سنتين من إخطار السودان بموعد البدء في هذه المشروعات، إذا كان السودان لا يحتاج لهذه المشروعات في التوقيت الذي حددته مصر، على أن تتحمل مصر في هذه الحالة كل التكلفة، إلى أن يحتاج السودان إلى حصته

1 - عصام شروف، "الوضع القانوني لنهر النيل وحقوق الدول المشاطرة له"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ع 8، م 4، (برلين: ماي 2020)، ص 191.

المائية من هذه المشروعات، حيث يكون ملزما بدفع حصة من التكاليف توازي حصته من الفائدة المائية للمشروعات[1].

وتتضمن الاتفاقية أيضا، تنسيق المواقف في البحث والتفاوض مع باقي دول حوض النيل لبحث مطالبها في مياه النيل.

ثانيا: فترة حكم الرئيس حسني مبارك:

1- اتفاقية 1991:

وقعت هذه الإتفاقية بين كل من مصر وأوغندا، التي وقعها الرئيس المصري آنذاك **حسني مبارك** والأوغندي **موسيفيني** ومن بين ما ورد فيها:

- أكدت أوغندا في تلك الاتفاقية احترامها لما ورد في اتفاقية 1953م، التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعتراف ضمنيا باتفاقية 1929م.

- نصت الاتفاقية على أن السياسة المائية لبحيرة فيكتوريا، يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا، داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية[2].

2- إطار تعاون يوليو 1993:

وقع في القاهرة في أول يوليو 1993م، بين كل من الرئيس المصري آنذاك **محمد حسني مبارك**، ورئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك **ميليس زيناوي**، وكان لهذا الإطار دور كبير في تحسين العلاقات المصرية الأثيوبية، وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر واثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل في النقاط التالية:

- عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل، قد يسبب ضررا بمصالح الدول الأخرى.

- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.

- احترام القوانين الدولية[3].

ثالثا: فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي (اتفاقية إعلان المبادئ 23 مارس 2015):

بعد صراع سياسي طويل تم التوقيع بالأحرف الأولى من قبل قادة كل من السودان ومصر وإثيوبيا، في العاصمة السودانية الخرطوم على وثيقة اتفاق مبدئي حول آلية تشغيل سد النهضة الإثيوبي المقدر انتهاء العمل فيه في يوليو 2017، بهدف بلورة تعاون اقليمي يشمل جميع دول حوض النيل، أعلن الرئيس المصري **عبد الفتاح السيسي** المضي قدما في استكمال العمل حتى تنتهي كل الدراسات الفنية المشتركة وفق أسلوب يضمن تحقيق مطالب الجميع. واعتبر الرئيس السوداني **البشير** أن الاتفاق يكرس الترابط بين شعوب

1 - نفس المرجع، ص 192.

2 - هند بداري، "مياه النيل في الاتفاقيات الدولية حق مصر في القانون الدولي معركة المياه في حوض النيل"، أخبار مصر، 13 جوان 2009، مصر، ص 54.

3 - هاني رسلان وآخرون، "حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 24.

الدول الثلاثة، كما رأى رئيس الوزراء الإثيوبي أنه إختار التوافق مع دول المصب لأجل التوافق وعملا بتوصيات الخبراء ويرى بعض المحللين أن الاتفاق هو تتويج للجهود الإثيوبية على الأرض في بناء السد وأن مصر والسودان سلمتا أخيرا بالأمر الواقع، دون إقرار إثيوبيا بحصة مصر المكتسبة وفقا لاتفاقية 1959، مع الانتباه إلى ضرورة التحوط في الاتفاقيات الجديدة لأن الاتفاق اللاحق يلغي ما قبله إلا إذا تم التحوط له في الجديد، مع ضرورة وضع التزامات محددة، وليس اتفاق مبادئ، لحسم طريقة تشغيل السد والاتفاق عليها كاملة. وكان توضيح مصر، أن الاتفاق تضمن عدم الإضرار بدولتي مصر والسودان بفعل ملء خزان السد وتشغيله السنوي. والجدير بالذكر أن مصر والسودان وإثيوبيا وقعت في أيلول/سبتمبر 2016 على عقود الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة الإثيوبي لضمان أن يتم بناؤه وتشغيله من دون الإضرار بالمصالح المائية لمصر والسودان باعتبارهما دولتي مصب[1].

في ديباجة الاتفاقية ألزمت الدول الثلاث نفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة:

- مبدأ التعاون على أساس التفاهم المشترك والمنفعة المشتركة وحسن النوايا، وتفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب.
- مبدأ التنمية و التكامل الاقليمي والاستدامة.
- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن.
- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب آخذة في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية من جغرافية واحتياجات اجتماعية واقتصادية للموارد المائية وإخطار دولتي المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعى إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.
- مبادئ بناء الثقة وتبادل المعلومات والبيانات ومبدأ أمان السد ومبدأ السيادة ووحدة اقليم الدولة.
- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، ودائما بالاتفاق وبالتوافق، وإذا لم ينجح حل الخلافات يمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر العناية رؤساء الدول ورئيس الحكومة.
- يلاحظ هنا شرط الاتفاق والاجتماع في التفاوض والمشاورات مما يطرح أسئلة تختص مصير الشكوى من أمر ما إذا لم يتم التوافق أو الاجماع[2].

1 - خليل خير الله، المرجع السابق، ص 66.
2 - نفس المرجع، ص67.

المبحث الثاني: تبلور أزمة سد النهضة

سنتطرق في هذا المبحث إلى تبلور أزمة سد النهضة (المطلب الأول)، مع إبراز أهم محطات أزمة سد النهضة وموقف الأطراف أثناء المفاوضات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: سد النهضة وبداية تبلور الأزمة بين مصر وإثيوبيا:

سنتطرق في هذا المبحث إلى نبذة تاريخية حول سد النهضة (المطلب الأول)، فيما ندرس خصائص سد النهضة (المطلب الثاني)، وأخيرا نبرز أهمية سد النهضة وأضراره على دول المصب (المبحث الثالث).

الفرع الأول: نبذة تاريخية حول سد النهضة:

سد النهضة أو سد الألفية الكبير هو سد إثيوبي قيد البناء وهو يقع على النيل الأزرق بولاية بني شنقول قماز، بالقرب من الحدود الإثيوبية-السودانية ويبعد عنها حوالي من 20 إلى 40 كيلو مترا.

وأعلنت الحكومة الإثيوبية تدشين المشروع، وإسناده إلى شركة **ساليني** الإيطالية بالأمر المباشر، وأطلقت عليه مشروع إكس، وقررت تغيير الاسم إلى سد الألفية الكبير، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة ليصبح سد النهضة الإثيوبي الكبير.

هذا وقد تم تشكيل المجلس الوطني لتنسيق المشاركة العامة في تشييد سد النهضة، وهو المجلس الذي يعبر عن الطابع القومي للمشروع لدى الأثيوبيين، وتم تشكيله بغرض إتاحة الفرصة لكل إثيوبي داخل البلاد وخارجها للإسهام في هذا المشروع، الذي تم وصفه بالحدث التاريخي، كما يضم في تشكيله جميع أطياف الشعب الأثيوبي (75 عضوا من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والمشاهير والمثقفين والزعماء الدينيين والجمعيات المدنية)[1].

ومن الواضح أن فكرة إنشاء السد كانت فكرة قديمة حيث بدأت الدراسات حول سد النهضة أو (الألفية) منذ عام 1946، بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي، في دراسة موسعة حددت 26 موقعا لإنشاء السدود، أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق، وحمل سد الألفية في تلك الدراسة اسم سد بوردر (Border). ويؤكد الدكتور **مغاوري شحاتة** خبير المياه العالمي أن النيل الأزرق كان محل اهتمام الأمريكيين عام 1964، ردا على إنشاء الزعيم جمال عبد الناصر للسد العالي بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، فقررت أمريكا إنشاء 34 سدا على النيل الأزرق، نكاية في عبد الناصر، بحجة تطوير أثيوبيا. وأشار إلى أن تربة أثيوبيا غير صالحة لإنشاء سدود، وليس من المستبعد أن ينهار عقب إنشائه، على غرار سد **تكيزي** الأثيوبي وهو ما يمثل خطرا كاسحا على السودان بوجه التحديد، رغم أن السودان أعلنت إنها لا تضار.

1 - أحمد علي سليمان، "سد النهضة الأثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري، قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة"، جامعة الأزهر، القاهرة: 2013، ص 7.

والمشكلة في بناء هذا المشروع الضخم تتمثل في تلك الفترة المطلوبة لملء خزان السد، حيث ستحول كميات كبيرة من مياه النيل الأزرق التي تنتهي إلى السودان ثم مصر ستتحول إلى الخزان، إذ يتوقع أن تتقلص حصة البلدين من تدفق النيل بشكل ملحوظ خلال فترة ملء الخزان. وتسعى القاهرة والخرطوم مقابل الموافقة على إنشاء السد، إلى تنظيم عملية ملء الخزان على نحو يقلل من حجم الضرر المائي على البلدين. ويرى الخبراء أن الدولتين ستدفعان باتجاه تقنين فترة ملء الخزان بجعل فترة ملء الخزان لا تقل عن خمسة عشر عاما، وبإشراف خبراء من البلدين، إلى جانب التوقف عن عملية الملء في حال تراجع المنسوب إلى أقل من المتوسط العام، في ظل استخدام إثيوبيا أسلوب "التمويه والخداع الاستراتيجي" في إدارة ملف حوض النيل والمراوغة لكسب الوقت، وأخيرا استباقها قرار اللجنة الثلاثية المكلفة بتقييم السد وبدأت في فرض مشروعها كأمر واقع جديد بالإعلان عن تحويل مجرى النيل الأزرق لبدء الأعمال الإنشائية لسد الألفية، ومن ثم تضاعف قلق المصريين والسودانيين بخصوص تأثيره على تدفق مياه النيل وحصة مصر والسودان منها[1].

الفرع الثاني: خصائص سد النهضة

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض الموقع الجغرافي لسد النهضة (الفرع الأول)، والموقع الجيولوجي لسد النهضة (الفرع الثاني)، إضافة إلى إبراز الخصائص الفنية لسد النهضة (الفرع الثالث).

أولا: الموقع الجغرافي لسد النهضة:

يقع سد النهضة في نهاية النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية في منطقة بني شنقول، وعلى بعد حوالى 14.5 كيلو متر من الحدود السودانية على مسار النيل الأزرق، 10.5 كيلو متر من أقرب نقطة على الحدود السودانية، 5 كيلو متر من الحدود السودانية من السيد المكمل، 35 كيلو متر من شمال التقاء نهر بيليس بالنيل الأزرق، 750 كيلو متر شمال غرب أديس أبابا، وعلى ارتفاع حوالي 505 متر فوق سطح البحر عند قاعدة السد.

1 - أحمد علي سليمان، المرجع السابق.

الشكل (5) الموقع الجغرافي لسد النهضة

(المصدر: https://www.democraticac.de/?p=55762)

ثانيا: الموقع الجيولوجي لسد النهضة:

يبلغ اتساع مجرى النهر عند السد حوالي 600 متر، تتدفق فيه مياه النهر في موسم الأمطار، ويصل اتساع النهر في موسم الجفاف إلى حوالى 90 متر بعمق 10-15 متر، يقع السد في منطقة يغلب عليها صخور القاعدة، ويوجد أمام السد بحوالي 200 متر صخور رخامية ضعيفة يجب تجنبها كجزء من أساسات السد. وينتشر على المناطق المنخفضة الرواسب النهرية الحديثة والمكونة من رمال وحصى يصل بعمق حوالي 5 متر، تحتوى على بعض حبيبات الذهب نتيجة تفتيت الصخور الجرانيتية الحاملة للذهب[1].

كما تحتوي صخور القاعدة على تركيزات معدنية أخرى أهمها البلاتين والحديد والنحاس، وما يصاحبها من معادن وعناصر ثقيلة مثل الرصاص والزنك. والجزء الأخر يتميز بطبقات من الصخور البركانية البازلتية ذات الفجوات والتشققات التي تمثل أنشطة بركانية متعددة على مدار 30 مليون سنة الأخيرة[2].

1 - عباس محمد شراقي، "تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأمن المائي المصري"، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، قسم الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، أكتوبر 2018، ص 6.

2 - محمد عبد السلام، "هيدروبوليتيكية سد النهضة دراسة في الجغرافيا السياسية"، مصر، 2019، ص ص 22-23.

الشكل (6) الموقع الجيولوجي لسد النهضة

(المصدر: https://www.ana-elmohands.com)

ثالثا: الخصائص الفنية لسد النهضة:

يتكون سد النهضة من سد رئيسي خرساني على مجرى النيل الأزرق بارتفاع 145 متر وطول 1800م، وبيتين لتوليد الطاقة يحتويان على وحدات (توربينات) لإنتاج الكهرباء على جانبي النهر، وثلاث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب بحيرة التخزين، وسد مكمل بارتفاع 50 متر وطول 5 كيلو متر لزيادة حجم تخزين المياه إلى 74 بليون متر مكعب ، ولأن زيادة ارتفاع السد سوف تجعل المياه المخزنة تمر من المناطق المنخفضة بجوار السد فكان لزاما غلق هذه المناطق. أو من خلال دراسة نماذج خرائط الارتفاعات يمكن الاستنتاج أن يصل طول البحيرة إلى 150 كيلو متر بالإضافة إلى 100 كيلو متر أخرى كأذرع بمتوسط عرض 8 كيلو متر، ومتوسط عمق حوالي 8 متر، وسوف تغرق بحيرة السد حوالي 200 ألف فدان من إجمالي 350 ألف فدان قابلة للري في منطقة السد ، بالإضافة إلى حوالي 300 ألف فدان أخرى من الغابات[1].

الفرع الثالث: أهمية سد النهضة وأضراره على دول المصب:

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهمية سد النهضة (الفرع الأول)، بالإضافة إلى أضرار سد النهضة على دول المصب (الفرع الثاني).

1- أهمية سد النهضة:

إن تشييد اثيوبيا لسد النهضة وإقامته تسعى من خلاله لتحقيق عدة منافع نجد منها:

- الفائدة الكبرى لإثيوبيا من سد النهضة هو إنتاج الطاقة الكهرومائية (5250 ميجاوات) التي تعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليا.

- توفير المياه لسكان منطقة بني شنقول على مدار العام، والتي قد يستخدم جزء منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة.

1 - عباس محمد شراقي، المرجع السابق، ص ص 5-6.

- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان خاصة عند سد الروصيرص.
- تخزين طمي النيل الأزرق الذي يقدر بحوالي 420 مليار متر مكعب سنوية مما يطيل عمر السدود السوداني والسد العالي[1].
- قلة البخر نتيجة وجود بحيرة السيد علي ارتفاع حوالي 570 إلي 650 متر فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي (160-179 م فوق سطح البحر).
- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي، والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.

2- أضرار سد النهضة على دول المصب:

إن لسد النهضة أضرار بالغة، بالرغم من تعدد منافعه ونجد من أبرزها:
- التكلفة العالية التي تقدر بـ 4.8 مليار دولار والتي من المتوقع أن تصل إلى 8 مليار دولار.
- إغراق حوالي نصف مليون فدان من أراضي الغابات، والأراضي الزراعية القابلة للري والتي تعد نادرة في حوض النيل الأزرق في تكوين بحيرة السد، مع عدم وجود مناطق أخري قريبة قابلة للري.
- إغراق بعض المناطق التعدينية لكثير من المعادن الهامة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس وبعض مناطق المحاجر.
- تهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة البحيرة.
- قصر عمر السد والذي يتراوح بين 25 إلى 50 عاما نتيجة الإطماء الشديد (420 ألف متر مكعب سنوية)، وما يتبعه من مشاكل كبيرة لتوربينات توليد الكهرباء، وتناقص في كفاءة السد تدريجية.
- زيادة فرص تعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق والتي تصل في بعض الأيام (سبتمبر) إلى ما يزيد على نصف مليار متر مكعب يوميا ومن ارتفاع يزيد علي 2000 م نحو مستوي 600 م عند السد، واذا حدث ذلك فإن الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني 2011.[2]
- زيادة فرصة حدوث زلازل بالمنطقة التي يتكون فيها الخزان نظرة لوزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في بيئة صخرية متشققة من قبل.
- التوتر السياسي بين مصر وإثيوبيا بسبب هذا المشروع.
- فقدان مصر والسودان لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت لسد النهضة والتي تتراوح من 5 إلى 25 مليار متر مكعب حسب حجم الخران، ولمرة واحدة فقط، وفي

1 - محمد عيد كليس، "السياسة المائية الأثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر، دراسة حالة سد النهضة"، مجلة دراسات افريقية، ع 7، الجزائر، 2019/05/25، ص 210.
2 - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 30.

السنة الأولى لافتتاح السد نظرا لأن متوسط إيراد النيل الأزرق حوالي 50 مليار متر مكعب سنوية، وبالتالي لا يحتاج هذا السد سنوات لملء البحيرة، بل عام واحد فقط، وقد تكون أسابيع قليلة في حالة أن تكون سعة التخزين الميت أقل من 10 مليار متر مكعب، وفي حالة السعة الكبيرة (67 مليار متر مكعب)، فإنه قد يحتاج إلي أسابيع قليلة من موسم المطر. وهذا الفقد سواء كان كبيرة أو صغيرة يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات الأزمة لتفادي أزمة نقص المياه في العام الأول لتشغيل السد[1].

المطلب الثاني: سد النهضة وبداية تبلور الأزمة بين مصر وإثيوبيا.

في مايو 2010 تم توقيع اتفاقية **عنتيبي**، بين 4 دول من حوض نهر النيل، في مدينة عنتيبي الأوغندية، على اتفاقية إطارية مثيرة للجدل في غياب دولتي المصب مصر والسودان، حيث وقع ممثلو إثيوبيا، أوغندا، رواندا وتنزانيا بالأحرف الأولى على الاتفاق، بعد مفاوضات منذ حوالي 10 سنوات بين الدول التسع التي يمر عبرها النهر، من أجل تقاسم أفضل لمياهه، وتعتمد اتفاقية **عنتيبي** على المحاصصة أي توزيع مياه النيل بالتساوي بين دول الحوض، تلك الاتفاقية التي تعتبر شرارة أزمة بناء سد النهضة في إثيوبيا، وكرد فعل جمدت مصر عضويتها في مبادرة حوض النيل في أكتوبر 2010، بعد تحفظها على الباب 14، الخاص بالأمن المائي، والباب 8 الخاص بالإخطار المسبق للمشروعات (أي إخطار مصر والسودان وضرورة موافقتهما أولًا على أي مشروع قبل تنفيذه) من الاتفاقية[2]، وهو ما تسبب في امتناع المانحين عن ضخ مساعدات لبرامج التعاون في مبادرة حوض النيل نتيجة وجود خلافات بين الدول. وخطورة هذه الاتفاقية أنها تنهي الحصص التاريخية للدولتين "55.5 مليار متر مكعب لمصر و18.5 مليار متر مكعب للسودان"، طبقا لاتفاقية 1959 بعدما نص الاتفاق الذي وقع في مدينة **عنتيبي** الأوغندية في 10 مايو 2010، على أن مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل تعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول مبادرة حوض النيل انتفاع منصفا ومعقولا من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل، وفق رؤية لانتفاع معقول.

ونص الباب الخامس من الاتفاقية على "الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم" أي أن مبدأ عدم الإضرار في الاتفاقية لا معنى له وغير قابل للتطبيق بدون الإقرار بالممارسات والحقوق المائية التاريخية لدول الحوض[3].

---

1 - خليل خير الله، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط"، **المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية** ، لبنان، 2006)، ص 47.

2 - بدر حسن شافعي، "تقييم وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة"، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 6 أبريل 2015، ص

3 - اتفاقية عنتيبي، الباب الخامس، أوغندا، 2010.

بعد تجميد مبادرة حوض النيل، بدأت اثيوبيا بإيعاز من إسرائيل وأمريكا التلميح إلى بنوك للمياه وبيع المياه وتسعير المياه من دول المنبع لدول المصب، والتعامل مع المياه كسلعة، والتي تم رفضها من مصر والسودان تماما، بدأت اثيوبيا تحريض دول حوض النيل ضد مصر باعتبارها المستفيد الوحيد من مياه النيل وقدمت نفسها على أنها الحريصة علي حقوق دول الحوض في مياه النهر، إلا أن الاتفاقية أعلن عنها بالفعل بعد توقيع 4 دول في مدينة عنتيبي في عام 2010، وسميت اتفاقية الإطار عنتيبي وهذه الاتفاقية لا تعترف بالثلاث نقاط الخلافية التي تتمسك مصر بها، وأصبحت هذه الاتفاقية ساريه في عام 2014 بعد انضمام معظم دول الحوض لها، وتعتمد قرارات هذه الاتفاقية بالأغلبية دون موافقة مصر، فقد رفضت مصر التوقيع على الاتفاقية قبل تعديل المادة 14 كما وكيفا، وبمجرد توقيع اتفاقية عنتيبي في عام 2010، أعلنت إثيوبيا عزمها على إنشاء 4 سدود صغيرة سعة كل منها 14 مليار متر مكعب على النيل الأزرق، لتوليد الكهرباء وليس للتخزين تحت مظلة هذه الاتفاقية المجحفة، ولم تعترض مصر اعتراض جاد على هذه التصريحات ورفضت السودان أيضا التوقيع إلا أنه بعد تقسيم السودان إلى دولتين، وقعت كل من السودان الشمالية والجنوبية على الاتفاقية وكذلك معظم دول حوض النهر إلا مصر، التي ترفض حتى اليوم التوقيع، واستغلت اثيوبيا أحداث الثورة المصرية وقام رئيس الوزراء الاثيوبي الأسبق **مليس زيناوي** في أبريل 2011، بوضع حجر الأساس للمشروع مستغلا انشغال مصر في الثورة وفترة الانتقال السلمي للسلطة[1].

مع تسارع الأحداث السياسية في مصر في الفترة بين (أبريل2011-يوليو 2014) ومع غياب دور القيادة المصرية وتأثيرها في دول حوض النيل؛ قامت اثيوبيا بتعميق نفوذها في حوض النيل ورفعت سرعة انجاز السد؛ حيث تم انجاز أكثر من 25% من سد النهضة الاثيوبي.

لكن مع تولى السيد الرئيس **عبد الفتاح السيسي** لرئاسة الجمهورية عاد دور القيادة المصرية وتأثير مصر في افريقيا تامة وعاد طريق المفاوضات مرة أخرى من أجل التوصل إلى حل لهذه الازمة.

نلخص من هذا: أن اتفاقية الإطار التعاوني ماهي إلا اتفاقية ركزت على مصالح دول المنبع؛ لأنها تقوم على إلغاء كل الاتفاقيات النيلية السابقة، ومعلوم أن إلغاء الاتفاقيات السابقة يعني القضاء على الحقوق التاريخية المكتسبة، لدول المصب (مصر والسودان)، في اعتقادي أن هذا البند، الذي يقضي بالبطلان المطلق للاتفاقيات السابقة هو السبب الوحيد الذي أدى إلى رفض دول المصب من التوقيع على الاتفاقية الإطارية ومن هنا يمكن القول أنها بداية ظهور أزمة سد النهضة وتفاقمها وتوتر العلاقات المصرية الإثيوبية.

1 - خليل خير الله، المرجع السابق، ص 66-67.

المطلب الثاني: أبرز محطات أزمة سد النهضة وموقف الأطراف أثناء المفاوضات:

دخلت قضية سد النهضة عامها العاشر على التوالي، وفرضت نفسها مؤخرا بعد تقديم القاهرة مقترحًا فنيا عادلًا يراعي مصالح إثيوبيا واحتياجاتها للكهرباء من السد، دون الإضرار بالمصالح المائية المصرية، وحصتها من المياه[1].

وعلى ضوء عدم وصول المفاوضات بين الدولتين إلى النتائج المرجوة بعد مرور أكثر من أربع سنوات من المفاوضات المباشرة منذ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في 2015 فإن الوضع بحاجة إلى إيجاد دور دولي فاعل لتجاوز الموقف الحالي، وتقريب وجهات النظر، والتوصل لاتفاق عادل ومتوازن يقوم على احترام مبادئ القانون الدولي الحاكم لإدارة واستخدام الأنهار الدولية، والتي تتيح للدولتين الاستفادة من مواردها المائية دون الإضرار بمصالح وحقوق الأطراف الأخرى.

الفرع الأول: المفاوضات المصرية الإثيوبية في الفترة 2011-2018:

1- مفاوضات عام 2011:

في إبريل 2011 أعلنت إثيوبيا عن بناء سد النهضة في ظل ظروف دقيقة عاشها الشعب المصري اتسمت بحالة عدم الاتزان عقب ثورة 25 يناير 2011، واقترح رئيس الوزراء الأثيوبي تشكيل لجنة فنية ثلاثية مشتركة تتضمن وزراء المياه في الدول الثلاث للالتقاء ودراسة موضوع السدود من جميع جوانبها والتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن هذه القضية، وبحث آلية تشغيل السد، واتفاق يكون بمثابة صيغة مرضية لكل الأطراف.

بدأت أولى اجتماعات اللجنة الفنية في 28-29 نوفمبر 2011، ثم دخلت مصر سلسلة من جولات المحادثات المصرية السودانية الاثيوبية اتسمت بالشد والتعنت الاثيوبي ثم الانتهاء إلى الاحتكام لبيت خبرة عالمي لتقييم السد وتحديد آثاره وتداعياته وهي المرحلة التي انتهت في مارس 2015، ومرت بالعديد من المراحل بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدوليين لتقييم المشروع، وقد تشكلت من خبيرين من السودان، وخبيرين من مصر، أربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والأعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا[2].

2- مفاوضات 2014:

في 28 يونيو 2014 صدر إعلان مالابو على هيئة بيان مشترك، عقب لقاء مطول بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي **هايلي مريم ديسالين**، ونص على أن الطرفين قد قررا تشكيل لجنة عليا تحت إشرافهما المباشر لتناول كل جوانب العلاقات

1 - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، "مصر وسد النهضة"، https://www.sis.gov.eg/، تم تصفح الموقع يوم: 2021/05/07.

2 - وكالة الأناضول، "أزمة سد النهضة في 13 عاما.. من تحذير مبارك حتى وساطة واشنطن"، https://www.aa.com.tr/، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/07.

الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، كما أكد الطرفان محورية نهر النيل كمورد أساسي لحياة الشعب المصري ووجوده، وكذلك إدراكهما لاحتياجات الشعب الإثيوبي التنموية، وفيما يتعلق باستخداماتهما المائية، فقد تم النص على عدد من المبادئ أهمها التزام الحكومة الإثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من المياه، والتزام الحكومة المصرية بالحوار البناء مع إثيوبيا، والذي يأخذ احتياجاتها التنموية، وتطلعات شعب إثيوبيا في الحسبان، فضلا عن التزام الدولتين بالعمل في إطار اللجنة الثلاثية بحسن النية، وفي إطار التوافق.

في أغسطس 2014 عقد الاجتماع الرابع على مستوى وزراء الري في البلدان الثلاث في الخرطوم بعد ثمانية أشهر من الانقطاع، والتي تم خلالها الاتفاق على آلية لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية بشأن سد النهضة، وصدر بيان الختامي برعاية سودانية نص على تشكيل لجنة خبراء رباعية من الدول الثلاث بجانب الاستعانة بشركة استشارية دولية لإجراء الدراستين الإضافيتين للسد.

ثم عقدت مجموعة من الجولات خلال عامي 2014-2015 تم خلالها صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية الوطنية وقواعدها الإجرائية، والاتفاق على المعايير العامة لتقييم واختيار الشركات الاستشارية الدولية الموكل إليها أعمال الدراسات الفنية، حيث تم الاتفاق على 7 مكاتب استشارية عالمية واختيار واحد من بينهم لتنفيذها[1].

3- جولات 2015:

وفي 23 مارس 2015 عقدت جولة في الخرطوم وقعت خلالها الدول الثلاث إعلان المبادئ الذي يحدد إطار التزامات وتعهدات تضمن التوصل إلى اتفاق كامل يشمل 10 مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية بجانب إرفاق ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث، وتمثل هذه الوثيقة الجسر الواصل بين أطراف القضية للوصول إلى اتفاقات تفصيلية بين الدول الثلاث حول القضايا المرتبطة بالسد.

في 22 يوليو 2015 تم عقد جولة لاجتماعات اللجنة الفنية في الخرطوم، وأصدرت بيانا يتضمن قواعد وأطر عمل المكتبين الاستشاريين الدوليين معًا في إجراء الدراسات المطلوبة لسد النهضة الإثيوبي وحددت موعد 12 أغسطس 2015 لاستلام العرض الفني المعدل.

وفي نوفمبر 2015 عقدت الجولة التاسعة للجنة الوطنية لسد النهضة الأثيوبي في القاهرة لبحث سبل دفع مسار الدراسات الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدوليين بخصوص تحديد تأثيرات سد النهضة الإثيوبي على كل من مصر والسودان.

1 - هيئة الإذاعة البريطانية العربية، "سد النهضة: أبرز المحطات التي مرت بها أزمة السد بين مصر وإثيوبيا والسودان"، https://www.bbc.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

وخلال ديسمبر 2015 تم عقد اجتماعات لبحث الشواغل المصرية من سد النهضة وأسفرت عن التوقيع على وثيقة الخرطوم والتي تعد وثيقة قانونية وملزمة للدول الثلاث والتي تضمنت الرد على جميع الشواغل التي أثارتها الدول الثلاث، وتم الاتفاق على الشركات الدولية التي ستجرى الدراسات الفنية لسد النهضة الإثيوبي، فضلا عن الاتفاق على الاستمرار في إجراءات بناء الثقة بين الدول الثلاث[1].

4- جولات 2016:

في 6 يناير 2016 تم عقد اجتماعات فنية في أديس أبابا لدراسة المقترح المصري بزيادة فتحات تصريف المياه خلف سد النهضة من 2 إلى 4 بوابات لتمرير المياه تحت جسم السد، وذلك بحضور استشاري من شركة "سالينى" الإيطالية المنفذة للسد، فيما أعلن مسؤول العلاقات العامة بوزارة المياه الاثيوبية في يوم 8 يناير 2016 رفض بلاده للمقترح المصري بزيادة فتحات المياه في سد النهضة، مشيراً إلى أن الفتحتين الحاليتين في السد تتيح ما يكفي من المياه لدولتي المصب "مصر والسودان".

في فبراير 2016 تم عقد اجتماع على مستوي الخبراء من الدول الثلاث مع الشركتين الفرنسيتين **BRL** و**Artelia** والمنوط بهما أعداد الدراسات الخاصة بتأثيرات السد على مصر والسودان حيث تم مناقشة العرض الفني المشترك المقدم من الشركتين الفرنسيتين **BRL** و**Artelia** بواسطة خبراء اللجنة الثلاثية الوطنية للدول الثلاث[2].

5- جولات 2017:

في أكتوبر 2017 عقد الاجتماع الوزاري للدول الثلاث لمناقشة التقرير الاستهلالي للمكتب الاستشاري الفرنسي، المكلف بتنفيذ الدراسات الفنية، وفي نوفمبر 2017 استضافت القاهرة الاجتماع الوزاري للجنة الفنية الثلاثية لم يتوصل فيه إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، على الرغم من موافقة مصر المبدئية على التقرير الاستهلالي على ضوء أنه جاء متسقاً مع مراجع الإسناد الخاصة بالدراسات، والتي تم الاتفاق عليها بين الدول الثلاث، إلا أن طرفي اللجنة الأخرين لم يبديا موافقتهما على التقرير وطالبا بإدخال تعديلات على التقرير تتجاوز مراجع الإسناد المتفق عليها[3].

الفرع الثاني: المفاوضات المصرية الإثيوبية في الفترة 2018-2021:

بتعيين **آبي أحمد علي** كرئيس للوزراء في إثيوبيا، بدأت جولات جديدة بين الدولتين، استمت بتبني "رؤية مشتركة" قائمة على احترام حق البلدين في تحقيق التنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر.

---

1 - محمد قاسم، "7 سنوات من المفاوضات. وأزمة سد النهضة مستمرة"، https://www.masrawy.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

2 - نفس المرجع.

3 - سمر السيد ومدحت إسماعيل، "تسلسل زمني لمفاوضات سد النهضة ...من لجنة إلى أخرى"، https://almalnews.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

1- جولات 2018:

في يناير 2018، اقترحت مصر على إثيوبيا مشاركة البنك الدولي في أعمال اللجنة الثلاثية، لتمتعه بخبرات فنية واسعة، تمكنه من تيسير عمل اللجنة الثلاثية، وذكرت الخارجية المصرية، أن رئيس الوزراء الإثيوبي **هايلي ماريام ديسالين** رئيس رفض المقترح المصري، كما لم يتفاعل السودان حتى مع المبادرة المصرية ولم يقدم رأيا واضحا ورد فعل واضح تجاهها.

وعلى هامش قمة الاتحاد الأفريقي الـ 30 في العاصمة الإثيوبية اجتمعت كل من مصر وإثيوبيا والسودان، وأعلن سامح شكري وزير الخارجية المصرية أنه تم الاتفاق على الانتهاء من الدراسات الفنية الخاصة بسد النهضة خلال شهر واحد.

في أبريل 2018 عقد الاجتماع التساعي الأول في الخرطوم بمشاركة وزراء الخارجية والري ومديري المخابرات بجانب الخبراء والفنيين بالدول الثلاث، وتضمنت المباحثات النقاط الخلافية في التقرير الاستهلالي المقدم من المكتب الاستشاري ولكن لم تسفر عن مسار محدد ولم تؤت بنتائج محددة يمكن الإعلان عنها[1].

في مايو 2018 عقد الاجتماعي التساعي الثاني بأديس أبابا، وجرى الاتفاق على توجيه ملاحظات الدول إلى المكتب الاستشاري بشأن التقرير الاستهلالي، وعقد القمة الثلاثية كل 6 أشهر، وإنشاء صندوق للاستثمار المشترك، وتشكيل مجموعة علمية مستقلة لتحقق التقارب حول السد، ووضع مسار لضمان استكمال الدراسات، ومقترحات جديدة لدعم المسار الفني، وإجراءات جادة لتعزيز التعاون وبناء الثقة.

في يونيو 2018 جاءت أول زيارة للقاهرة يقوم بها رئيس الوزراء الإثيوبي منذ توليه منصبه، اتفق الرئيس المصري ورئيس وزراء إثيوبيا على تبني "رؤية مشتركة" قائمة على احترام حق البلدين في تحقيق التنمية بدون المساس بحقوق الطرف الآخر، ثم بدأت بعد ذلك في الخرطوم اجتماعات مجموعة العمل البحثية العلمية المستقلة، لمناقشة خيارات واستراتيجيات ملء بحيرة سد النهضة، والتي تضم خبراء وأكاديميين من مصر والسودان وإثيوبيا، استعرضت مصر والسودان ملاحظاتهما حول مقترح قدمته إثيوبيا في اجتماع القاهرة[2].

2- جولات 2019:

وعلق الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال جلسة حوارية بالمؤتمر السابع للشباب، الذي عقد في العاصمة الإدارية على مدار يومي 30 و31 يوليو 2019، ان "لابد من الاتفاق مع الأشقاء في إثيوبيا على فترة ملء خزان السد، بالشكل الذي نستطيع معه تحمل الأضرار،

1 - محمد شهود، "رحلة سنوات التفاوض حول سد النهضة... الدوران في حلقة مفرغة"، جريدة الشرق، https://asharq.com، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

2 - محمد شهود، المرجع السابق.

ويجب أن نقدر حجم المياه الذي نستطيع تحمل فقدانه، والذي من الممكن أن نتوافق عليها".

وعن نتائج الاجتماع الثلاثي لوزراء الري للدول الثلاث الذي عقد في القاهرة في مطلع أكتوبر 2019 قال الرئيس عبد الفتاح السيسي على مواقع التواصل الاجتماعي أنه لم ينتج عنه أي تطور إيجابي وأضاف ان "الدولة المصرية بكل مؤسساتها مُلتزمة بحماية الحقوق المائية المصرية في مياه النيل، ومستمرة في اتخاذ ما يلزم من إجراءات على الصعيد السياسي وفى إطار محددات القانون الدولي لحماية هذه الحقوق وسيظل النيل الخالد يجري بقوة رابطًا الجنوب بالشمال برباط التاريخ والجغرافيا"[1].

3- جولات المفاوضات بوساطة أمريكية:

أعلن المُتحدث الرسمي بإسم رئاسة الجمهورية المصرية، عن ترحيب مصر بالتصريح الصادر عن البيت الأبيض بشأن المفاوضات الجارية حول سد النهضة، والذي تضمن دعم الولايات المتحدة لمصر والسودان وإثيوبيا في التوصل لاتفاق يحقق المصالح المشتركة للدول الثلاث، وبمطالبة الولايات المتحدة الأطراف الثلاثة بإبداء حُسن النية للتوصل إلى اتفاق يحافظ على الحق في التنمية الاقتصادية والرخاء وفي الوقت ذاته يحترم بموجبه كل طرف حقوق الطرف الآخر في مياه النيل.

وتلقت مصر دعوة من الإدارة الامريكية، في ظل حرصها علي كسر الجمود الذي وصلت إليه مفاوضات سد النهضة، لاجتماع لوزراء خارجية الدول الثلاث مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن؛ وهي الدعوة التي قبلتها مصر على الفور اتساقاً مع سياستها الثابتة لتفعيل بنود اتفاق إعلان المبادئ وثقةً في المساعي الحميدة التي تبذلها الولايات المتحدة[2].

وفي نوفمبر 2019 عقدت جولة مباحثات في واشنطن لوزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا برعاية أمريكية وبحضور ممثلي البنك الدولي، وأكدت مصر على لسان وزير خارجيتها سامح شكري إن الاجتماع أسفر عن نتائج ايجابية من شأنها أن تضبط مسار المفاوضات وتضع لها جدولا زمنيا واضحا ومحددا حيث تقرر عقد أربعة اجتماعات عاجلة لوزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي بصفة مراقب تنتهى خلال شهرين للتوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل السد على أن يتخلل هذه الاجتماعات لقاءان لوزراء الخارجية في واشنطن بدعوة من وزير الخزانة الأمريكي لتقييم التقدم الذى يتم إحرازه.

15 و16 نوفمبر2019 تم عقد جولة مباحثات في أديس بابا لوزراء الري بمشاركة ممثلي الولايات المتحدة والبنك الدولي كمراقبين تم الاتفاق على استمرار التشاور والمناقشات الفنية حول ملء وتشغيل سد النهضة في اجتماع بالقاهرة 2 و3 ديسمبر2020.

1 - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المرجع السابق.

2 - محمد شهود، المرجع السابق.

2 ديسمبر 2019 استضافت القاهرة جولة لمفاوضات لاستكمال المناقشات الفنية حول القضايا العالقة بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، ضمن أربع جولات تفاوضية تمهيدا للوصول الى اتفاق ثلاثي بحلول 15 يناير .2020

9 ديسمبر 2019 تم عقد اجتماع وزراء الخارجية والري من مصر والسودان وإثيوبيا في واشنطن في إطار خارطة الطريق التي تم وضعها لمتابعة وتقييم سير المفاوضات الفنية.

في 21 ديسمبر 2019 انطلق بالعاصمة السودانية الخرطوم الاجتماع الفني الثالث لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة وكذا استكمال المناقشات الفنية حول المسائل الخلافية العالقة والتعامل مع حالات الجفاف والجفاف الممتد وحالة إعادة الملء[1].

4- جولات 2020:

في 8-9 يناير 2020 شهدت أديس أبابا، الأربعاء، الاجتماع الرابع لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد الملء والتشغيل لسد النهضة، وأشارت وزارة الري المصرية، إلى أن الدول الثلاث لم تتمكن من الوصول إلى توافق حول التصرفات المائية المنطلقة من سد النهضة في الظروف الهيدرولوجية المختلفة للنيل الأزرق، لافتةً إلى عدم وجود إجراءات واضحة من الجانب الإثيوبي للحفاظ على قدرة السد العالي على مواجهة الآثار المختلفة التي قد تنتج عن ملء وتشغيل سد النهضة خاصة إذا واكب ذلك فترة جفاف أو جفاف ممتد لعدة سنوات متتابعة[2].

10يناير 2020 أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيان أكدت فيه أن الاجتماع الوزاري حول سد النهضة الذي عُقد يومي 8-9 يناير 2020 في أديس أبابا قد تضمن العديد من المغالطات المرفوضة جملة وتفصيلاً، وانطوى على تضليل متعمد وتشويه للحقائق، وقدم صورة منافية تماماً لمسار المفاوضات ولمواقف مصر وأطروحاتها الفنية ولواقع ما دار في هذا الاجتماع وفي الاجتماعات الوزارية الثلاثة التي سبقته والتي عقدت على مدار الشهرين الماضيين لمناقشة قواعد ملء وتشغيل سد النهضة[3].

13-15 يناير 2020 تواصلت مفاوضات وزراء الخارجية والري بالدول الثلاث بشأن السد بواشنطن لمناقشة مستجدات المفاوضات الجارية حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة[4].

---

1 - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، المرجع السابق.

2 - سمر صالح، "3 اجتماعات للتفاوض بشأن الأزمة منذ بداية الوساطة الأمريكية"، https://www.elwatannews.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

3 - أحمد جمعة، "الخارجية: مفاوضات سد النهضة لم تفض لتحقيق تقدم ملموس بسبب تعنت أثيوبيا"، اليوم السابع، https://www.youm7.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

4 - إبراهيم السخاوى، "اجتماعات واشنطن تناقش المسودات النهائية لمفاوضات سد النهضة"، مجلة الأهرام، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/748730.aspx، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

بيان مشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي 15 يناير 2020- واشنطن:

اجتمع وزراء الخارجية والموارد المائية في مصر وإثيوبيا والسودان ووفودهم مع وزير الخزانة ورئيس البنك الدولي، الذين شاركوا بصفة مراقبين، في واشنطن العاصمة من13 الى 15 يناير، أحاط الوزراء علماً بالتقدم المحرز في الاجتماعات الفنية الأربعة بين وزراء الموارد المائية واجتماعيهما السابقين في واشنطن العاصمة ونتائج تلك الاجتماعات والتزامهما المشترك بالتوصل إلى اتفاق شامل وتعاوني ويلائم الظروف ومستدام ومتبادل المنفعة، اتفاق مفيد بشأن ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي العظيم.

ولتحقيق هذه الغاية، أشار الوزراء إلى النقاط التالية، مع الاعتراف بأن جميع النقاط كانت مسارا لاتفاق نهائي:

- سيتم ملء السد على مراحل ويتم تنفيذه بطريقة ملائمة وتعاونية تأخذ في الاعتبار الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق والأثر المحتمل للملء على خزانات النيل في مجرى النهر.

- ستتم عملية الملء خلال موسم الأمطار، بشكل عام من يوليو إلى أغسطس، وسوف تستمر في سبتمبر وفقًا لشروط معينة.

- ستوفر مرحلة الملء الأولي للسد الإنجاز السريع لمستوى 595 متراً فوق مستوى سطح البحر (التراكمي) والتوليد المبكر للكهرباء، مع توفير تدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان في حالة الجفاف الشديد خلال هذه المرحلة.

- سيتم تنفيذ المراحل اللاحقة من الملء وفقًا لآلية يتم الاتفاق عليها والتي تحدد الإطلاقات بناءً على الظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يتناول أهداف الملء في إثيوبيا ويوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات طويلة من سنوات الجفاف والجفاف المطول.

- أثناء التشغيل على المدى الطويل، سيعمل السد وفقًا لآلية تحدد الإطلاق وفقًا للظروف الهيدرولوجية للنيل الأزرق ومستوى السد الذي يوفر توليد الكهرباء وتدابير التخفيف المناسبة لمصر والسودان خلال فترات سنوات الجفاف، والجفاف لفترة طويلة.

- سيتم إنشاء آلية تنسيق فعالة وأحكام لتسوية النزاعات.

- يتفق الوزراء على أن هناك مسؤولية مشتركة بين الدول الثلاث في إدارة الجفاف والجفاف المطول[1].

- وافق الوزراء على الاجتماع مرة أخرى في واشنطن العاصمة يومي 28 و29 يناير لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل السد، وأنه ستكون هناك مناقشات فنية وقانونية في الفترة المؤقتة.

---

1 - الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، "بيان مشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي حول سد النهضة"، https://www.sis.gov.eg/ ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

- يدرك الوزراء الفوائد الإقليمية الهامة التي يمكن أن تنجم عن إبرام اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير فيما يتعلق بالتعاون عبر الحدود والتنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي التي يمكن أن تنجم عن تشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير. وأكد وزراء الخارجية من جديد أهمية التعاون عبر الحدود في تنمية النيل الأزرق لتحسين حياة شعب مصر وإثيوبيا والسودان، والتزامهم المشترك بإبرام اتفاق[1].

مباحثات الوفود الفنية والقانونية:

في ضوء مخرجات اجتماع وزراء الخارجية والري للدول الثلاث في واشنطن، وفى ضوء التزام الدول الثلاث المشتركة بالتوصل الى اتفاق شامل وتعاوني ومستدام ومتبادل على ملء وتشغيل سد النهضة، بدأت الوفود الفنية والقانونية للدول الثلاثة اجتماعاتهم التشاورية في العاصمة السودانية الخرطوم (22-24 يناير 2020) لاستكمال المباحثات بخصوص قواعد ملء وتشغيل سد النهضة ووضع مسودة اتفاق بذات الشأن.

3-5 فبراير 2020 عقدت اجتماعات اللجان الفنية والقانونية للدول الثلاث "مصر وإثيوبيا والسودان" في واشنطن من أجل وضع الصياغات النهائية للاتفاق، على أن يجتمع مجددًا وزراء الخارجية والموارد المائية بالدول الثلاث في واشنطن يومي 12 و13 فبراير 2020، لإقرار الصيغة النهائية للاتفاق تمهيدًا لتوقيعه في نهاية فبراير.

12 فبراير2020 استضافت واشنطن جولة مفاوضات جديدة، تجمع وزراء الخارجية والري في دول مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي بصفة مراقبين، للتوصل لاتفاق شامل حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة[2].

27-28 فبراير 2020 انطلقت جولة مباحثات جديدة في واشنطن لوضع اللمسات الأخيرة لاتفاق ملء وتشغيل سد النهضة الذي بلوره الجانب الأمريكي والبنك الدولي بمشاركة وزيري الخارجية والموارد المائية للدول الثلاث المعنية[3].

في 9 يونيو 2020 عقد اجتماع وزراء الري في الدول الثلاث بحضور المراقبين الدوليين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي عن طريق الفيديو كونفرانس، وذلك بعد مرور ثلاثة أسابيع منذ إطلاق السودان مبادرته بشأن العودة إلى مائدة المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي[4].

11 يونيو 2020 عقد الاجتماع الثالث لوزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة الأثيوبي، وتم مناقشة ورقة تقدمت بها إثيوبيا تتضمن

1 - نفس المرجع.

2 - نفس المرجع.

3 - وكالة الأناضول، "سد النهضة في مسار واشنطن... مصر خطوة للأمام وإثيوبيا للخلف"، https://www.aa.com.tr/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

4 - أحمد سمير، "الري تعلن ثوابت الموقف المصري في مفاوضات سد النهضة"، بوابة الأهرام، https://gate.ahram.org.eg/ ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

رؤيتها حول أسلوب ملء وتشغيل سد النهضة. وقد أعربت مصر، وكذلك السودان، عن تحفظها على الورقة الإثيوبية لكونها تمثل تراجعًا كاملًا عن المبادئ والقواعد التي سبق وأن توافقت عليها الدول الثلاث في المفاوضات التي جرت بمشاركة ورعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي، بل وإهدارًا لكافة التفاهمات الفنية التي تم التوصل إليها في جولات المفاوضات السابقة[1].

الطرح الأثيوبي:

صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية والري أنه في الوقت الذي أبدت فيه مصر المزيد من المرونة خلال المباحثات وقبلت بورقة توفيقية أعدتها جمهورية السودان الشقيق تصلح لأن تكون أساساً للتفاوض بين الدول الثلاث، فإن أثيوبيا تقدمت، خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد يوم 11 يونيو 2020، بمقترح مثير للقلق يتضمن رؤيتها لقواعد ملء وتشغيل سد النهضة وذلك لكونه اقتراح مخل من الناحيتين الفنية والقانونية.

وكشف المتحدث باسم وزارة الموارد المائية والري عن بعض أوجه العوار في هذا الطرح الأثيوبي الأخير، ومنها ما يلي:

1- في الوقت الذي تسعى فيه مصر والسودان للتوصل لوثيقة قانونية ملزمة تنظم ملء وتشغيل سد النهضة وتحفظ حقوق الدول الثلاث، فإن أثيوبيا تأمل في أن يتم التوقيع على ورقة غير ملزمة تقوم بموجبها دولتي المصب بالتخلي عن حقوقهما المائية والاعتراف لأثيوبيا بحق غير مشروط في استخدام مياه النيل الأزرق بشكل أحادي وبملء وتشغيل سد النهضة وفق رؤيتها المنفردة.

2- إن الطرح الأثيوبي يهدف إلى إهدار كافة الاتفاقات والتفاهمات التي توصلت إليها الدول الثلاث خلال المفاوضات الممتدة لما يقرب من عقد كامل، بما في ذلك الاتفاقات التي خلصت إليها جولات المفاوضات التي أجريت مؤخراً بمشاركة الولايات المتحدة والبنك الدولي.

3- إن الورقة الأثيوبية لا تقدم أي ضمانات تؤمن دولتي المصب في فترات الجفاف والجفاف الممتد ولا توفر أي حماية لهما من الآثار والأضرار الجسيمة التي قد تترتب على ملء وتشغل سد النهضة.

4- تنص الورقة الأثيوبية على حق أثيوبيا المطلق في تغيير وتعديل قواعد ملء وتشغيل سد النهضة بشكل أحادي على ضوء معدلات توليد الكهرباء من السد ولتلبية احتياجاتها المائية، دون حتى الالتفات إلى مصالح دولتي المصب أو أخذها في الاعتبار[2].

---

1 - أسماء نصار، "تحفظ مصري سوداني على موقف إثيوبيا بمفاوضات وزراء الري حول سد النهضة"، اليوم السابع، https://www.youm7.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/10.

2 - ناصر حاتم، "وزارة الري المصرية: مفاوضات سد النهضة متعثرة"، شبكة تلفاز RT، https://arabic.rt.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

الرد المصري: مصر تحيل أزمة سد النهضة الأثيوبي إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة:

في 19 يونيو 2020 أعلنت مصر أنها تقدمت بطلب إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة حول سد النهضة الأثيوبي تدعو فيه المجلس إلى التدخل من أجل تأكيد أهمية مواصلة الدول الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان التفاوض بحسن نية تنفيذاً لالتزاماتها وفق قواعد القانون الدولي.

واتخذت مصر هذا القرار على ضوء تعثر المفاوضات التي جرت مؤخراً حول سد النهضة نتيجة للمواقف الأثيوبية غير الإيجابية[1].

في 23 يونيو 2020 عُقِدَت الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، لتناول قضية سد النهضة الإثيوبي، عبر تقنية الفيديو كونفرنس.

26 يونيو 2020 عقدت القمة الأفريقية المصغرة حول سد النهضة عبر الفيديو كونفرانس، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال القمة على أن مصر دائمًا لديها الاستعداد الكامل للتفاوض من أجل بلوغ الهدف النبيل بضمان مصالح جميع الأطراف من خلال التوصل إلى اتفاق عادل ومتوازن[2].

29 يونيو 2020 انعقدت جلسة مجلس الامن الدولي حول سد النهضة أكد خلالها سامح شكري، وزير الخارجية، أن مصر لن تسمح بتهديد أمنها المائي، ولجأت إلى مجلس الأمن لمنع تزايد الاضطرابات في المنطقة بعد التعنت الإثيوبي في مفاوضات سد النهضة.

في يوليو 2020 تم عقد جولة جديدة من مفاوضات سد النهضة تضمنت 11 جلسة عبر الفيديو كونفراس، برعاية الاتحاد الإفريقي وبحضور مراقبين دوليين، حيث رفعت الدول الثلاث؛ مصر وإثيوبيا والسودان التقرير النهائي إلى دولة جنوب إفريقيا بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي.

21 يوليو 2020 تم عقد قمة مصغرة لرؤساء الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي عبر الفيديو كونفرانس، لمناقشة نتائج الاجتماعات الفنية والقانونية التي عقدت برعاية الاتحاد الأفريقي، وتم التوافق في ختام القمة على مواصلة المفاوضات والتركيز في الوقت الراهن على منح الأولوية لبلورة اتفاق قانوني ملزم بشأن قواعد ملء وتشغيل سد النهضة.

في 27 يوليو 2020 عقد أولى اجتماعات الجولة الثانية للدول الثلاث برعاية الاتحاد الإفريقي وبحضور المراقبين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وخبراء مفوضية الاتحاد الإفريقي وذلك استكمالاً للمفاوضات للوصول إلى اتفاق ملزم بخصوص ملء

1 - أشرف عبد الحميد، "مصر تحيل أزمة سد النهضة لمجلس الأمن.. وإثيوبيا ترفض"، قناة العربية، https://www.alarabiya.net/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/11.

2 - بهاء الدين عياد، "هل أنقذت القمة الأفريقية مفاوضات "الفرصة الأخيرة" لسد النهضة؟"، صحيفة INDEPENDENT عربية، https://www.independentarabia.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/11.

وتشغيل سد النهضة الإثيوبي، وخلص الاجتماع إلى ضرورة إعطاء الفرصة للدول الثلاث لإجراء المشاورات الداخلية في ظل التطورات الأخيرة[1].

في 4 نوفمبر 2020 في اجتماع لوزراء المياه بمصر والسودان واثيوبيا لمناقشة الإطار الأمثل لإدارة المفاوضات حول سد النهضة والجارية برعاية الاتحاد الإفريقي، اتضح خلال المناقشات عدم توافق الدول الثلاثة حول منهجية استكمال المفاوضات في المرحلة المقبلة، هذا وقد اتفقت الدول الثلاث على أن ترفع كل منها تقريراً لجنوب افريقيا بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي يشمل مجريات الاجتماعات[2].

26 ديسمبر 2020 تباحث الرئيس السيسي تليفونياً مع رئيس جنوب افريقيا حول مفاوضات سد النهضة في إطار المفاوضات الثلاثية ذات الصلة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي برئاسة جنوب افريقيا للعمل على الوصول إلى اتفاق عادل ومتوازن بشأن هذه القضية الحيوية.

المبحث الثالث: تأثير أزمة سد النهضة على الأمن القومي المصري :

سنتطرق في هذا المبحث إلى تداعيات الأزمة على الجانب الاقتصادي (المطلب الأول)، فيما نستعرض تداعيات الأزمة على الجانب السياسي والقانوني .

المطلب الأول: تداعيات الأزمة على الجانب الاقتصادي:

قضية مياه نهر النيل من القضايا المثارة على مدار العقود الثلاثة الماضية، بسبب الغياب المصري عن أفريقيا خلال هذه الفترة، ودخول أميركا وإسرائيل إلى دول حوض النيل، والعبث بقضية مصيرية لهذه الدول.

فإنشاء سدود بدول المنبع كان دائمًا محل نقاش بين دول المنبع ودول المصب بحضور المؤسسات الدولية، وغالبًا ما كانت الأمور تنتهي إلى أن هذه المشروعات ستؤثر على حصة دول المصب، وستترتب على نقص حصص المياه لهذه الدول مشكلات اقتصادية.

غير أن إعلان إثيوبيا منفردة تحويل مياه نهر النيل الأزرق لإنشاء "سد النهضة" على أراضيها، كان بمثابة خروج عن المألوف إقليميًا بين دول حوض النيل.

والمعروف أن متطلبات بناء سد النهضة تفوق الإمكانيات المادية المتاحة لإثيوبيا، وأن ثمة تدخلات من قبل دول أخرى من خارج إقليم حوض النيل، تدفع لإقامة السد وتقبل بتحمل نفقات بنائه بهدف خنق مصر مائيًا وبالتالي اقتصاديًا واجتماعيًا، وإظهار مصر بعد الثورة في موقف الضعيف غير القادر على حماية مصالحه التاريخية التي لم تتأثر منذ عقد الستينيات من القرن الماضي حين أنشئ السد العالي بمصر[3].

---

1 - محمد شهود، المرجع السابق.

2 - عربي بوست، "لا مجال لاستئناف المفاوضات. مصر: لا توافُق على منهجية استكمال حوار سد النهضة"، https://arabicpost.net/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/12.

3 - عبد الحفيظ الصاوي، "تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر"، https://www.aljazeera.net ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/23.

علاقة دول حوض النيل وحصة الدول في مياه النهر نظمتها مجموعة من الاتفاقيات بين دول الحوض، منها اتفاقيات 1902، 1929 و1959. ولا تجيز هذه الاتفاقيات وجود تصرفات منفردة بشأن مياه النهر. كما أن القانون الدولي ينص على مجموعة من المبادئ، بينها مبدأ حسن النية في تطبيق المعاهدات الدولية، بمعنى عدم الإضرار بمصالح الآخرين نتيجة لتطبيق هذه الاتفاقيات. ومن هنا فالتصرف الإثيوبي خالف الاتفاقيات المبرمة بشأن مياه النيل، وكذلك مبادئ القانون الدولي[1].

ظل نهر النيل مصدر الحياة في مصر عبر تاريخها الطويل والممتد، فعلى ضفاف النيل قامت حضارة المصريين على مختلف العصور، وظل الاقتصاد المصري اقتصادًا زراعيًا على مدار سنوات طويلة، إلا أن اتفاق دول حوض النيل الموقع في عشرينيات القرن الماضي حدد لمصر حصة من مياه النيل تقدر بنحو 55 مليار متر مكعب سنويًا. وعلى هذا الأساس تم تخطيط مشروعات مصر الزراعية والمجتمعية في ضوء هذه الحصة، ومن ثم فإن التأثير على هذه الحصة بإنقاصها سيؤثر على الاقتصاد المصري، من خلال الجوانب التالية:

– تراجع المساحة الزراعية:

تشير التقديرات إلى أنه في حال إقامة إثيوبيا مشروع سد النهضة فإن حصة مصر من مياه نهر النيل ستنخفض بنحو 9 إلى 12 مليار متر مكعب. وخطورة هذا الأمر تكمن في أن مشروعات استصلاح الأراضي بمصر ستتوقف بسبب ما سينتج من عجز في كميات المياه المتاحة، وبالتالي ستتوقف المساحات الزراعية بمصر عند معدلها الحالي وهو قرابة ثمانية ملايين فدان.

ومما هو معروف أن ثبات المساحة الزراعية ووجود زيادة سكانية سيؤثر بشكل كبير على حجم الاحتياج من المنتجات الزراعية والغذائية التي تنتجها مصر[2].

وفي ظل حصتها الحالية من المياه بدون نقصها، ستستورد مصر نحو 60% من غذائها، فما بالها لو نقصت حصة المياه وتوقف التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية ، ما من شك في أن ذلك سيزيد العجز في الميزان التجاري المصري الذي يعاني بدوره من عجز تاريخي.

– مزيد من البطالة:

إن فقدان مصر لمساحات من أراضيها الزراعية الحالية، أو توقف مشروعاتها لاستصلاح أراضيها الصحراوية، يعني ببساطة فقدان عدد كبير من مواطنيها لفرص العمل التي يتيحها لهم قطاع الزراعة الذي يستوعب نحو 6.5 ملايين عامل. والمعروف أن معدل

1 - نفس المرجع.

2 - ريم الششتاوي، "ما هي تداعيات سد النهضة على القطاع الزراعي في مصر؟"، https://www.alarabiya.net، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/05.

البطالة بمصر في ظل تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة، بلغ 7% كانت في حدود 10%، فكيف يكون الوضع إذا تراجعت مساحة الأراضي الزراعية؟

إذا أقامت إثيوبيا مشروع سد النهضة فإن حصة مصر من مياه نهر النيل ستنخفض بنحو 9 إلى 12 مليار متر^3، لا شك أن الأمر سيزداد تعقيدًا من حيث مساهمة قطاع الزراعة في توفير فرص عمل، بل سيكون القطاع طاردا للعمالة في ظل مشكلات الحصول على المياه اللازمة للزراعة[1].

– العجز المائي:

يزيد أمر إنشاء سد النهضة من مشكلة مصر المائية، فالإحصاءات تشير إلى أن نصيب الفرد في مصر من المياه يبلغ نحو 750 متر^3 سنويًا، وهو دون المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد من المياه والبالغ ألف متر مكعب سنويًا. ويتوقع أن ينخفض نصيب المصري من المياه إلى 525 متر^3 سنويًا عام 2050.

وقد بنيت هذه التقديرات على أساس ثبات حصة مصر من مياه النيل، ولكن في ظل افتراض استكمال سد النهضة بإثيوبيا وخصم نحو 9 أو 12 مليار متر^3 سنويًا من حصة مصر من مياه النيل، فإن ذلك يعني انخفاض حصتها الحالية بنسب تتراوح بين 16.3 و21.8%. وهذا سيضيف أعباء اقتصادية جديدة على كاهل الاقتصاد المصري، تتمثل في تكاليف تحلية مياه البحر لسد العجز في المياه الصالحة للشرب، أو ما يمكن عمله من خلال إعادة المعالجة لمياه الصرف للاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية[2].

– خفض الطاقة الكهربائية:

يمثل توفير الطاقة في مصر خلال السنوات القليلة الماضية تحديًا كبيرًا، حيث تبنت مصر منذ عام 2008 سياسات من شأنها أن تعمل على إلغاء دعم الطاقة الذي يحمّل الموازنة العامة نحو 120 مليار جنيه (نحو 17.2 مليار دولار) سنويًا، وتركزت سياسة إلغاء الدعم على الصناعات كثيفة استخدام الطاقة، كما تم رفع أسعار الوقود للسيارات والبيوت.

وبعد الثورة اشتدت أزمة الطاقة في مصر، ومن شأن التأثير على حصة مصر من المياه أن تنخفض الكهرباء المنتجة من خلال السد العالي الذي يوفر نسبة 10 إلى 12% من الطاقة المنتجة في البلاد. ويعتبر التأثير على هذه الحصة رغم صغرها نقطة ضغط على الاقتصاد المصري في ظل ظروفه الحالية، أو خلال المرحلة المقبلة.

فمصر دفعت ثمنًا كبيرًا لبناء السد العالي في الستينيات، ومن حقها أن تحصل على العائد من هذه التكلفة على مدار سنوات طويلة. فخفض حصة السد العالي من إنتاج الكهرباء

1 - عبد الحفيظ الصاوي، المرجع السابق.

2 - ايهاب سامح سيد رضوان وآخرون، "أزمة سد النهضة وتداعيتها على مصر (سياسيا – اقتصاديا واجتماعيا – احصائيا وجيولوجيا"، https://www.democraticac.de، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/02.

يعني تعويضها من مصادر أخرى ذات تكلفة اقتصادية عالية، فضلًا عن نظافة المصادر المائية في توليد الكهرباء[1].

والتفكير في مصادر بديلة للكهرباء المتحصل عليها من السد العالي، يستغرق وقتًا في حالة اللجوء إلى المصادر الجديدة والمتجددة مثل الرياح أو الطاقة الشمسية أو تدوير المخلفات، كما أن اللجوء إلى الطاقة النووية محفوف بكثير من المخاطر رغم أهميته لمصر، وكذلك اللجوء إلى مصادر أحفورية من خلال النفط والغاز ذوي التكلفة العالية، وخاصة بعدما أصبحت مصر تستورد أكثر مما تصدر من النفط والغاز بسبب سياسات التصدير الخاطئة التي نفذتها قبل الثورة.

تداعيات الأزمة على الجانب السياسي والقانوني:

الفرع الأول: الآثار السياسية:

منذ اعتناق إثيوبيا المسيحية والكنسية المصرية تصدر التوجهات الدينية والروحية والسياسية. كما أن أساقفة إثيوبيا كان يتم ترسيمهم من كنيسة الإسكندرية، باستثناء فترة الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، حينما تم فصل الكنيستين. هذه العلاقات استمرت بين هبوط وارتفاع لكن محورها الأساسي كان اعتراض إثيوبيا على الاتفاقيات القديمة 1929-1959 لاقتسام المياه ومطالباتها بإعادة النظر فيها ورغبة مصر في التنسيق ومحاولات إيجاد الأطر التنظيمية والقانونية لذلك، شرط الاحتفاظ بحصصها المائية كحق مكتسب، حتى إعلان إثيوبيا عزمها على إنشاء سد النهضة. والملاحظ اغتنام إثيوبيا مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني في مصر وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ولدته، منذ انطلاقها سنة 2011 لتسريع العمل المقدر إنجازه في يوليو 2017، مستفيدة من انشغال مصر بأوضاعها الداخلية التي تسبب ضعفها وتحرك طموحات دول الحوض الأخرى للاستقلال عن تصوراتها لحلول مشاكل الحوض[2].

ومن الأمثلة على العوامل الداخلية، التمزق والانقسام وعدم استقرار الأنظمة والسياسات الخاطئة وفساد الإدارة ومن يدور في فلك رجالها وسيادة مظاهر التبعية للخارج على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي. أضف إلى ذلك عدم تمكن مصر من السيطرة على مشاكل النمو السريع لعدد سكانها ومحدودية مواردها.

إن إصرار إثيوبيا على بناء السد بهذه المواصفات، وقد غيرت، تصميمه ثلاث مرات ليصبح حجمه أكبر، ليس الغرض منه التنمية الداخلية فقط، بل يحمل أبعادا سياسية واستراتيجية أولها تصدير الطاقة الكهربائية، المنتجة بأكثر كثيرا من حاجاتها المحلية إلى دول حوض النيل ما يطرح فكرة تصادم المصالح وتنافسها بل والتفوق في استخدام مصدر الطاقة المتوفر من النهر، انطلاقا من منابعه.

1 - عبد الحفيظ الصاوي، المرجع السابق.

2 - خليل خير الله، المرجع السابق، ص 48.

ومن هذه الزاوية نفهم الإصرار الإثيوبي على تضخيم سد النهضة و تسريع عملية بنائه في ظل ارتباك الأوضاع المصرية وعجزها. فالأزمة إذا ليست فنية تختص. مقاييس السد بل ذات طابع استراتيجي حقيقي عنوانه تغيير مركز الهيمنة في توزيع حصص مياه النيل و تأكيد الدور الإثيوبي الجديد على حساب الدور المصري وهذا ما يعطي سد النهضة المعنى الحقيقي لاسمه. ولا يمكن إغفال الدور الاسرائيلي في تحريض عمق مصر الاستراتيجي الإفريقي تحت ستار المساعدات وتقديم الخبرات في استثمار أقصى طاقات دول المنابع في حوض النيل، شريان مصر الأوحد، وتوتير العلاقات بين مصر ومحيطها الأفريقي والسعي لحرمانها من أي نفوذ قائم أو محتمل داخل القارة السمراء.

الفرع الثاني: الآثار القانونية:

أحدث بناء سد النهضة آثار قانونية سلبية تتعارض مع مصالح دول مصب النهر، وشكل التفرد في القيام بهذا المشروع الضخم مخالفات للمبادئ القانونية الدولية سيما تلك التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تنظيم استخدام المجاري الدولية لغير أغراض الملاحة لعام 1997، من قبيل الانتفاع العادل وعدم الإضرار وحق الإخطار والتعاون بين دول النهر وتبادل البيانات والمعلومات. ومن النتائج القانونية للاتفاقية الإطارية (مارس 2015 فإن عدم احترام نتائج الدراسات من قبل إثيوبيا تلزم مصر برفع شكوى إلى محكمة العدل الدولية وليس للتحكيم لأنه لا بد أن يتم موافقة إثيوبيا.

إن إثيوبيا انفردت بإنشاء سد النهضة دون التشاور والتباحث مع الدول المطلة على نهر النيل ورمت إلى التحكم الشديد في مياهه وهذا يتطلب من مصر والسودان تعاونا صادقا استراتيجية الصيانة أمنهما المائي، وليس التفرد والسعي إلى تفاهمات ثنائية مع إثيوبيا، ما يقتضي توحيد الكلمة وتحديد المصالح الواقعية والتوصل انطلاقا من الاتفاقية الإطارية الجديدة (2015) إلى صيغة شاملة لتوزيع المياه بما يحفظ حقوقهما ومستقبل أجيالهما، دون أن يشكل التفاوض خيارا وحيدا يغفل بناء قوة الدولة. إن ضمان الأمن المائي كشرط للأمن الاقتصادي يتطلب أو الانتباه جيدة إلى التسلل الاسرائيلي الأمني والاقتصادي إلى القرن الأفريقي ومحاصرة مصر من الجنوب عبر السيطرة على منابع النيل، مصدر حياتها[1].

1 - خليل خير الله، المرجع السابق، ص 49-50.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المصرية لمواجهة الأزمة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى التحرك السياسي والدبلوماسي المصري وأسسه (المطلب الأول)، فيما نستعرض تنشيط العلاقات الاقتصادية في مصر واثيوبيا ودول حوض النيل (المطلب الثاني)، وخصصنا للوساطة والتحكيم واللجوء للهيئات الدولية (المطلب الثالث).

الفرع الأول: التحرك السياسي والدبلوماسي المصري وأسسه:

إذا كانت إثيوبيا تقوم حاليا بإنشاء سد النهضة دون النظر إلى مخاطره على مياه النيل المتجهة إلى دولتي المصب، فإن التحرك المصري في مواجهة هذا المشروع، الذي يمثل خطرا حقيقيا على حياة المصريين والسودانيين على حد سواء، أمر ضروري، وواجب أولى ملح، وقد أشار د. **شريف المحمدي** رئيس الجانب المصري في اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة الإثيوبي أن السد بوضعه القائم غير مناسب، وينبغي عمل دراسات ومراجعات فنية مختلفة في هندسة بنائه.

وإذا ما تم تنفيذ السد بوضعه الحالي فإنه سوف يمثل خطرا مباشرا على استمرار الحياة الزراعية والبشرية والعمرانية القائمة على مصر؛ ولذلك ينبغي أن يكون التحرك السياسي والدبلوماسي المصري على مستوى خطورة الموقف، ومن خلال استراتيجية تحدد معالم الطريق لهذا التحرك.

ونحن نرى أن الأسس التي ينبغي التحرك المصري للتفاوض على أساسها مع إثيوبيا لحل أزمة سد النهضة، أو مع أي دولة من دول منابع النيل بخصوص أي مشكلة مائية تتمثل في[1]:

1- تعتقد الغالبية العظمى من المنشغلين من المصريين بقضية المياه أن اتفاقيات مياه النيل الخاصة بمصر والسودان، ودول حوض النيل الأخرى، قواعد لا تقبل الجدل أو المراجعة، وأن مبادئ القانون الدولي واتفاقياته تقر ذلك وتؤكده، وأن المؤسسات الدولية والدول المانحة تنحاز لهذا الحق، وذلك كله صحيح إلى حد كبير غير أن إثبات الحقوق القانونية الخاصة بمياه النيل ليس حلا للمشاكل التي قد تنشأ بخصوص المياه، بل يجب السعي للوصول إلى صيغة تعبر عن ظروف مصر ومصالحها المستحدثة، وهنا تبدو لغة الحوار، والمصالح المشتركة في حوض النيل، أنسب السبل لحل أي خلاف أو أزمة، ولا يكمن الحل بالطبع في لغة التهديد والوعيد أو الانسحاب من جانب أي طرف من أطراف النزاع، أو تدخل أي قوة خارجية، فذلك يزيد المشكلات تعقيدا.

2- ينبغي الإقرار مبدئيا أن من حق إثيوبيا إقامة سد النهضة، ولكن بعد التفاوض مع مصر والسودان، وإعادة النظر في مقاييسه، وتقليل ارتفاعه، ويجب في خطوة تالية توقيع اتفاقية دولية تقر فيها إثيوبيا بحصتي مصر والسودان من مياه النيل، وأن تبنى

1 - زكي البحيري، المرجع السابق، ص 584.

المفاوضات المصرية الإثيوبية على قاعدة الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه النيل[1].

3- يجب أن نتنبه إلى أن التحركات الشعبية ذات أثر فعال على قضايا الشعوب وبالتالي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة، فقد كان لها دور مهم في تهدئة الصراع بين مصر وإثيوبيا ودول الحوض حول المسألة المائية وسد النهضة عقب ثورة 25 يناير 2011، إلى حد ما، فبعد مقابلة الوفد الشعبي المصري لرئيس الوزراء الإثيوبي السابق **ميليس زيناوي** في أديس أبابا، صرح بأن البرلمان الإثيوبي سوف لا يقر اتفاقية عنتيبي حتى يتم انتخاب رئيس جمهورية وبرلمان جديدين في مصر، ووعد بأنه إذا ثبت بأن سد النهضة سيضر بمصالح مصر، فسوف يعاد النظر في مقاييسه، ووافق على تشكيل لجنة ثلاثية دولية لتقييم مشروع السد، بحيث لا يضر بمصالح دولتي المصب؛ إلا أن الحكومات المصرية بعد 25 يناير، وخاصة في حكم الإخوان المسلمين لم تعط اهتماما حقيقيا لتلك القضية الشائكة، ولا للموقف الإثيوبي الجديد .

4- الاستقرار هو أساس التنمية، ولقد خلص الباحث الإثيوبي **يعقوب أرسانو** في دراسة له بعنوان: "إثيوبيا والنيل، إشكاليات الأوضاع المائية القومية والإقليمية" إلى أنه لابد من توفر الاستقرار السياسي على مستوى إثيوبيا وحوض النيل، للتوصل لاتفاق إطاري تعاوني، وبناء قانوني مقبول لجميع دول الحوض، لكي تتحقق التنمية المشتركة للجميع، والواقع أن توفير الاستقرار والتفاوض هو نفس ما يراه **هايلا ماريام ديسالجين** رئيس وزراء إثيوبيا لحل أزمة سد النهضة، وهو نفس ما انتهى إليه الجانب المصري والسوداني لحل تلك الأزمة وغيرها من مشكلات مياه النيل، وإذا كان التفاوض بين مصر وإثيوبيا، وأي من دول حوض النيل، هو الوسيلة الأنسب التي تراها جميع أطراف الخلاف حول سد النهضة. فكيف تعد مصر نفسها لذلك التفاوض؟، وفي هذا المجال ينبغي أن يتم التحرك المصري على مستوى وزارات الري والخارجية المصرية وتعاون الدول، والوزارات المعنية الأخرى، للتفاوض مع الجانب الإثيوبي وطرح جميع المشكلات بصراحة ووضوح، للعمل على حلها[2].

5- إعادة النظر في هندسة بناء سد النهضة: فلقد كانت التقارير التي تمخضت عن اللجنة الثلاثية الدولية المكونة من خبراء من مصر والسودان وإثيوبيا مع خبراء دوليين تثبت أن المخططات الإثيوبية لسد النهضة لا ترقى لمستوى مشروع كبير على نهر ضخم عابر للحدود كنهر النيل، وتشير اللجنة إلى وجود نقص في الدراسات الهندسية والبيئية المتصلة بالسد، لذلك يجب عمل دراسة شاملة لهندسة هذا السد، تأخذ في اعتبارها الآثار البيئية ذات المخاطر التدميرية العالية على مصر والسودان في حالة انهياره إذا تم بناؤه بالمواصفات القائمة.

1 - محمد سليمان طايع، "مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون"، دار الشروق، مصر، 2012، ص 489.
2 - زكي البحيري، المرجع السابق، ص 587.

وقد أشار العالم الأمريكي **أصفو بييني** أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة **سينتياجو** إلى أن ملء بحيرة سد النهضة في ثلاث سنوات فقط إذا ظل مخزونها المنتظر 74 مليار متر مكعب من المياه يعني أنه ينبغي خصم كمية تبلغ حوالي 25 مليار متر مكعب سنويا، وهذا لا يمكن لأي دولة في العالم أن تتحمله، وأضاف أنه حتى إذا تم التخزين على ست سنوات، فإن النقص المائي السنوي سيكون في حدود 12 مليار متر مكعب سنويا، وهو أيضا من الصعب أن تتحمل نتائجه لمدة ست سنوات متتالية دولة كمصر تعاني من ندرة كبيرة في المياه[1].

6- العمل على إعادة التفاوض بخصوص " اتفاقية عنتيبي"، بما لا يضر بمصالح مصر والسودان وحقوقهما التاريخية في المياه، والإصرار على ضرورة الإخطار المسبق لدولتي المصب عن أي مشروعات أو سدود يجري عملها في مناطق المنابع، بحيث لا تقيم أية دولة مشروعات أو سدود تسبب ضررا للآخرين، وأن يحكم عمل جميع دول حوض النيل المصلحة المشتركة، وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية بينها، والتطلع لجعل تلك الدول كيانا سياسيا واحدا في المستقبل.

7- جنوب السودان هو منطقة الأمل في المشروعات المائية المستقبلية لزيادة الإيراد السنوي لنهر النيل بالنسبة الى مصر والسودان، ويقوم هذا الأمل على أساس الاستفادة من فواقد المياه هناك[2].

8- إذا تفاوضت مصر مع دول حوض النيل الشرقي بالذات ينبغي أن يتم طرح مشروعات مائية بديلة تحقق تنمية مشتركة، وتعوضنا عن ما تعانيه مصر من عجز مائي، كتلك المشروعات التي يمكن إقامتها في جنوب السودان، على أن تكون تلك المشروعات مشتركة بين إثيوبيا والسودان وجنوب السودان ومصر.

9- على مصر أن تثبت وجودها في القرن الأفريقي وبلاد الصومال حتى يكون وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي له تأثيره على مجريات الأحداث في تلك المنطقة المهمة والخطيرة من قارة أفريقيا والعالم، مما له بالطبع انعكاساته على المسألة المائية في حوض النيل، وتبدو أهمية المشاركة الفاعلة بالنسبة لمصر في منطقة القرن الأفريقي في ضرورة أن تكون عنصرا أساسيا في ترتيب الأوضاع السياسية في الصومال، وتدعيم العلاقات مع كل من إريتريا وجيبوتي، كما ينبغي أن يكون لمصر وجود في اليمن ومضيق باب المندب[3].

1 - نادر نور الدين محمد، "علماء ومنظمات .. والسد الإثيوبي"، مجلة الأهرام ، القاهرة، 14 أبريل 2014،

2 - محمود أبو زيد، "المياه العربية الإفريقية في القرن الحادي والعشرين"، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، 2010، ص 510.

3 - محمود أبو زيد، المرجع السابق، ص511.

الفرع الثاني: تنشيط العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل:

ينبغي العمل على زيادة وترسيخ العلاقات بين مصر ودول حوض النيل باعتبارها ضرورة حتمية لتحقيق المصلحة المشتركة لنا جميعا، حتى يتحقق التعاون بين مصر وتلك الدول في التخطيط لمشروعات تنمية مائية وزراعية وصناعية تخدم مصالح الجميع؛ ولذلك يجب تعظيم دور الشركات الخاصة ورجال الأعمال المصريين في إقامة مشروعات في دول الحوض تحقق التقدم وتوفر فرص العمل للإثيوبيين والمصريين وغيرهم من سكان تلك الدول، مع التركيز على مشروعات توليد الكهرباء، وزراعة المحاصيل الغذائية، وانشاء الطرق وتوفير وسائل المواصلات، وتوسيع مجال الاتصالات، وعلينا أن نشجع المصريين من ذوي الخبرات العلمية والفنية، بعد تأهيلهم بالدرجة المطلوبة، للتوجه السوق العمل الواسع في أفريقيا ودول حوض النيل.

وينبغي على مصر أن تزيد من علاقتها التجارية مع دول الحوض، وألا تستورد أية منتجات زراعية أو حيوانية خاصة اللحوم من دول أخرى كالبرازيل والأرجنتين وأستراليا والهند طالما أن تلك المنتجات متوفرة في إثيوبيا والسودان وأوغندا وغيرها من دول الحوض، وقد نادى د. مصطفى الفقي في ندوة بمركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس في يونيو 2013 بالعمل على زيادة التجارة البينية بين مصر وإثيوبيا، والسعي لتوفير طريق بري للتجارة الإثيوبية يخترق مصر والسودان، ويصل إلى البحر المتوسط عند ميناء دمياط أو بالقرب منه لتصدير المنتجات الإثيوبية.

وإذا تم التوافق بين مصر وإثيوبيا حول سد النهضة، فينبغي أن تسهم مصر في مشروع ذلك السد وفي المشروعات الإثيوبية الأخرى المنتظر إقامتها هناك طالما أنها لا تؤثر على تدفق المياه المتجهة إلى مصر بدلا من ترك دور القوى الخارجية البعيدة عن دول حوض النيل، كإسرائيل والصين وإيطاليا ودول إقليمية أخرى يتزايد على حساب الدور المصري .

لعل مساهمة مصر في بناء سد النهضة وغيره على سبيل المثال تجعله تحت مراقبة مصر مما يمكن من تفادي أي عمل يشكل خطرا على مياه النيل، واشتراكها في تشغيل سد من هذا القبيل يحقق مصالحها ومصالح السودان كما يحقق مصالح إثيوبيا في توليد الكهرباء المنشودة، فالمصالح المشتركة ينبغي أن تكون هي القاعدة الأساسية التي تتحرك مصر ودول الحوض على أساسها[1].

1 - زكي بحيري، المرجع السابق، ص 581-582.

الفرع الثالث: الوساطة والتحكيم واللجوء للهيئات الدولية:

الواقع أن بناء سد النهضة بمقاييسه الحالية وبالأضرار الخطيرة التي تنتظر من ورائه، يعتبر عملا معاديا لمصر والسودان، ومخالفة صريحة القانون الدولي، ولقد أكدت وكالة **أسوشيتد برس** واقعية التحفظات المصرية على إقامة ذلك السد مشيرة إلى أن مصر والنيل وجهان لعملة واحدة، خاصة أن مصر من أكثر دول الشرق الأوسط اكتظاظا بالسكان، وتعتمد على مياه النيل بنسبة تزيد عن 96%.

وقد دعت د. **نكوسازانا دلميني**، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى ضرورة التوصل إلى حل لمشكلة سد النهضة الإثيوبي، بشكل يرضي جميع الأطراف، وتتمثل مطالب مصر من إثيوبيا في التوقف عن بناء السد مؤقتا حتى تتم معالجة ملاحظات التقرير الفني للجنة الثلاثية الدولية الأولى (2012-2013)، تطبيقا للوعود الإثيوبية بالالتزام بأنه لا ضرر سيقع على مصالح مصر المائية، ولكن إثيوبيا لم تتوقف عن البناء، فتم تكوين لجنة وطنية ثلاثية جديدة (2014-2015)، من دول حوض النيل الشرقي مصر والسودان وإثيوبيا، مهمتها اختيار مكتب استشاري دولي محايد للقيام بعملية تقييم الوضع الهيدروليكي والهندسي والبيئي لسد النهضة، حتى لا يقع الضرر على دولتي المصب، وبطبيعة الحال فإن عملية تقييم سد النهضة لابد أن تنتهي قبل أن تتم عملية بناء السد[1].

وإذا فشلت محاولات التوصل إلى شكل مقبول، لحجم سد النهضة مع إثيوبيا أو لأية مشكلة خاصة بمياه النيل مع دول المنابع الأخرى فلا بد من تحرك مصري على نطاق واسع لإعلام المجتمع العالمي بحقيقة الأضرار التي ستقع على مصر والسودان، وأن تلجأ مصر إلى التحكيم الدولي كخطوة أولية، ونحن نرى أن بنود التحرك للتحكيم الدولي تقوم على الأسس الآتية:

1- السيادة المشتركة لدول الحوض على مياه النيل، أي أن كلا من مصر والسودان تشتركان مع دول الحوض في السيادة المشتركة على نهر النيل، وهو ما يعني أنه ليس من حق أي طرف اللجوء منفردا لأي أعمال تضر بمصالح أطراف أخرى متشاطئة معه في نهر النيل، وأن على جميع الدول الالتزام بمبدأ التعاون لتنمية مياه حوض النهر، وأن يكون تعاملها قائما على أساس احترام قواعد القانون الدولي ومبادئه، والالتزام بالاتفاقيات الخاصة بمياه النيل.

2- أن مصر والسودان يشكلان موقفا واحدا في أية مفاوضات تخص مياه النيل، منذ عقد اتفاقية 1959 وذلك بموجب مصالحهما المشتركة، باعتبارهما تمثلان دولتي المصب، وتعبر عنهما الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل، وأي محاولة للتفريق بينهما تعد عملا تكتيكيا سلبيا للإضرار بمصالحهما.

1 - سنية الفقي، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا"، دورية الملف المصري، القاهرة، ع 20، أبريل 2016، ص31.

3- أن إعطاء دول المنابع لنفسها حق إعادة توزيع حصص مياه النيل بعيدا عن دولتي المصب، وإقامة ما تراه من سدود وحواجز مائية، معناه أن تستحوذ على ما يهطل على أراضيها من أمطار غزيرة، وعلى ما يجري في مجرى النهر من مياه أيضا، ومعروف أنه ينبغي ترك مياه مجرى النيل الرئيسي تتدفق بشكل طبيعي، دون اعتراض أو تحويل أو تقليل لكميات هذه المياه، طبقا لما تقره القوانين والأعراف الدولية الخاصة باستخدام الأنهار المشتركة.

4- أن جميع الاتفاقيات التي أبرمتها مصر ودول حوض النيل سواء في وقت الاستعمار أو بعد الاستقلال ملزمة للجميع، لأنه وقت عقد هذه الاتفاقيات كان هناك شخص قانوني يمثل هذه الدولة أو تلك، فمصر كانت تمثلها بريطانيا، وأحيانا كانت مصر تمثل نفسها، وكانت بريطانيا تمثل معظم دول الحوض الأخرى أيضا[1].

5- أن منظمة الوحدة الأفريقية أقرت مبدأ عرفيا استقر على أن الاتفاقيات التي تم توارثها من عهد الاستعمار خاصة تلك المتصلة بالحدود وما يرتبط بها تظل كما هي دون تغيير تجنبا لإثارة النزاعات والحروب بين دول القارة. وكانت دول حوض النيل مثل كينيا وتنزانيا قد وافقت على قرارات قمة منظمة الوحدة الأفريقية 1964، تلك القرارات التي أكدت على سريان الاتفاقيات التي عقدت في عهد الاستعمار، فليس من حق هذه الدول التنصل من هذه الاتفاقيات أو إلغاؤها، ويمكن فقط عقد اتفاقيات جديدة تحقق مصالح جميع الأطراف[2].

6- توضيح الحقائق الهيدرولوجية في حوض النيل، فكميات الهطول المطري على اتساع الحوض تقدر بأكثر من 1600 مليار متر مكعب في السنة، وتختلف معدلات سقوط الأمطار من مكان إلى آخر في بلدان ومناطق حوض النيل، ففي حين لا يزيد معدل سقوط المطر عن 13 مليمتر في السنة في مصر، يزيد هذا المعدل عن 500 مليمتر في بعض دول الحوض، ويصل إلى 1000 مليمتر في بعضها الآخر، وقد يبلغ أو يزيد عن 2000 مليمتر في مناطق المنابع. كذلك ينبغي أن نطرح الميزان المائي لكل دولة نيلية، لكي تتضح الدول الأكثر إلحاحا في حاجتها للمياه، وأن تحل مشكلات مياه النيل عن طريق حسن إدارة المياه، وليس بخلق أسباب الصراع حولها[3].

7- توفر الرؤية الشاملة وقت إدارة التفاوض مع دول حوض النيل، ويعني الأمر النظر إلى المسألة المائية بجميع أبعادها، وعدم الاقتصار في إدارتها على الأبعاد الفنية والهندسية والهيدرولوجية فقط، خاصة بعدما أثبتت هذه الرؤية فشلها في فهم أبعاد المشكلة المائية في حوض النيل، لتعدد الاتجاهات المؤثرة فيها سواء أكانت سياسية، أم جغرافية، أم هيدرولوجية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم سكانية، أم انثروبولوجية... إلخ).

1 - نادر نور الدين، "اتفاقية مصرية سودانية"، مجلة الأهرام، القاهرة، 27 أبريل 2010،

2 - زكي بحيري، المرجع السابق، ص 593.

3 - محمد سلمان طايع، المرجع السابق، ص 485-489.

8- على مصر ألا تضيع الوقت هباء فقد يراهن الجانب الآخر على كسب الوقت بحيث إن ما يتم بناؤه من سد أو سدود يصعب تعديله أو إلغاؤه، وتكون تلك أزمة خطيرة ليس من السهولة التخلص منها، ولذلك ينبغي إعداد الملف القانوني استعدادا للتحكيم الدولي إذا تطلب الأمر ذلك.

المبحث الرابع: سيناريوهات حل الأزمة بين مصر وإثيوبيا:

سنتطرق في هذا المبحث إلى سيناريو التعاون (المطلب الأول)، فيما نستعرض سيناريو التحكيم الدولي (المطلب الثاني)، فيما درسنا سيناريو التدخل العسكري (المطلب الثالث).

المطلب الأول: سيناريو التعاون:

اكتسبت عملية إدارة الموارد الاستراتيجية الدولية وفي مقدمتها الأنهار أهمية متزايدة في العقد الأخير ويرتبط هذا الاهتمام بتجاوز عملية إدارة الموارد المائية لجوانبها الاقتصادية إلى مناطق السيادة الوطنية للدول، ودخول المؤسسات الدولية كطرف في عملية رسم السياسيات المائية المدعمة بالبرامج الفنية والاقتصادية، لذا تبدو حالة الاهتمام المتزايد للسياسات المائية ومحاولة بلورة موقف تجاه قضايا المياه في منطقة حوض نهر النيل تساؤل رئيسي حول إمكانية أن تشكل قضية المياه مدخلا لتجاوز الخلافات الثنائية من جانب وإطار لتدعيم سبل التعاون الجماعي من جانب آخر خاصة مع بروز الاختلافات بشكل واضح بين دول حوض النيل تحت ضغط مخاطر الجفاف والحروب الأهلية والمجاعات والزيادة السكانية والتغيرات المناخية[1].

يرتبط مستقبل التعاون بين الدول في حوض النيل بالعديد من المستجدات والتفاعلات الإقليمية منها:

- المستجد الأول: يتعلق بمحورية قضية المياه كمحور للتعاون الإقليمي وكمحدد لتشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية، ويعتبر العصر الحالي زمن التجمعات الاقتصادية وتجاوز منطق النطاق الجغرافي.

- المستجد الثاني: يتعلق بالاتفاقية الدولية الخاصة بقانون استخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي تم إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مايو 1998 التي وضعت قواعد أساسية لاقتسام موارد الأنهار الدولية.

- المستجد الثالث: يتعلق بتجاوز نداءات البنك الدولي الخاص بتسعير المياه خلال اجتماعات الهيئة الدولية للموارد المائية التي عقدت في " لاهاي" في مارس 2000، التي تعمل على إقامة مشروعات توفير المياه بدلا من بيعها.

- المستجد الرابع: يتعلق بوضعية مصر كدولة مصب وما يلوح في الأفق من إمكانية لاختلاف المعادلة الحاكمة لتدفق مياه النهر خاصة بعد بروز مشروعات الطاقة والزراعة في دول المنبع ما يدعو لمراجعة الاتفاقيات القديمة

1 - أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، "حوض النيل. فرص واشكاليات التعاون"، www.marefa.org، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.

- المستجد الخامس: ظهور تطورات إقليمية أثرت على نمط التفاعلات في الحوض، ما أدى إلى بروز دول ذات وزن إقليمي مثل إثيوبيا وكينيا، وتراجع وزن الدور المصري.
- المستجد السادس: يتعلق باستغلال المياه في مجال التعاون بدلا من الضغوط السياسية والخلافات المتجددة وبروز رغبة الدول في الوصول إلى السياسة التنموية[1].

ألقى **بارت ميلهورست** أخصائي الموارد المائية ورئيس الاستشاريين الفنيين لمشروع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة **(FAO)** لحوض النيل محاضرة بمركز الدراسات الدولية والإقليمية يوم 25 مارس 2015 أين عرض مستقبل التعاون في حوض النيل، وأوضح أن وضع سيناريو مستقبلي ليس الغرض منه التنبؤ أو التكهن، بل دراسة القوى الدافعة الرئيسية في البيئة الخارجية بما يحقق العلاقات الهيكلية الكامنة ورسم الصورة الكبيرة للمنهج المتبع في إدارة الموارد المائية لتجنب الاستقطاب وإقامة أرضية مشتركة يمكن من خلالها تقدم عجلة التنمية الشاملة، وأن نهر النيل في تحول من نهر طبيعي إلى نهر منظم تبرزه السيطرة على الفيضانات والطاقة الكهربائية، ويزيد التعاون والفوائد المحتملة بشكل كبير[2].

قال المهندس **أحمد بهاء الدين**، رئيس قطاع مياه النيل المصري: "إن أهمية استمرار التعاون الإقليمي النيلي يتم بتحقيق مبدأ المنفعة للجميع وعدم الضرر خاصة مع إمكانية النظر في إنشاء ممرات التنمية لربط دول الحوض بمصالح مشتركة تعمل على تكامل تلك الدول مثل إنشاء خطوط نقل الكهرباء وطرق ومميزات ملاحية ومشروعات مائية لتظهير المجاري بحوض بحر الغزال لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين معيشة السكان، تحسين الأحوال البيئية، مكافحة الفيضانات والحد من الفرق للقرى الواقعة على ضفاف الأنهار والروافد نتيجة انسداد المجاري المائية وارتفاع منسوب المياه، كما يهدف التعاون لتدريب الكوادر البشرية في مجالات تحليل الصور الجوية وتشغيل نظم المعلومات الجغرافية، وإعداد النماذج الهيدرولوجية وكتابة التقارير الفنية المتخصصة، وتبادل الخبرات الفنية في مجال الزراعة والري.

إضافة إلى العديد من المشاريع المختلفة مع الدول النيلية مثل الكونغو وجنوب السودان وأوغندا التي يبرز فيها المشروع المتعلق بمكافحة الحشائش في البحيرات العظمى لتنمية حركة الملاحة والثروة السمكية، كما يمكن للدول النيلية الاشتراك في إنشاء سدود لحصاد مياه الأمطار لتوفير مياه الشرب[3].

---

1 - أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، المرجع السابق.

2 - سوزي ميرجاني، "مستقبل التعاون في نهر النيل"، https://cirs.qatar.georgetown.edu/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.

3 - سالم متولي، "تقرير شامل عن مشروعات التعامل الثنائي مع دول حوض النيل أمام وزير الري"، www.almasryalyoum.com، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.

من أجل تحقيق التعاون في حوض النيل يجب تحقيق الحوار على مسارات مختلفة مثل تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا وعلى كافة المستويات، وبشأن مختلف القضايا من أجل إيجاد أرضية مشتركة بين الدول المعنية وتحديد الأهداف المستقبلية المشتركة التي ينبغي تحقيقها.

إن المفاوضات التعاونية حول الأنظمة المائية المعقدة ستكون بطيئة، ولكن من الضروري مواصلة الحوار واكتساب الثقة بين الدول، ثم إن التركيز على قضية متجمعات المياه المتدهورة في حوض النيل حيث تعتبر من القضايا الأساسية التي تمكن من توفير 50 مليار متر مكعب من المياه ما يشمل تقريبا حصة دول المصب، وهكذا تبدو المشروعات محققة للتعاون والتكامل.

تعتبر أغلب دول الحوض ليست بحاجة للمياه في حد ذاتها ولكنها تحتاج للطاقة الكهربائية من أجل التنمية الاقتصادية، ما يتطلب حشد المزيد من رؤوس الأموال وتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين المنبع والمصب من أجل محاضرة التدخلات الأجنبية.

وهناك بعض المحفزات التي تدفع باتجاه التعاون بين الدول المتشاطئة وهي كما يلي[1]:

- الأنهار بطبيعتها لا تعترف بالحدود، فهي دائما تدفع باتجاه التفكير الإقليمي.
- هناك إدراك متزايد بضرورة التعاون من أجل تقاسم المنافع والتكاليف، ويتضح ذلك من أجل المعاهدات التعاونية.
- بسبب حالة التقشف المالي التي يعيشها العالم الآن أصبح التعاون حول الأنهار أقل كلفة من التنازع، فالكثير من دول حوض النيل يعجزها الإنفاق العسكري.
- بروز حقوق الأجيال القادمة في المياه واستخداماتها.
- الدور الذي يلعبه المانحون الدوليون للدفع باتجاه التعاون من خلال المشروعات المشتركة.
- التطور التكنولوجي الذي يساعد على الحوار والاستكشاف.
- نمو الوعي المتزايد لدى شعوب الحوض بأهمية وضرورة التعاون المائي.
- يمكن التعاون الجماعي بدول حوض النيل من تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تخفيف حدة التوتر والتوجه نحو التكامل الاقتصادي.

1 - محمد فؤاد ابراهيم رشوان، "نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا"، فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ع 1، م 1، (برلين، د س)، ص 132-134.

المفاوضات المباشرة:

أعلنت مصر عصريا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع مسؤولي دول حوض النيل، وأكدت قدرتها على تسوية الأزمة من خلال هذه المفاوضات، إلا أن نجاحها مشروط بعدة اعتبارات ومن بينها:

1- التنازلات المصرية:

لكي تنجح المفاوضات يجب أن تدرك مصر أن هناك مجموعة من التنازلات السياسية والاقتصادية التي يجب أن تقدمها للدول الأطراف في حوض النيل، لأن وضعها التفاوضي أضعف مقارنة بهذه الأطراف، وهذه التنازلات يمكن أن تشمل إقرار حق هذه الدول في بناء سدود داخلية على أن تشارك مصر فنيا في بناءها وتقديم دعم مادي مساهمة في ذلك، وأن تعلن مصر تأكيدها لحقوق هذه الدول في إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة، ولكن مع تأكيد على شرط الاستخدام العادل للمياه دون تدخل أطراف من خارج دول الحوض[1].

2- تعدد مستويات هذه المفاوضات:

تتطلب المفاوضات الرص على تعدد مستوياتها، فالأزمة الراهنة أزمة دولية وليست إقليمية فقط حيث تمتد لتشمل العديد من الأطراف الدولية والإقليمية خارج الحوض والتي لها دور في إدارة الصراع، ومنها الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية لدول حوض النيل والتي تتولى المساهمة في خطط التنمية ومشروعات السدود، وكذلك عدد من المنظمات الإفريقية في مقدمتها الاتحاد الإفريقي ومنظمات التنمية الاقتصادية الإفريقية ذات الصلة، والتي أكدت مواثيقها على احترام الاتفاقيات الموقعة قبل استقلال الدول الإفريقية حرصا على الأمن والاستقرار بالقارة، وهو ما تطالب به مصر الآن[2].

3- الضغوط الخارجية على دول حوض النيل:

عند الدخول في مفاوضات جادة وبناءة يجب دراسة خريطة التفاعلات الخارجية لدول حوض النيل وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المحورية، وطبيعة الضغوط التي تتعرض لها هذه الدول من جانب أطراف خارجية، إقليمية ودولية تسعى وراء مصالح وأهداف خاصة.

4- التوترات الدولية في دول حوض النيل:

هي ورقة يمكن الضغط بها من جانب المفاوض المصري، فلا توجد دولة من دول حوض النيل إلا وتعاني من عدم الاستقرار السياسي ووجود صراعات داخلية، وهنا يمكن أن يكون لمصر دور سواء في استغلال الصراعات أو المساهمة في تسويتها وكسب أطراف داخل هذه الدول كآلية من آليات تحقيق مكاسب خاصة.

---

1 - محمد فؤاد ابراهيم رشوان، المرجع السابق.

2 - عصام عبد الشافي، "إدارة أزمة مياه النيل المحددات والسيناريوهات"، http://essamashafy.blogspot.coml، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.

المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي:

يعتبر اللجوء إلى القانون الدولي فيما يبدو تكتيكا جديدا تلجأ إليه مصر منذ إعلانها تجميد المفاوضات الفنية مع إثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة، وتأكيدها اتخاذ الإجراءات المطلوبة على كل الأصعدة للحفاظ على الأمن المائي.

وحسب مجموعة خبراء قانونيين مصريين فإن هذه الإجراءات تتمثل في التحرك القانوني الدولي والتصعيد الدبلوماسي مع استبعاد الحل العسكر، ووفق **عاطف السعداوي**، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية يقول: "خيار اللجوء للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والتحكيم الدولي أصبح الخيار المطروح، وخيار القانون سيكون عمليا أقوى لمصر وهو مسار إجباري وليس اختياري لعدم قدرة المسارات الأخرى على تحقيق ذلك"[1].

ويعتبر القانون الدولي من البدائل التي يعتمد عليها صانع القرار المصري خاصة اللجوء إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية كالمساعي الحميدة، الوساطة، التوفيق، والتحكيم الدولي، وعلى الرغم من أن هذه الأدوات تتطلب موافقة الطرفين، وحيث أنه من المتوقع أن تفرض إثيوبيا ما يجعل مصر في موقف أقوى حيث تبرز كدولة ساعية للسلام وتفضح نيات إثيوبيا الحقيقية أمام المجتمع الدولي، ويصبح المفوض الإثيوبي تحت ضغط وحرج في المستقبل.

- اللجوء إلى مجلس السلم والأمن الإفريقي للبحث عن تسوية إفريقية للأزمة على أساس أنها تهدد الأمن الإقليمي في حوض النيل، وتسهم في إشعال صراعات على المياه إذا ما لجأت باقي دول المنابع لتقليد إثيوبيا في بناء السدود.

- التحرك في مسارات متوازية دولية لإثبات ضرر السد المدمر على كافة أوجه الحياة في مصر وحوض النيل بيئيا وزراعيا واقتصاديا، والاستعانة بآراء الجمعيات المدافعة عن البيئة والأخرى المدافعة عن السلم وحقوق الإنسان ومنظمة الفاو لبيان آثار ذلك على الأمن الغذائي في مصر من أجل رأي عام عالمي داعم للموقف المصري.

- اللجوء إلى محكمة العدل الدولية استنادا إلى الاتفاقية الدولية المعنية بمياه الأنهار الدولية وعلى رأسها الاتفاقية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة عام 1997 الخاصة باستخدام النهر الدولي، للمطالبة بأحقية مصر في حصتها التاريخية من مياه النهر استنادا إلى المواثيق الدولية من خلال إحدى المؤسسات الدولية المعترف بها كجامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي أو الفاو.

1 - حسين القباني، "أزمة سد النهضة مصر تتجه للقانون الدولي والحرب الباردة"، www.aa.com.tr، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.

- التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يلزم إثيوبيا بوقف أعمال بناء السد لحين إتمام الدراسات الفنية حتى لا يؤدي التوتر الذي خلفته الأزمة إلى اشتعال الصراع بما يهدد السلم والأمن الدوليين[1].

يفوق عدد سكان مصر 100 مليون نسمة وحصة المياه ثابتة، وليس لديها موارد أخرى، من ثم فإن أي إخلال بهذه الحصة يؤثر بالسلب على مصر وحياة شعبها، وبإحصاء التأثيرات السلبية على الحوض يؤكد الدكتور " نبيل حلمي" (أستاذ القانون الدولي بجامعة الزقازيق) أن هذه الإحصائيات ستكون مكلف أمام الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، فهذا السد يعتبر عدوانا على حقوق مصر المائية لأن المياه قضية حياة أو موت وعلى الدول استيفاء كل الخطوات القانونية.

يقوم القانون الدولي حاليا للدول مجموعة واسعة من الأطر القانونية العالمية والإقليمية والمتعددة الأطراف والثنائية لحل منازعات المياه، إذ يوجد حاليا حوالي 3500 اتفاقية دولية متعلقة بالمياه، يتضمن جزءا كبيرا خاصا بتسوية المنازعات يتأرجح بين التفاوض إلى تدخل طرف ثالث في المنازعة ومن ضمنها إجراءات التحكيم والتقاضي.

ولعل أشهر اتفاقية قانونا استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997، والتي لم تدخل حيز التنفيذ، حيث تضمنت عدة آليات لتسوية المنازعات وفقا لما ورد في المادة 33: " في حالة نشوب نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الاتفاقية، وفي غياب اتفاق بينها ينطبق على النزاع، تسعى الأطراف المعنية إلى تسوية النزاع بالوسائل السليمة وفقا لأحكام التالية:

- إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض بناءا على طلب الأطراف يجوز لها أن تشترك في طلب المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق من طرف ثالث، وأن تستخدم حسب الاقتضاء أي مؤسسات المجرى المائي المشترك، تكون الأطراف قد أنشأتها أو تتفق على عرض النزاع على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية.

- إذا لم تتمكن الأطراف المعنية بعد ستة (6) أشهر من وقت طلب المفاوضات المشار إليها في الفترة الثالثة من تسوية نزاعها عن طريق التفاوض أو أي وسيلة أخرى مشار إليها في ذات الفقرة، يعرض النزاع بناء على طلب أي طرف في النزاع على لجنة محايدة لتقصي الحقائق وفقا للفقرات 4-9 مالم تتفق الأطراف على خلاف ذلك[2].

1 - عماد حمدي، "الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة... التحديات والخيارات، السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ع 203، م 15، 2016 .

2 - صلاح الدين بوجلال، "الوسائل التحاكمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية"، ملتقى دولي حول الأمن المائي، تنظيم مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر، 14–15 ديسمبر 2014.

المطلب الثالث: السيناريو العسكري:

منذ القديم شكلت ندرة المياه السبب الرئيسي بين عدة دول خاصة في المناطق التي تغيب عنها الأمطار، حيث وضعت هذه الندرة عدة عقبات أمام مؤسسات التحكيم بين هذه الدول تحت ضغط النمو الديموغرافي وتوسع المدن والتطور الاقتصادي، أين تستعمل المياه بصفة دائمة للسقي والشرب وتوليد الكهرباء وحماية البيئة، فكلها تشكل مؤشرات للتصارع والتصادم خاصة مع التغيرات المناخية المضطربة ستشكل أهم أساليب الصراع المائي في العشريات القادمة وستكون أولى العقبات أمام التحكيم خاصة في الأقاليم الجافة والمعرضة للجفاف الدوري.

في المناطق الإفريقية تشترك عدة دول في عدة أحواض، إلا أن الجفاف وضعف استغلال الموارد المائية سيجعل الصراع المائي حتمية لا مفر منها، ففي حوض النيل مثلا تقتسم أحدى عشر (11) دولة بطريقة غير عادلة ولا ترضي الجميع ما خلق توترا بينها قد يؤدي إلى الصراع المباشر، وقد بدأت تظهر أولى مؤشراته مباشرة بعد بناء سد "أسوان" الذي لقي معارضة من إثيوبيا ثم تلته مجموعة من المشاريع المائية التي أحدثت عدة توترات سياسية خاصة سد النهضة بإثيوبيا[1].

بعد نهاية الحرب الباردة ومنذ بداية 1990، ظهرت أولى الدراسات التي تطرقت إلى حروب المياه، وظهرت مفاهيم جديدة "Guerre de l'eau"، و**"Water wars"**، أين كثرت تنبؤات بحتمية الصراع العسكري القادم حول مصادر المياه خاصة المياه العذبة مع تسجيل توترات جديدة بين مختلف الدول والحكومات حول الاقتسام والسيادة والاستعمال.

يرى **ايرون وولف**، أنه منذ 4500 سنة لم تقع حرب بسبب المياه، إلا أن المحللين ودراساتهم يراهنون على مصادر المياه ويعتبرونها مولدا للعنف، ويدعم هذه النظرة المتشائمة كل من **جون ألان** و **انتوني ترتن**، خاصة بعد استعمال المياه كوسيلة سياسية وتحويلها إلى وسيلة حرب[2]، حيث تبين الدراسات والتتبع الكرونولوجي للصراع المائي بين مصر من دول المصب وإثيوبيا من دول المنبع عدة محطات للصدام العسكري، ويمكن إبرازها فيما يلي:

- 1869: صراع عسكري بين مصر وإثيوبيا حول المياه.
- 1929: اتفاق مصري بريطاني يمنع بناء أي مشاريع في دول حوض النيل دون موافقة مصرية، وتسمح لمصر باستعمال مختلف الوسائل للحيلولة دون نقص منسوب المياه.
- 1967: بناء سد أسوان، الذي بدأ وسط توتر دولي تفرضه الحرب الباردة، حيث عمد **جمال عبد الناصر** إلى البنك الدولي لتمويل السد الذي رفض مساعدة مصر، فقام الاتحاد السوفيتي ببناء السد.

1 - Mohamed SERGHINI, (L'eau élément conflictuel), New Médit, N.3, 2004, P.62.

2 - Frédéric LASSERRE, (Conflits hydrauliques et guerres de l'eau : un essai de modélisation, Revue internationale et stratégique), V.2, N° 66, 2007, P.106.

- 1980: مصر تهدد عسكريا دولة إثيوبيا، وهو ما ظهر في خطاب **أنور السادات** بعد الاختلاف حول تمويل إسرائيل بالمياه والرفض من طرف الرئيس الإثيوبي **منغستو هايلي مريم**.
- 1999: تأسيس مبادرة حوض النيل ومساهمة البنك الدولي في تأجيج التوتر.
- 2010: أمضت خمسة بلدان إفريقية معاهدة جديدة لإعادة اقتسام مياه النيل وإلغاء الاتفاقيات القديمة[1].

انتشرت دعاوي كثيرة في الصحف وبقية وسائل الإعلام المصرية في الأسابيع التي سبقت 30 يونيو 2013، تدعو إلى تبني خيار الحرب مع إثيوبيا أو غيرها من الدول في حوض النيل، التي تفكر في المساس بحصة مصر من المياه، وتنوعت هذه الدعاوي من القيام بحرب شاملة باستخدام الجيوش، أو ضربات استباقية بالطيران لمواقع السدود، أو القيام بعمليات خاصة لتدميرها، أو بث الفتنة والتخريب الداخلي في هذه الدول لمنعها من استكمال هذه المشروعات.

هناك افتراض لدى صناع القرار المصري وأغلبية النخب السياسية فيما يتعلق بالسياسة المصرية مع دول الحوض خاصة إثيوبيا، من أجل منعها من بناء السدود بكل قوة، من الممكن أن تؤدي إلى إضعاف الدولة المصرية لأنها تخلو من العقلانية والمنطق وهي غير واقعية وعدائية[2].

هكذا بدأت تصدق نبوءة المصري **بطرس بطرس غالي** عام 1992 الذي يقول: "إن النزاع المقبل في الشرق الأوسط سيكون حول المياه ... ستصبح قطرة الماء أغلى من قطرة البترول"، ولا شك أن دبيب الأحذية العسكرية يسمع في الأفق بعد أن أعلنت الصحافة السودانية عن تشكيل قوة مشتركة مع إثيوبيا هدفها حماية السد بالتحديد، ثم إن الأسطول البحري المصري يجول في مضيق " باب المندب" في إطار الحرب على اليمن، ولكنه يستطيع لعب دور في حالة حدوث نزاع مع إثيوبيا، كما أن القاهرة أرسلت فرقا عسكرية إلى إريتريا عدو إثيوبيا اللدود، علما أن نزاعا مميتا قد نشب بين البلدين ما بين 1998 – 2000، ومع أن مصر متفوقة عسكريا وهو ما لا جدال فيه، فإن سيناريو الحرب قد يعزل مصر تماما، خاصة مع التحالفات الإقليمية والدولية لإثيوبيا والاستثمارات الاقتصادية للقوة الاستراتيجية فيها.

لقد انتشر القلق المائي لدى الشعب المصري والحكومة المصرية وبدأ الطرح العسكري الأكثر إلحاحا، لكن بعد مسافة إثيوبيا سيكون عائقا أمام التحرك العسكري.

---

1 - C. DE Broeder, M. (Lemaire, Litige à propos du partage des ressources du Nil, journal des guerres de l'eau géopolitique et stratégie), N° 1, novembre 2010, P.12.

2 - أحمد محمد أبوزيد، "الضفة الأخرى: الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل"، سياسات عربية، ع 7، مارس 2014، ص 14.

عقدت مصر صفقات طائرات " الرافال" وحاملات الطائرات " الميسترال" من فرنسا والتي تستعملها في خيارها العسكري ضد إثيوبيا، فطائرات " الرافال" يمكنها أن تسير لمسافات آلاف الكيلومترات وتدمر العديد من الأهداف.

تحدثت جريدة " تاديس" عن السيناريوهات المحتملة لأزمة سد النهضة، وأوردت آراء الخبراء العسكريين الإثيوبيين أنه في حال ما إذا قامت مصر بتدمير سد النهضة بالطائرات أو الفرق العسكرية سيكون رد إثيوبيا مماثلا من خلال إرسال طائرات حربية وتدمير السد العالي[1].

1 - إبراهيم يسري، "مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات الرافال الفرنسية قد تغير المعادلات"، https://www.raialyoum.com/ ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الاتفاقيات التي وقعتها مصر، سعت من خلالها لحفظ حصتها المائية وعدم الدخول في نزاعات مع دول الحوض، وعلى الرغم من تعدد الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين دول حوض النيل، إلا أن ذلك لم يشفع لمصر من الحصول على مبتغاها.

إن بداية أزمة سد النهضة، بدأت بعد توقيع مجموعة من دول الحوض لاتفاقية عنتيبي، والتي تعتبر نقض لاتفاق مسبق يقر بحصة مصر والسودان المائية، وهذا ما أدى إلى تأزم الوضع بين مصر وإثيوبيا، سعت من خلالها للجلوس إلى طاولة المفاوضات، والتي مرت بعدة مراحل ومحطات دون الوصول إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف.

إن تعثر الوصول لحل بشأن سد النهضة الإثيوبي، يوحي بأن هذه الأزمة ربما لن تجد طريقها للحل قريبا، والذي تصر مصر والسودان على أنه يشكل خطرا حقيقيا على حياة الملايين من مواطني البلدين، لاسيما تدهور الجانب الاقتصادي، قد يجعل البلدين يفكران باستخدام أوراق مختلفة. كالخيار الدبلوماسي والسياسي أو تنشيط العلاقات بين أطراف الأزمة أو اللجوء إلى الهيئات الدولية.

في حين تبقى هذه الأزمة منفتحة على عدة سيناريوهات أخرى، يمكن حدوثها في حين لم يتم التوصل لاتفاق نهائي، كسيناريو التعاون والتحكيم الدولي ويبقى سيناريو التدخل العسكري كآخر سيناريوهات حل الأزمة.

الخـــاتمـــة

الخاتمة:

أردنا من خلال موضوع مذكرتنا، الذي انطلقنا فيه من مشكلة بحثية ركزنا فيها على تداعيات أزمة سد النهضة على الأمن القومي المصري، والذي أفرز نوع من النزاع المائي بين أطراف الأزمة، داعمين هذه الأخيرة بمجموعة من التساؤلات والفرضيات والمناهج المساعدة على التحليل، ضمن عرض مكون من فصلين، أين حاولنا تناول أهم الأفكار التي توصلت إليها الدراسة.

فمن خلال تحليل فصلي الدراسة، تم التوصل لعدة نتائج وهي:

- سعت مصر للحفاظ على أمنها المائي، من خلال عقد عدة اتفاقيات ومعاهدات مع دول حوض النيل، خاصة دولة المنبع (اثيوبيا)، ولعل من أبرز هذه الاتفاقيات نجد اتفاقية تقاسم مياه النيل سنة 1929م، التي تكتسب مصر حصة من النيل بعد إقرار من دول الحوض.
- تعتبر اتفاقية **عنتيبي** نقطة التحول في العلاقات الإثيوبية المصرية، والتي تعتمد على إعادة توزيع مياه النيل بالتساوي بين دول الحوض، وتعتبر بداية تفاقم أزمة سد النهضة، ونقطة انطلاق لعدة مفاوضات للوصول إلى حل يرضي جميع أطراف النزاع.
- منذ إعلان اثيوبيا بناء سد النهضة في أفريل 2011، بدأت عدت مفاوضات بين دولة المنبع ودول المصب للوصول إلى اتفاق يكون بمثابة صيغة مرضية لكل الأطراف.
- بعد عدة مفاوضات لم يتم التوصل فيه إلى اتفاق، تم توقيع وثيقة إعلان المبادئ بالخرطوم، من قبل الدول الثلاث **اثيوبيا، مصر والسودان**، حيث تمثل هذه الوثيقة الجسر الواصل بين أطراف القضية، للوصول إلى اتفاقات تفصيلية بينها حول القضايا المرتبطة بالسد.
- بعد إعلان اتفاق المبادئ من قبل أطراف النزاع تم استئناف المفاوضات دون الوصول إلى حل مرضي لجميع الاطراف إلى غاية يومنا هذا.
- إن تعثر المفاوضات وعدم الوصول لاتفاق بين مصر واثيوبيا لحل الأزمة، أدى إلى حدوث تداعيات على الأمن القومي المصري، وغالبًا ما كانت هذه المشروعات ستؤثر على حصة دول المصب، وستترتب على نقص حصص المياه لهذه الدول مشكلات اقتصادية.
- إنشاء سد النهضة من قبل اثيوبيا له أبعاد سياسية واستراتيجية، أولها تصدير الطاقة الكهربائية، المنتجة أكثر من حاجاتها المحلية إلى دول حوض النيل، ما يطرح فكرة تصادم المصالح وتنافسها، بل التفوق في استخدام مصدر الطاقة المتوفر من النهر، انطلاقا من منابعه وتوتر العلاقات بين مصر ومحيطها الأفريقي، والسعي لحرمانها من أي نفوذ قائم أو محتمل داخل القارة السمراء.

- التحرك المصري في مواجهة هذا المشروع، الذي يمثل خطرا حقيقيا على حياة المصريين والسودانيين على حد سواء، أمر ضروري، وواجب ملح، وهذا من خلال التحرك السياسي والدبلوماسي، أو تنشيط العلاقات الاقتصادية في مصر واثيوبيا ودول الحوض، إضافة إلى خيار اللجوء للهيئات الدولية والاستعانة بوسطاء لحل الأزمة.

- التحرك المصري في مواجهة هذا المشروع، الذي يمثل خطرا حقيقيا على حياة المصريين والسودانيين على حد سواء، أمر ضروري، وواجب ملح، وهذا من خلال التحرك السياسي والدبلوماسي

- يلعب الامن المائي دورا كبير في حصول الانسان على متطلباته المائية والغذائية، كما ان للمياه أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول. فهو وسيلة لحماية أمن الدول

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

أ- الاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان، 1929.
2. اتفاقية عنتيبي، الباب الخامس، أوغندا، 2010.

المراجع:

أ- المؤلفات:

1. أحمد السيد النجار، **"مياه النيل القدر والبشر"**، القاهرة: دار الشروق، ط 1، 2010.
2. أحمد علي سليمان، **"سد النهضة الأثيوبى ومستقبل الأمن القومى المصرى، قراءة فى سيناريوهات مواجهة الأزمة"**، القاهرة: جامعة الأزهر، 2013.
3. أفيفا أمهوف وآخرون، **"السدود الأنهار والحقوق دليل عمل المجتمعات المتأثرة بالسدود"**، في: **"شبكة الأنهار الدولية"**، المحرر: شانون لورانس، كاليفورنيا: جامعة بيركلي، 2006.
4. جلال الدين محمود يوسف، **"مشروع الجزيرة القصة التي بدأت"**، الخرطوم: دار المركز الإسلامي، ط 1، 1993.
5. جوزيف ناي ، احمد أمين الجمال، مجدي كمال، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ، مصر،الجمعية المصرية،1997.
6. خليل خير الله، **"الصراع على المياه فى الشرق الأوسط"**،لبنان: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، 2006.
7. داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت،وليد عبد الحي ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع،ط1985،1.
8. زكى البحيرى، **"مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضة"**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2016.
9. سيف الدين حمد عبد الله، **"الاتفاقيات والمعاهدات التي تنظم استغلال مياه النيل"**، الخرطوم: د د ن، 2004.
10. عوض حسن محمد أحمد، **مترجما، "الجزيرة قصة التنمية فى السودان"**، السودان: مركز الثقافة عبد الكريم ميرغني، ط 1، 2015.
11. محمد سليمان طايع، **"مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون"**، مصر: دار الشروق، 2012.
12. محمد عبد السلام، **"هيدروبوليتيكية سد النهضة دراسة فى الجغرافيا السياسية"**، مصر، د د ن، 2019.
13. محمود أبو زيد، **"المياه العربية الإفريقية فى القرن الحادي والعشرين"**، القاهرة: مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، 2010.

14. هاني رسلان وآخرون، **"حوض النيل فرص واشكاليات التعاون"**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010.

ب -المقالات:

1. أحمد محمد أبوزيد، **"الضفة الأخرى: الرؤية الإثيوبية للصراع على مياه النيل"**، سياسات عربية، ع 7، مارس 2014.

2. بدر حسن شافعي، **"تقييم وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة"**، مركز الجزيرة للدراسات، 6 أبريل 2015، قطر.

3. حسين جبر عبد الله، **"السدود وآثارها السلبية على بيئة الموارد الطبيعية"**، مجلة أبحاث ميسان، ع 2، 2005.

4. سنية الفقي، **"العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا"**، دورية الملف المصري، ع 20، القاهرة: أبريل 2016.

5. عصام شروف، **"الوضع القانوني لنهر النيل وحقوق الدول المشاطرة له"**، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ع 8، م 4، برلين: ماي 2020.

6. عماد حمدي، **"الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة... التحديات والخيارات، السياسة الدولية"**، مؤسسة الأهرام، ع 203، م 15، القاهرة: 2016.

7. محمد عيد كليس، **"السياسة المائية الأثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر، دراسة حالة سد النهضة"**، مجلة دراسات افريقية، ع 7، الجزائر، 2019/05/25.

8. محمد فؤاد ابراهيم رشوان، **"نحو تعزيز التعاون حول الأنهار الدولية في إفريقيا"**، فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ع 1، م 1، برلين، د س.

9. نادر نور الدين محمد، **"علماء ومنظمات .. والسد الإثيوبي"**، مجلة الأهرام، 14 أبريل 2014، القاهرة.

10. نادر نور الدين، **"اتفاقية مصرية سودانية"**، مجلة الأهرام، 27 أبريل 2010، القاهرة.

11. هند بداري، **"مياه النيل في الاتفاقيات الدولية حق مصر في القانون الدولي معركة المياه في حوض النيل"**، أخبار مصر، 13 جوان 2009، مصر.

12. وزارة الإدارة المحلية والبيئة السورية، **"السدود: أهميتها وآثارها السلبية"**، وطن الياسمين نشرية شهرية، ع 73، سوريا: 2017.

13. يوسف ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، لبنان،دار الكتاب العربي،1985 .

ج-المداخلات:

1. صلاح الدين بوجلال، **"الوسائل التحاكمية لحل نزاعات المجاري المائية الدولية الخاصة بالأغراض غير الملاحية"**، ملتقى دولي حول الأمن المائي، تنظيم مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة، الجزائر، 14 – 15 ديسمبر 2014.

2. عباس محمد شراقي، **"تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأمن المائي المصري"**، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل، قسم الموارد الطبيعية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، أكتوبر 2018.

د-المراجع باللغة الأجنبية:

1. C. DE Broeder, M. **(Lemaire, Litige à propos du partage des ressources du Nil, journal des guerres de l'eau géopolitique et stratégie)**, N° 1, novembre 2010.
2. Frédéric LASSERRE, **(Conflits hydrauliques et guerres de l'eau : un essai de modélisation, Revue internationale et stratégique)**, V.2, N° 66, 2007.
3. Mohamed SERGHINI, **(L'eau élément conflictuel)**, New Médit, N.3, 2004.

ه-المواقع الإلكترونية:

1. إبراهيم السخاوى، **"اجتماعات واشنطن تناقش المسودات النهائية لمفاوضات سد النهضة"**، مجلة الأهرام، https://gate.ahram.org.eg/daily/News/748730.aspx، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.
2. إبراهيم يسري، **"مؤشرات آفاق الحل العسكري مع إثيوبيا: 4 سيناريوهات لحل أزمة السد وطائرات الرافال الفرنسية قد تغير المعادلات"**، https://www.raialyoum.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.
3. أحمد جمعة، **"الخارجية: مفاوضات سد النهضة لم تفض لتحقيق تقدم ملموس بسبب تعنت أثيوبيا"**، اليوم السابع، https://www.youm7.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.
4. أحمد سمير، **"الري تعلن ثوابت الموقف المصري في مفاوضات سد النهضة"**، بوابة الأهرام، https://gate.ahram.org.eg/ ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.
5. أسماء نصار، **"تحفظ مصري سوداني على موقف إثيوبيا بمفاوضات وزراء الري حول سد النهضة"**، اليوم السابع، https://www.youm7.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/10.

6. أشرف عبد الحميد، **"مصر تحيل أزمة سد النهضة لمجلس الأمن.. وإثيوبيا ترفض"**، قناة العربية، https://www.alarabiya.net/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/11.
7. أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، **"حوض النيل.. فرص واشكاليات التعاون"**، www.marefa.org، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.
8. ايهاب سامح سيد رضوان وآخرون، **"أزمة سد النـهضة وتداعيتها على مصر (سياسيا – اقتصاديا واجتماعيا – احصائيا وجيولوجيا"**، https://www.democraticac.de، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/02.
9. بهاء الدين عياد، **"هل أنقذت القمة الأفريقية مفاوضات "الفرصة الأخيرة" لسد النهضة؟"**، صحيفة INDEPENDENT عربية، https://www.independentarabia.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/11.
10. حسين القباني، **"أزمة سد النهضة مصر تتجه للقانون الدولي والحرب الباردة"**، www.aa.com.tr، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.
11. رابطة تنمية وتطوير الصناعة والتجارة لرجال الأعمال العراقيين، **"دراسة عن السدود"**، https://kurdtda.org/Ar/View.aspx?n_=1205&m_=30، تم تصفح الموقع يوم: 02 أفريل 2022.
12. ريم الششتاوي، **"ما هي تداعيات سد النهضة على القطاع الزراعي في مصر؟"**، https://www.alarabiya.net، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/05.
13. سالم متولي، **"تقرير شامل عن مشروعات التعامل الثنائي مع دول حوض النيل أمام وزير الري"**، www.almasryalyoum.com، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.
14. سمر السيد ومدحت إسماعيل، **"تسلسل زمني لمفاوضات سد النهضة ...من لجنة إلى أخرى"**، https://almalnews.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.
15. سمر صالح، **"3 اجتماعات للتفاوض بشأن الأزمة منذ بداية الوساطة الأمريكية"**، https://www.elwatannews.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.
16. سوزي ميرجاني، **"مستقبل التعاون في نهر النيل"**، https://cirs.qatar.georgetown.edu/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.
17. عبد الحفيظ الصاوي، **"تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر"**، https://www.aljazeera.net، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/23.
18. عربي بوست، **"لا مجال لاستئناف المفاوضات.. مصر: لا توافُق على منهجية استكمال حوار سد النهضة"**، https://arabicpost.net/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/12.

19. عصام عبد الشافي، **"إدارة أزمة مياه النيل المحددات والسيناريوهات"**،http://essamashafy.blogspot.coml، تم تصفح الموقع يوم: 2022/04/30.

20. ماجد داوود، **السدود**، http://arab-ency.com.sy/detail/6219، تم تصفح الموقع يوم:04 أفريل 2022.

21. محمد شهود، **"رحلة سنوات التفاوض حول سد النهضة... الدوران في حلقة مفرغة"**، جريدة الشرق، https://asharq.com، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

22. محمد قاسم، **"7 سنوات من المفاوضات.. وأزمة سد النهضة مستمرة"**، https://www.masrawy.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

23. ناصر حاتم، **"وزارة الري المصرية: مفاوضات سد النهضة متعثرة"**، شبكة تلفاز RT، https://arabic.rt.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09.

24. هيئة الإذاعة البريطانية العربية، **"سد النهضة: أبرز المحطات التي مرت بها أزمة السد بين مصر وإثيوبيا والسودان"**، https://www.bbc.com/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

25. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **"بيان مشترك لمصر وإثيوبيا والسودان والولايات المتحدة والبنك الدولي حول سد النهضة"**، https://www.sis.gov.eg/ ، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/08.

26. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **"مصر وسد النهضة"**، https://www.sis.gov.eg/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/07.

27. وكالة الأناضول ، **"أزمة سد النهضة في 13 عاما.. من تحذير مبارك حتى وساطة واشنطن"**، https://www.aa.com.tr/، تم تصفح الموقع يوم 2022/05/07.

28. وكالة الأناضول، **"سد النهضة في مسار واشنطن... مصر خطوة للأمام وإثيوبيا للخلف"**، https://www.aa.com.tr/، تم تصفح الموقع يوم: 2022/05/09

الفهرس

الفهرس	الصفحة
خطة البحث	**01**
مقدمة	**6-1**
الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي والنظري للنزاعات الدولية	
مقدمة الفصل الأول	**8**
المبحث الأول :مدخل مفاهيمي للنزاعات الدولية.	**9**
المطلب الأول :مفهوم النزاعات الدولية والتمييز بينها وبين المفاهيم الأخرى	**9**
المطلب الثاني: أسباب وعوامل قيام النزاعات الدولية	**11**
المبحث الثاني :المداخل المفسرة ومستويات تحليل النزاعات الدولية	**14**
المطلب الأول :المداخل المفسرة للنزاعات الدولية	**15**
المطلب الثاني :مستويات تحليل النزاعات الدولية.	**17**
المبحث الثالث :النظريات المفسرة للنزاعات الدولية	**21**
المطلب الأول :النظريات الوضعية المفسرة للنزاعات الدولية	**21**
المطلب الثاني :النظريات ما بعد الوضعية المفسرة للنزاعات الدولية	**24**
خلاصة الفصل الاول	
الفصل الثاني: مستقبل الأمن المائي بحوض النيل في ظل في النزاع الإثيوبي المصري	
مقدمة الفصل الثاني	**30**
المبحث الأول: الاتفاقيات المائية المصرية مع دول حوض النيل	**31**
المطلب الأول: اتفاقيات مياه النيل قبل سنة 1929م	**31**
المطلب الثاني: اتفاقية تقاسم مياه النيل سنة 1929م.	**34**
المطلب الثالث: اتفاقيات مياه النيل ما بعد سنة 1929م.	**36**
المبحث الثاني: تبلور أزمة سد النهضة	**39**
المطلب الأول: سد النهضة وبداية تبلور الأزمة بين مصر وإثيوبيا.	**39**

المطلب الثاني: أبرز محطات أزمة سد النهضة وموقف الأطراف التفاوض	**46**
المبحث الثالث: تأثير أزمة سد النهضة على الأمن القومي المصري	**56**
المطلب الأول: تداعيات أزمة سد النهضة على الأمن القومي المصري	**56**
المطلب الثاني: الاستراتيجيات المصرية لمواجهة الأزمة	**61**
المبحث الرابع: سيناريوهات حل الأزمة بين مصر وإثيوبيا	**67**
المطلب الأول: سيناريو التعاون	**67**
المطلب الثاني: سيناريو التحكيم الدولي.	**71**
المطلب الثالث: سيناريو التدخل العسكري.	**73**
خلاصة الفصل الثاني	**76**
الخاتمة	**78**
قائمة المصادر والمراجع	
الفهرس	

ملخص

ملخص المذكرة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المياه في إثارة النزاع في منطقة القرن الإفريقي، وأن هناك ارتباط بين عامل المياه وحاجته مع البعد السياسي في إثارة النزاع بما يعرف الأمن المائي، وطبيعة العلاقة بين دول حوض النيل وقد تطرقنا إلى أزمة بين مصر وإثيوبيا وخاصة بعد بناء إثيوبيا لسد النهضة.

كذلك تم التعرف على أبرز الاتفاقيات المائية المصرية مع دول حوض النيل، التي حاولت من خلالها الحفاظ على أمنها المائي.
وتم التطرق إلى مختلف الاستراتيجيات المصرية لمواجهة الأزمة في حالة عدم التوصل لاتفاق بين مصر وإثيوبيا.

Summary:

The study aims to identify the role of water in provoking conflict in the Horn of Africa, and that there is a link between the water factor and its need with the political dimension in provoking conflict with what is known as water security, and the nature of the relationship between the Nile Basin countries and we have touched upon a crisis between Egypt and then we have touched after building Ethiopia to bridge the renaissance. The most prominent Egyptian water agreements with the Nile Basin countries, we have which they tried to maintain their water security. Also identified. The various Egyptian strategies to confront the crisis in the event of no agreement being reached between Egypt and Ethiopia.